

جامعة 8 ماي 1945

قائمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومؤسسات مالية

تحت عنوان

متطلبات تنمية القطاع السياحي في الجزائر كبديل تمويلي

إشراف الأستاذ:

سلايحية ظريفة.

اعداد الطلبة:

سلمي إيمان.

بوصوفة مريم.

السنة الجامعية: 2016-2017

شكر وعرفان

اتوجه بجزيل الشكر والامتنان الى كل من ساعدني على انجاز

هذه المذكرة ووقفه معنا لتخطي العقوبات التي واجهتنا

واخص بالذكر الاساتذة "سلايمية ظريفة"

واقول لها وبكل ثقة شكرا على ما قدمته لنا فهي لم تبخل علينا

بما لديها من دعم معنوي ورصيد معلوماتي ومن نصاب قيمة

وتوجيهات

قائمة المحتويات

شكر وتقدير

اهداء

..... قائمة الجداول

..... قائمة الاشكال

..... مقدمة عامة. أ - د

الفصل الاول: الاطار النظري للسياحة

7 المبحث الأول: ماهية السياحة.

7 المطلب الأول: التطور التاريخي للسياحة.

10 المطلب الثاني: مفهوم السياحة والسائح.

13 المطلب الثالث: أنواع السياحة

18 المبحث الثاني: السياحة: أركانها، عقباتها، تنميتها

18 المطلب الأول: أركان السياحة

19 المطلب الثاني: عقبات السياحة والسفر.

21 المطلب الثالث: تنمية السياحة.

25 المبحث الثالث: واقع السياحة الدولية

25 المطلب الأول : أهم المنظمات السياحية الفاعلة فيها

27 المطلب الثاني: تطور حركة السياح الدوليين.

30 المطلب الثالث: إيرادات السياحة الدولية وأهميتها في قضايا التنمية.

الفصل الثاني: نحو تطوير بدائل تمويل الاقتصاد الجزائري

37 المبحث الأول: طبيعة الاقتصاد الجزائري

37 المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري قبل وفي ظل الإصلاحات

40 المطلب الثاني: برامج الإنعاش الاقتصادي

42 المطلب الثالث: مؤشرات الاقتصاد الجزائري

48 المبحث الثاني: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري

48	المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر.
51	المطلب الثاني: أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري.
52	المطلب الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر.
60	المبحث الثالث: بعض البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري.
60	المطلب الأول: الزراعة.
63	المطلب الثاني: الصناعات الغذائية.
66	المطلب الثالث: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
	الفصل الثالث: اقتصاد السياحة كبديل تمويلي في الجزائر
72	المبحث الأول: واقع السياحة في الجزائر.
72	المطلب الأول: الإمكانيات السياحية في الجزائر.
76	المطلب الثاني: السياحة الجزائرية خلال المخططات التنموية.
82	المطلب الثالث: المؤشرات السياحية في الجزائر.
86	المبحث الثاني: مساهمة السياحة الجزائرية في تمويل الاقتصاد الوطني.
86	المطلب الأول: مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات.
87	المطلب الثاني: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي.
88	المطلب الثالث: مساهمة السياحة في التشغيل.
90	المبحث الثالث: معوقات السياحة والمجهودات المبذولة للنهوض بهذا القطاع بالجزائر.
90	المطلب الأول: معوقات السياحة في الجزائر.
	المطلب الثاني: مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2013 والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 sdat
91	
100	المطلب الثالث: آليات إنعاش السوق السياحي في الجزائر.
107	خاتمة عامة.
111	قائمة المراجع.

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
30	تطور عائدات السياحة الدولية حسب المنطقة.	01
38	بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر 1985-1990:	02
51	مساهمة قطاع المحروقات في صادرات الجزائر للفترة (2002-2016).	03
55	تطور أسعار النفط والنتاج المحلي الاجمالي في الجزائر للفترة (2000_2016)	04
56	تقلبات أسعار النفط وأثرها على المديونية الخارجية للجزائر للفترة (2000_2016)	05
58	أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الموازنة للفترة(2000_2014)	06
59	أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان التجاري وميزان المدفوعات للفترة(2000_2014)	07
60	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2005_2015)	08
62	العمالة الكلية والقوة العاملة بالزراعة.	09
64	مساهمة الصناعات الغذائية في إجمالي الناتج المحلي والقيمة المضافة.	10
66	مساهمة قطاع الهاتف النقال في الناتج الاجمالي الخام 2003-2014	11
82	تطور طاقات الإيواء السياحي للفترة (2000-2014)	12
83	تطور الليالي السياحية في الجزائر 2005-2014	13
84	توزيع الطاقات الفندقية في الجزائر حسب التصنيف (2005-2011)	14
85	تطور تدفق السياح للجزائر للفترة (2011-2014)	15
86	ميزان السياحة في الجزائر (1999-2014)	16
87	مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1999-2014).	17
88	مساهمة السياحة في التشغيل.	18
99	خطة الأعمال بالأرقام للفترة (2007-2015)	19

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
28	نمو عدد السياح على المستوى الدولي للفترة (1995-2015)	01
29	التوزيع النسبي لعدد السياح الدوليين حسب المناطق لعام 2015م.	02
97	الأهداف الخمسة للمخطط sdat2025	03

المقدمة العامة

المقدمة العامة :

لقد عرفت السياحة مند القدم بوصفها ظاهرة طبيعية تحتم على الانسان الانتقال من مكان لأخر لأسباب متعددة، فقد كانت في فجر التاريخ بسيطة و بدائية في مظاهرها، أسبابها و وسائلها ثم تطورت هذه الظاهرة البسيطة حتى أصبحت في هذا العصر تشكل نشاطا له أسسه و مبادئه .

فالسياحة أحد الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بأهمية كبيرة في العالم تقوم عليها اقتصاديات كثير من الدول و التي تنطلق من المكانة التي وصلت إليها كصناعة قائمة بذاتها لها مداخلاتها ومخرجاتها كما يتميز المردود المادي لصناعة السياحة عن غيره من مردودات المرافق الانتاجية بأنه مردود متفرع و متشعب تستفيد منه مختلف الأنشطة سواء اقتصادية، اجتماعية، سياسية أو ثقافية .

فهي بذلك واحدة من أهم مصادر الدخل الاقتصاد الوطني للعديد من الدول حيث تمثل أحد أهم مكونات الصادرات الخدمية ذات التأثير الكبير على ميزان المدفوعات كما أنها من الأنشطة التي تساهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي الاجمالي و زيادة إيرادات النقد الأجنبي فهي صناعة متطورة و متعددة الاتجاهات والتشابكات .

كما تشير الاحصائيات الحديثة للسياحة العالمية الى أن النشاط النشاط السياحي لايزال يتركز في البلدان الصناعية بمنطقتي أوروبا و الأمريكتين، و مع ذلك فقد شهدت الأسواق السياحية الجديدة سواء المرسله للسياح أو المستقبله لهم بالمناطق النائية في شرق آسيا و جنوب آسيا و إفريقيا و الشرق الاوسط نموا كبيرا، و عموما تتميز أنماط النمو في تلك المراكز السياحية الصاعدة بديناميكية كبيرة بحيث سجلت بعض تلك المناطق معدلات نمو مرتفعة على مدى سنوات متتالية.

ولا يزال الاقتصاد الجزائري يبحث عن بدائل اقتصادية تمكنه من القضاء على التبعية لقطاع المحروقات، فتهايوي أسعار البترول أدى الى تآكل واستنزاف احتياطات الصرف الأجنبي لدى الدولة الجزائرية، هذه الأخيرة تجد نفسها في مواجهة العديد من التحديات على جميع الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية و الأمنية، فإيجاد نموذج اقتصادي بديل يعد خطوة أساسية للتحويل الاقتصادي أي فك الارتباط بقطاع المحروقات كمصدر وحيد للدخل.

المقدمة العامة:

ونظرا للمقومات الطبيعية الهائلة التي تملكها الجزائر وكذا تمتعها بموقع استراتيجي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ومنطقة شمال افريقيا، تطرح العديد من البدائل لعل أبرزها قطاع السياحة، حيث لا يزال هذا القطاع يتخبط في مجموعة من المشاكل والعقبات التي إذا ما تم تجاوزها سيمكن ذلك من النهوض بالقطاع السياحي. و على اعتبار المقومات الطبيعية و التاريخية من أهم عوامل الجذب السياحي، فالجزائر أحد هذه البلدان التي تزخر بهذه المقومات فهي تتميز بتنوع المناخ و امتلاكها شريط ساحلي يقدر ب 1200 كم و صحراء صنفت من أجمل الصحاري في العالم بالإضافة إلى موقعها المتميز و احتوائها على معالم و آثار تاريخية تدل على عراقة التاريخ من جميلة في سطيف، الهوقار والتاسيلي وقلعة بني حماد كما تحتوي على أكثر من 200 منبع معدني تمتد من الشرق إلى الغرب و من الشمال إلى الجنوب، لكن و رغم امتلاكها لهذه الإمكانيات إلا أنها تسجل تدفقات بشرية ضعيفة.

و عليه فان وضع إستراتيجية وطنية من أجل تنمية سياحية فعالة هو مصدر من المصادر الهامة لتمويل الخزينة الوطنية خاصة أنها تعتمد بشكل أساسي على إيرادات المحروقات، وعليه سوف نقوم بطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن تنمية القطاع السياحي في الجزائر ليكون بديلا تمويليا للمحروقات ؟

التساؤلات الفرعية:

للاجابة على الاشكالية نقوم بطرح التساؤلات التالية:

1. ماهي مختلف البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري؟
 2. هل يمكن أن يكون القطاع السياحي بديلا لقطاع المحروقات؟
 3. ماهي التحديات التي واجهتها السياحة في الجزائر؟
- وللاجابة عن هذه التساؤلات يمكن وضع الفرضيات التالية:
1. يمكن للقطاع السياحي أن يكون بديلا لقطاع المحروقات.
 2. تتوفر الجزائر على العديد من البدائل التمويلية.
 3. يعتبر ضعف البنى التحتية والفوقية لقطاع السياحة من أهم المعوقات التي تواجهها السياحة في الجزائر.

أهداف الدراسة:

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- إبراز الدور الهام الذي يلعبه القطاع السياحي في اقتصاديات البلدان المختلفة.
- إبراز المقومات والإمكانيات السياحية للجزائر.
- إبراز المكانة الاقتصادية لقطاع السياحة والدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية.

مبررات الدراسة:

هناك عدة أسباب كانت الدافع وراء اختيار هذا الموضوع وهي :

- استمرار الوضع المتردي للقطاع السياحي الجزائري ، رغم الجهود المختلفة و الإمكانيات المتاحة من جهة ، بالإضافة إلى تطور نفس القطاع في الدول المجاورة ، والتي تشاركنا نفس الخصائص في جل المجالات من جهة أخرى ؛
- التوجه الدولي الحديث نحو القطاع السياحي ، الذي أصبح صناعة يعتمد عليها كثيرا في تنمية اقتصاديات البلدان باختلاف أنظمتها الاقتصادية و درجة تطورها ؛
- يمثل القطاع السياحي في الجزائر إحدى البدائل الهامة للمحروقات، نظرا للإمكانيات المتاحة في هذا المجال؛

منهج الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي بغية إعطاء شرح لمختلف المفاهيم حول السياحة وحول التنمية السياحية و تحليل الإحصاءات التي يتم جمعها حول الموضوع.

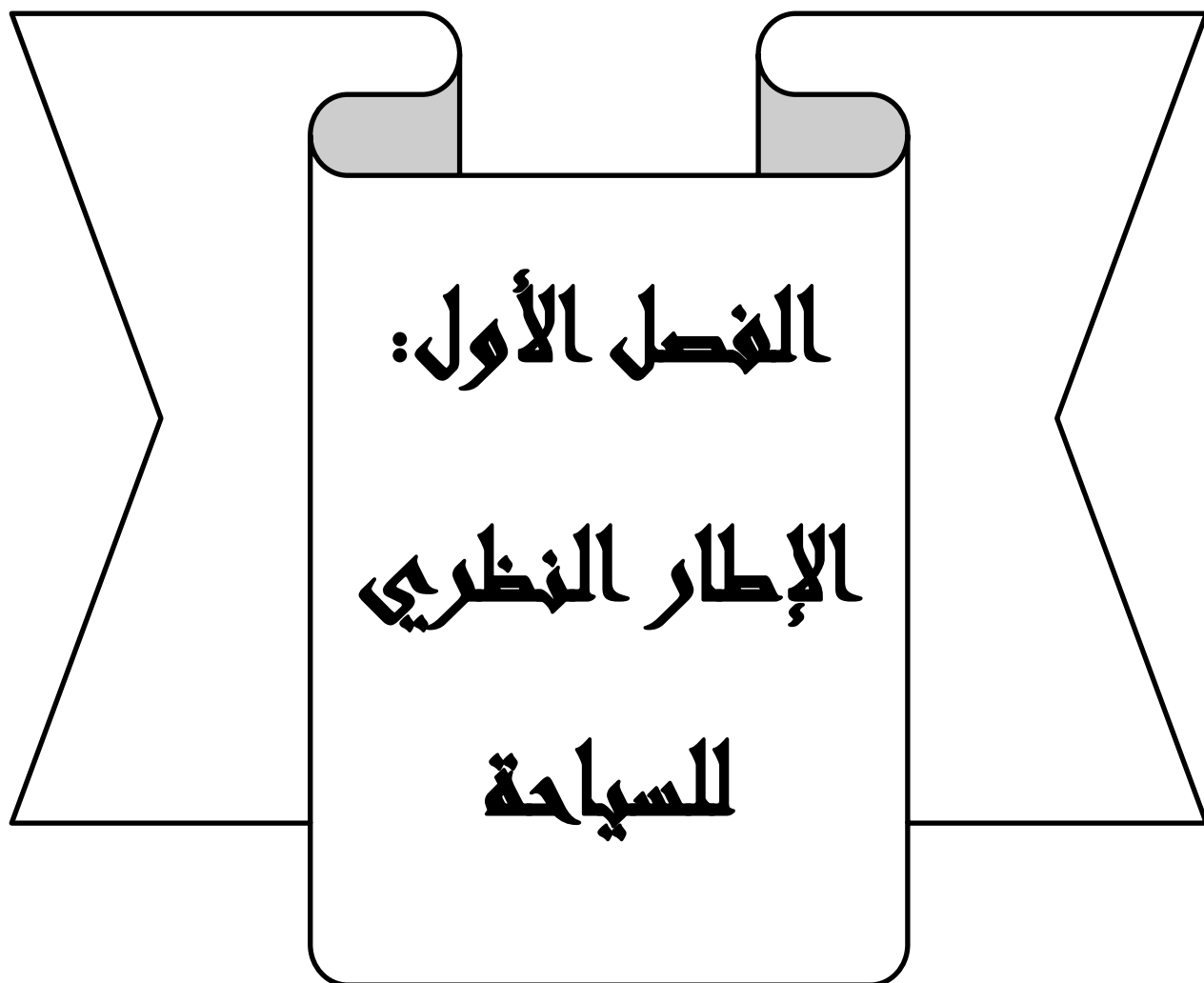
محتوايات الدراسة:

قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول حيث تناول **الفصل الأول** مفاهيم حول السياحة من حيث التطور التاريخي لها وتعريفها وأنواع والعقبات السياحة ومتطلبات تحقيق التنمية السياحية، وفي الأخير تطرقنا إلى واقع السياحة الدولية.

المقدمة العامة:

أما الفصل الثاني تناولنا فيه طبيعة الاقتصاد الجزائري، حيث تطرقنا فيه إلى وضعية الاقتصاد الجزائري قبل وفي ظل الإصلاحات وبرامج الإنعاش الاقتصادي ومؤشرات الاقتصاد الوطني، ومكانة النفط فيه بالإضافة إلى التطرق إلى بعض البدائل التمويلية.

أما الفصل الثالث تمحور حول واقع السياحة في الجزائر من حيث الإمكانيات والمؤشرات السياحية ، حيث قمنا بتسليط الضوء على مساهمة السياحة في الناتج المحلي وميزان المدفوعات والتشغيل، وفي الأخير تطرقنا الى معوقات السياحة والجهودات المبذولة للنهوض بهذا القطاع في الجزائر.



الفصل الأول:

الإطار النظري

للسياحة

تمهيد:

لقد عرفت ظاهرة السفر مند القدم فقد كانت بسيطة وبدائية في مظاهرها وأسبابها وأهدافها وسائلها ثم تطورت هذه الظاهرة البسيطة حتى أصبحت اليوم نشاطا له أسسه ومبادئه خاصة بعد التقدم التكنولوجي في مجال النقل والاتصالات وارتفاع الدخول وتحسن ظروف العمل وارتفاع مستوى التعليم والثقافة.

فالسياحة تعد أحد الأنشطة الطبيعية المهمة للإنسان تتعلق بالحركة والتنقل قد يقوم بها فرد أو مجموعة من الأفراد ويتم الانتقال من مكان إلى آخر بغرض الترفيه أو قضاء وقت الفراغ أو لحضور مؤتمرات أو مهرجانات... وهي كأي نشاط لها آثار وانعكاسات ايجابية أو سلبية سواء على الناحية الاقتصادية، الاجتماعية أو البيئية.

سوف نحاول في هذا الفصل التطرق إلى السياق التاريخي للسياحة مع الوقوف عند مفهوم السياحة من حيث الأركان والعوامل التي ساعدت على انتشارها كما سنتطرق إلى دور السياحة في قضايا التنمية.

المبحث الأول: ماهية السياحة.

عرفت السياحة منذ العصور القديمة أهمية لدى معظم الدول وحظيت باهتمام معظم الباحثين خاصة وأنها أصبحت تشكل قاطرة للتنمية وعامل من عوامل التطور الاقتصادي ونشاطا حركيا يكمل بقية الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية والثقافية وعليه ونظرا لأهمية هذا النشاط وقبل التطرق إلى المفاهيم سوف نسلط الضوء على تطور التاريخي لسياحة ومفهومها.

المطلب الأول: التطور التاريخي للسياحة.

السياحة ظاهرة إنسانية قديمة كانت تهدف إلى تحقيق الإنسان لرغباته واحتياجاته وشؤون حياته اليومية ثم تحولت إلى ظاهرة اجتماعية وثقافية هدفها المتعة والراحة والثقافة والاستجمام وقد تغيرت النظرة إليها في العصر الحديث وتطورت إلى صناعة مركبة من الصناعات الهامة التي تعتمد عليها كثير من الدول في تنمية مواردها لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي¹.

وقد مرت السياحة في تطورها التاريخي بحقب زمنية على النحو التالي²:

1) **السياحة في العصور القديمة:** لم يفكر أحد في هذا العصر في تطوير السفر أو وسائله أو استغلاله لصالح المجموع أي أن السفر كان ظاهرة طبيعية مرتبطة بوجود الإنسان تهدف إلى إشباع احتياجاته الشخصية، وكانت الرحلات التي قام بها الإنسان في عصور ما قبل الميلاد تركز على ما يلي:

أ **تحقيق الفائدة:** كان سفر الإنسان يتعلق بهدف الحصول على الطعام والمسكن والبحث عن مناخ وأرض أفضل، ثم نشأت دوافع جديدة للسفر مثل التجارة التي كانت حافزا لدفع التجار إلى القيام برحلات بعيدة بحثا عن السلع النادرة.

وقد أنشأ اليونان في العصور القديمة مستعمرات على شواطئ البحر الأبيض المتوسط تعرف باسم "مرسيليا" حيث كانت تجارهم مع الشعوب المتجاورة³. كما كان اليونانيون يجنون السفر إلى المدن الأخرى من أجل المتعة وخاصة إلى أثينا من أجل الاحتفالات الدينية والمناسبات مثل الألعاب الأولمبية .

وفي عهد الرومان كان النبلاء يقضون أوقات فراغهم في المنتجعات الجبلية ومراكز المياه المعدنية، كما كان الرومان يسافرون إلى مصر والأهرامات والإسكندرية. وفي العصور الفرعونية بدأ السفر بهدف العمل أو المتعة

¹ - ماهر عبد الخالق السيسي، مبادئ السياحة، مجموعة النيل العربية، مصر، 2001، ص15.

² - حمزة عبد الحليم درادكة، وآخرون، مبادئ السياحة، دار الإعصار العلمي، الأردن، 2016، ص ص41-47.

³ - ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة، دار الزهران، الأردن، 1997، ص 12.

يزدهر، وبدأت المراكز البدائية للضيافة تنتشر على الطرق الرئيسية ثم تحسنت وسائل النقل في العهد الآشوري، ثم مع انتصار الفرس بدأ التطور فنظمت الطرق وظهرت العربات ذات الأربع عجلات للنقل¹. وكان للعرب سفر طويل للهجرة والتجارة على شكل قوافل تنطلق من الجزيرة العربية إلى مصر أو بلاد الشام، أو موجات بشرية تستقر في بلاد الرافدين، وبلاد الشام، وشمال إفريقيا.

ب حب الاستطلاع: وذلك لمعرفة عادات وتقاليد الشعوب الأخرى على غرار ما قام به المؤرخ الإغريقي المعروف **هيرودوت** عام 424 ق.م، والذي يعتبر أول من قام برحلة شملت آسيا الصغرى وجزر اليونان، ثم تجول ببلاد الشرق الأدنى ووصل إلى بابل وفلسطين ومصر، ثم إلى صقلية وجنوب إيطاليا، وفي أثناء هذه السياحات تعرف على طبيعة البلاد وتاريخها وكذلك نظمها، وقام بتصنيفها في كتابه الكبير فكان أقدم مصدر للحضارة القديمة ومع نشوء الإمبراطوريات الكبيرة تم إنشاء الطرق والمسارات المائية وعربات السفر لانتقال الموظفين للاستطلاع وجمع الضرائب².

ج الدافع الديني: دفع هذا الشعور الناس إلى القيام برحلات بعيدة لغرض زيارة الأماكن المقدسة، فلقد كان الصينيون من أتباع بوذا يقطعون آلاف الكيلومترات عبر مناطق صحراوية لزيارة الآلهة، ومع فجر الإسلام كان القرشيون يقومون برحلتهم الصيف والشتاء إلى الشام واليمن، ثم جاءت هجرة المسلمين إلى الحبشة، وهجرة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم إلى المدينة المنورة وقد ورد في القرآن الكريم عدد من الشواهد الدالة على الترحال والسياحة والخروج من البلد إلى آخر، كرحلة موسى عليه السلام وخروجه مع أتباعه خوفاً من فرعون ورحلة إبراهيم عليه السلام إلى أرض كنعان والجزيرة العربية.... الخ³.

2) السياحة في العصور الوسطى: كان اتجاه السفر والسياحة في تلك العصور للتجارة، أو نشر الدين المسيحي والتوجه إلى الحج، أو الدراسة، وانتشرت شبكة من النزل الخيرية لتخدم كافة الطبقات الاجتماعية، وقد انطلق الرحالة العرب يجوبون العالم حيث ترك هؤلاء الرحالة وثائق سياحية فذة ومن أبرز الرحالة العرب في تلك العصور ابن بطوطة الذي بدأ سياحته في سن الحادية والعشرين واستمر بها 28 سنة شملت الجزائر وتونس ومصر والشام ثم الحجاز والقرم وروسيا وإيران والهند والصين ثم بعد عودته سافر إلى الأندلس والسودان، وقد دون ذلك في كتابه الشهير (تحفة الأنصار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار) وكذلك (أبو عبيدة البكري) الذي وضع

¹ - خربوطلي صلاح الدين، الاقتصاد السياحي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، سوريا، 2000، ص12.

² - المرجع نفسه، ص12.

³ - الحمدان سهيل، الإدارة الحديثة للمؤسسات السياحية والفندقية، دار الرضا للنشر، الأردن، 2001، ص54.

كتاب من غرب إفريقيا بعنوان (المسالك والممالك) وابن جبير الذي قام برحلة من بلاد الأندلس إلى المشرق العربي.

فضلا عن الروايات التي كتبت آنذاك مثل (السندباد وألف ليلة وليلة) والتي تعتبر كتباً سياحية تشمل سحر الشرق وعبقه.

وفي القرن الخامس عشر كانت رحلة فاسكودي غاما إلى الهند ثم الصين عن طريق رأس الرجاء الصالح، ثم رحلة كرسطوفر كولومبس إلى أمريكا 1492 مما شجع الأوروبيين على الهجرة إليها فيما بعد.

وفي نهاية العصور الوسطى ظهرت فئة الطلبة وطالبي العلم الذين كانوا يقومون برحلات لغرض العلم والدراسة والتعرف على آراء الغير والنظم السياسية الموجودة في الدول الأخرى وكانت تلك الفترة بمثابة بداية الرحلات التي كانت قاصرة على طبقة الأرستقراطيين لأن السفر يتطلب وقت فراغ وأموال فائضة عن الحاجة.

3) **السياحة في عصور النهضة:** بدأ المسافرون بين القرن السادس عشر والسابع عشر تدفعهم الرغبة في زيادة الخبرة والمعرفة، إلى السفر إلى مواقع تاريخية وأثرية وإلى بلدان بعيدة بهدف الاستطلاع والتغيرات، ففي بريطانيا أقرت إليزابيث الأولى شكل السفر بعربات الخيل للسياسيين وطلاب الجامعات مثل أكسفورد وكامبريدج متوجهون إلى إيطاليا مروراً بباريس وفرانكفورت، وأصبحت هذه الرحلة تعرف باسم الرحلة الكبرى في منتصف القرن السادس عشر، وقد صدر لهذه الرحلة صدر دليل سفر للمسافرين، وبدأ إصدار جواز سفر للمسافر يؤخذ منه في مركز المغادرة ويزود بجواز جديد خاص بكل بلد يريد زيارته.

4) **السياحة في عصور الثورة الصناعية:** والتي تمتد بين (1750-1850) حيث بدأت نواة السياحة الجماهيرية الموجودة حالياً، وقد تخللت الفترة المذكورة متغيرات اقتصادية واجتماعية هامة مثل هجرة العمال من الأراضي الزراعية والريف للعمل في المؤسسات الصناعية والعيش في الحياة الحضرية، كما أوجدت الثورة الصناعية طبقة اجتماعية وسطى، وازداد وقت الفراغ باستخدام الآلة، فازداد الطلب على السفر من أجل الاستجمام¹.

5) **السياحة في العصور الحديثة:** إن السياحة في العصور الحديثة أصبحت ذات طابع دولي ومأمون من المخاطر، مما أدى إلى ازدياد تنقل السائحين المتواصل بين أنحاء المعمورة بسبب ازدياد متوسط الدخل الفردي ووقت الفراغ والتطورات في مجال النقل كالطيران، ووسائل النقل البري والبحري والخطوط الحديدية ووسائل الاتصالات السريعة ومجال الإيواء (فنادق دولية بخدمات شاملة) وتغيرت حياة الإنسان وخاصة في الدول

¹ - خربوطلي صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص20.

المتقدمة. وبذلك حدث تطورات كمية ونوعية كبيرة في مجال السياحة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ومازالت السياحة تتأثر بعوامل عديدة (اقتصادية ومالية وتكنولوجية)، كما تتبادل التأثيرات مع البيئة وعوامل التسويق والترويج، وهذه العوامل تنعكس على هيكل السفر، وتطوير المنتج السياحي.

المطلب الثاني: مفهوم السياحة والسائح.

لقد تنوعت التعاريف بشأن السياحة والسائح نظرا لاختلاف الباحثين واختلاف معايير التمييز بينها وسوف نلقي الضوء على بعض التعاريف منها:

أولا: مفهوم السياحة.

1) مفهوم السياحة عند بعض الباحثين: لقد تعددت التعاريف واختلفت بين الباحثين منها:

- يعرفها الاقتصادي النمساوي VAU SCHULLER فونش وليرن للسياحة على أنها: كل العمليات المتاحة وخصوصا العمليات الاقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل وخارج المنطقة أو الولاية أو دولة معينة.

نجد أنه من خلال هذا التعريف قد ركز على النواحي الاقتصادية فضلا عن إشارته إلى السياحة الداخلية والخارجية.

- وهناك من يعرفها بأنها مجموعة الظواهر والعلاقات الناتجة عن عمليات التفاعل بين السياح ومنشآت الأعمال والدول والمجتمعات المضيئة وذلك بهدف استقطاب واستضافة هؤلاء السياح والزائرين¹.

نلاحظ أن هذا التعريف يركز على أربع عناصر للسياحة هي: السائح: المؤسسات الضيافة، بالحكومات التي تمارس نوعا من الضيافة، الناس الذين يقطنون في المناطق التي يزورها السائح.

- تعريف العالمين السويسريين سنة 1924 HUNZIKER ET KRAFT السياحة هي مجموعة النشاطات الناتجة عن السفر أو انتقال الأفراد من مكان الإقامة الأصلي، طالما أن هذا الانتقال لا يدخل في إطار النشاط المريح².

وقد ظهرت العديد من التعاريف في العقود الماضية منها³:

- أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.E.C.D) ترى في السياحة أنها صناعة تعتمد على حركة السكان أكثر من البضائع.

¹ -حميد عبد النبي الطائي، أصول صناعة السياحة، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2006، ص23.

² -Ahmed tessa. **Economie Touristique et Aménagement du territoire**.OPU. Alger.P21.

³ -وفاء زكي، دور السياحة في التنمية السياحية، المكتبة الجامعية الحديثة، مصر، 2006، ص ص70-71.

- وبذلك يمكن تعريف السياحة على أنها: مجموعة الظواهر والأحداث والعلاقات الناتجة عن سفر وإقامة غير أصحاب البلد، والتي لا يكون لها أي ارتباط بأي نشاط ربحي أو نية للإقامة الدائمة حيث تكون بمثابة الحركة الدائرية التي يبدأ فيها الشخص أو المجموعة الترحال بداية من البلد الأصلي أو مكان الإقامة الدائمة وبالنهاية العودة إلى نفس المكان.

2) خصائص القطاع السياحي.

و تتمثل خصائص القطاع السياحي فيما يلي¹:

- ✓ تعدد مكونات النشاط السياحي وارتباطها بالكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى (صناعية، خدمية) .
- ✓ العرض السياحي لا يتوقف فقط على مدى توافر الموارد وتنوع المقومات والخدمات والتجهيزات السياحية بل وعلى غيرها من العوامل كأسعار خدمات السياحة الأساسية أو التكميلية.
- ✓ تعتبر السياحة صادرات غير منظورة فهي لا تتمثل في ناتج مادي يمكن نقله من مكان إلى آخر، فهي واحدة من الصناعات القليلة التي يقوم فيها المستهلك بالحصول على المنتج بنفسه من مكان إنتاجه، وعليه فإن الدولة المصدرة للمنتج السياحي لا تتحمل نفقات نقل خارج حدودها كما هو الحال بالنسبة للمنتجات الأخرى التي تتطلب بالإضافة إلى تكاليف إنتاجها، تكاليف نقلها.
- ✓ إن الطلب السياحي يتوقف إلى حد كبير على القدرة المالية للسائح، خاصة أن الطلب السياحي في جملته لا يرتبط بإشباع الحاجات الضرورية بل يرتبط غالبا بإشباع الحاجات الكمالية.
- ✓ يتأثر الطلب السياحي بمستوى رفاهية الاقتصادية للدولة والتقدم التكنولوجي في وسائل المواصلات والاتصالات والتقلبات الاقتصادية (الرواج والكساد) بالإضافة إلى عوامل ثقافية وسياسية التي يصعب على الدولة التحكم والتأثير فيها.
- ✓ ارتباط الطلب على الموارد والخدمات السياحية بدولة ما بدوافع ذاتية لدى الجمهور السائحين في معظم الحالات يتصف بدرجة عالية من المرونة.
- ✓ تمتع بعض الدول ببعض الموارد السياحية النادرة يشكل صعوبة لدول أخرى في إنتاج سلع سياحية بديلة.
- ✓ صناعة السياحة تمثل حافزا للإبداع الثقافي والاجتماعي ومجالا لاستخدام التكنولوجيا المتطورة لذا فهي تتطلب مستوى أكبر من الكفاءة والتأهيل في ظل وجود منافسة دولية.
- ✓ عدم قابلية المنتج السياحي للتخزين أو النقل من مكان إلى آخر كما في العديد من الصناعات الأخرى التي تصلح منتجاتها للتخزين لفترات زمنية بما يتفق وحجم العرض والأسعار وخاصة وأن الطلب السياحي يتصف بالموسمية في معظم الأحوال مما يؤدي إلى عدم ثبات مستويات التشغيل في صناعة السياحة، لذا تسعى المؤسسات

¹-برنجي أمين، الخدمات السياحة وأثرها على السلوك المستهلك- دراسة حالة مجموعة من الفنادق الجزائرية-، مذكرة ماجستير، فرع الإدارة التسويقية، جامعة بومرداس، 2009، ص47.

السياحية والفندقية إلى ضرورة تحقيق أرباح كافية خلال الموسم وادخار جزء من العائد السياحي لمواجهة التراجع خلال الفترات الباقية من السنة.

ثانيا: السائح وأنواعه.

1) تعريف السائح:

• يعرف السائح بأنه زائر مؤقت للبلد لأي أغراض غير الإقامة... ولا تتجاوز مدة إقامته 12 شهرا ولا تقل عن 24 ساعة يأتي فيها لزيارة أو مهرجان أو علاج. ولا يدخل في التعريف (المهاجرون والبعثات الدبلوماسية- وركاب العبور- وأطقم الطائرة)¹.

• وتعرفه منظمة السياحة العالمية بأنه كل شخص يقيم خارج موطنه المعتاد لفترة تزيد عن أربع وعشرين ساعة ولا تتحول هذه الإقامة إلى إقامة دائمة².

2) أنواع السياح:

وتشمل ما يلي³:

أ الزائر: هو كل شخص يزور دولة أخرى غير المقيم فيها، ولا يهدف من زيارته ممارسة أي عمل داخل الدولة المزاراة يحصل منة على أجر، ويتضمن ذلك التعريف الزيارات ضمن أراضي الدولة الواحدة، بمعنى زيارة مدينة ما أو موقع أو مكان ما لأسباب غير العمل. ويتضمن هذا التعريف فئات من الزوار هم:

• السائح: وهم عبارة عن زوار مؤقتين يقون في المكان المقصود مدة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن سنة واحدة، وينحصر الغرض من الزيارة في المجموعتين التاليتين:

✓ قضاء وقت الفراغ (ترويح، قضاء إجازة، أسباب صحية، دراسة، زيارة أماكن دينية ومعالم تاريخية وأثرية، وممارسة الرياضة).

✓ ممارسة أعمال تجارية، زيارة عائلية، عقد لقاءات، حضور اجتماعات ومؤتمرات، ثقافة، المهنة، الخ

• المتزهون: وهم الزوار المؤقتين يقون في المكان المقصود للزيارة مدة تقل عن 24 ساعة، ويتضمنوا المسافرين على السفن البحرية أو النهرية، ويطلق هذا المصطلح عموما على المتزهين والمستحمين لمدة تقل عن 24 ساعة وهم ما يمكن أن تعرفهم بالرحلات العارضة.

¹ -ماهر عبد الخالق السيسي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

² -المرجع نفسه، ص 22.

³ - إسماعيل محمد علي، مبادئ السياحة والسفر، مؤسسة الوراق، الأردن، 2000، ص ص 58-59

• **الزائر العابر:** أي شخص يسافر إلى بلد غير بلده لفترة أقل من 24 ساعة شريطة أن يكون كل توقف لفترة زمنية بسيطة ولأسباب غير سياحية.

ب المسافر: هو الشخص الذي يغادر مكان إقامته الدائمة مبتعدا عنه سواء داخل حدود دولته أو خارجها، تحت أي دافع من دوافع السفر والابتعاد سواء الزيارة أو العمل أو الدراسة... الخ مستثني من ذلك رحلة العمل اليومية بغض النظر عن المسافة المقطوعة يوميا. وهنا نموذجين رئيسان من السائحين هما:

• **السائح الدولي:** هو الشخص الذي يسافر عبر الحدود الدولية ويبقى بعيدا عن دولته المقيم فيها بشكل دائم مدة لا تقل عن 24 ساعة: وذلك لقضاء أوقات الفراغ والمتعة والسرور، التجارة أو لقاء الأهل والأصدقاء... الخ. لفترة أكثرها سنة واحدة وأقلها 24 ساعة ولا يقوم بأعمال تعود عليه بالمنفعة أو الربح المادي أو البحث عن إقامة دائمة في البلد التي يزورها.

• **السائح الداخلي:** وهو الشخص الذي يقتصر تنقله داخل حدود الدولة التي يقيم فيها ويبقى بعيدا عن مكان إقامته الأصلي مدة لا تقل عن 24 ساعة أو ليلة واحدة وتضع بعض الدول حدودا مسافية دنيا في تحديد السائح الداخلي، تختلف هذه الحدود بين 40-100 كلم.

من مجمل السياحة العالمية فإن حوالي 90% هي سياحة داخلية، وفي الكثير من الدول فإن السياحة الداخلية تشكل ما يزيد عن 25 ضعف السياحة الدولية.

كذلك فإن حوالي 75-80% من المصروفات السياحية العالمية تصرف داخل نفس بلد المسافر أو السائح.

المطلب الثالث: أنواع السياحة .

تتعد أنواع السياحة تبعا للدوافع والرغبات والاحتياجات المختلفة فهناك السياحة الثقافية، الترفيهية، العلاجية

وغيرها والتي ساعد على انتشارها التطور العلمي الاقتصادي والاجتماعي وما صاحبها من تطلعات ومتطلبات لم تكن معروفة من قبل مثل سياحة المؤتمرات والمعارض، وقد صنفت أنواع السياحة وفقا لعدة معايير هي:

أولا: وفقا للدافع أو الهدف:

1. السياحة الدينية:

يمكن تعريف السياحة الدينية بأنها: "ذلك التدفق المنظم من السواح القادمين من الداخل أو الخارج بهدف التعرف على الأماكن الدينية وتاريخها وما تمثله من قيم روحية لهذا الدين أو المعتقد أو ذاك فهي سياحة تقليدية

تمثل مصدرا للتعرف على التراث الديني لدولة ما مثل: زيارة مكة والمدينة المنورة بالنسبة للمسلمين أو الفاتيكان بالنسبة للمسيحيين¹.

2. السياحة الرياضية:

يقصد بالسياحة الرياضية الانتقال من مكان الإقامة إلى مكان آخر في دولة أخرى لفترة مؤقتة بمهده ممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة أو الاستمتاع بمشاهداتها مثل المشاركة في دورات الألعاب الأولمبية وبطولات العالم ويعتبر هذا النوع من السياحة من الأنواع القديمة والتي كانت تشمل رحلات الصيد، وفي الوقت الحاضر أصبح يمثل هذا النوع صيد الأسماك، التجديف، ركوب الخيل... وغيرها وقد تزايدت أهميتها نتيجة زيادة اهتمام المجتمعات البشرية بهذا النوع من النشاط، والسمة الأساسية لهذا النوع هو إقامة المهرجانات السياحية والرياضية وذلك لاستقطاب أكبر عدد ممكن من ممارسيها وفقد شهد هذا النوع من السياحة تطورات نوعية في عدد كبير من البلدان مثل اسبانيا، اليونان، تركيا، لبنان... حيث تتوفر الخدمات الترفيهية المكملة والخدمات الصحية وما زالت تحظى بإقبال شعبي كبير مما يجعلها سفيرا للتعريف بالدول ووسيلة لتسويق منتوجاتها².

3. سياحة المؤتمرات:

يعتبر هذا النوع من أنماط السياحة الحديثة التي ظهرت في أواخر القرن العشرين حيث ارتبطت ارتباطا كبيرا بالنمو الحضاري الكبير الذي شهده العالم في السنوات العشرين الأخيرة وما تبع هذا من تطور كبير في العلاقات الاقتصادية، السياسية، الثقافية والاجتماعية في معظم دول العالم ويرتبط هذا النوع بأنواع أخرى كسياحة المعارض ومن عوامل ظهورها هو زيادة التخصص العلمي والمهني وما يترتب على ذلك من تغيير في التركيب الاجتماعي والتطور التكنولوجي الأمر الذي يؤدي إلى كثرة عقد اللقاءات العلمية والثقافية... الخ.
ومن الدول العالمية المشهورة بهذا النوع من السياحة اسبانيا، هولندا، أمريكا ومن الدول العربية قطر، الإمارات العربية المتحدة، تونس... الخ³.

4. السياحة الثقافية:

السياحة ثقافية هي انجذاب السائحين إلى أماكن معينة نظرا لتوفرها على عدة عناصر كالحرف اليدوية، التقاليد، الدين، فن المعمار، الفن والموسيقى... الخ⁴.
إن السفر للإطلاع على طراز الحياة المتنوعة يمثل نوعا من السياحة الثقافية وفرصة للإطلاع على ما كانت عليه حياة الناس وثقافتهم وحضارتهم في الأزمنة القديمة، فالزيارات إلى بيوت الشخصيات البارزة التي أثرت التاريخ مثل

¹ - محمد عبيدات، التسويق السياحي، دار وائل لنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 141.

² - حميد عبد النبي الطالي، مرجع سبق ذكره، ص 259.

³ - ماهر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 63.

⁴ - يسرى دعبس، مرجع سبق ذكره، ص 169.

شكسبير و نابليون وسجن مانديلا جنوب إفريقيا... وغيرها تمثل نوعا من أنواع السياحة الثقافية التي تستقطب فضول السياح من شتى أنحاء العالم كما يعتمد هذا النوع من السياحة على إقامة المهرجانات الثقافية والشعرية مثل مهرجان بابل في العراق ومهرجان السينما العربية أو توزيع جوائز الأوسكار في أمريكا أو مهرجان كان للسينما العالمية... ويعد هذا النوع من السياحة أحد أشكال السياحة التي يسعى إليها السائحون بهدف إشباع رغبتهم المعرفية حيث يعتمد هذا النوع على إقامة الندوات الثقافية وكذا المعارض الخاصة بالكتب والمسابقات الثقافية¹.

5. السياحة العلاجية:

تعد السياحة العلاجية من الأنواع الهامة للسياحة الحديثة خصوصا في الدول التي تتمتع بوجود العيون والآبار الكبريتية التي تساعد على الشفاء من بعض الأمراض كما ترجع أهمية هذا النوع من السياحة إلى التطور التكنولوجي والتقني الهائل وما تبع ذلك من زيادة سرعة الحياة وضيق الوقت التي أدت إلى ظهور أمراض كثيرة مثل القلق والتوتر النفسي وأمراض الجهاز التنفسي مما دفع المعالجين للعودة إلى الطب الطبيعي عن طريق استخدام حمامات الرمال وعيون المياه الساخنة وأشعة الشمس... وغيرها وتعد مدينة باث في بريطانيا ومدينة مونتاكاتيني في إيطاليا والبحر الميت وحمامات ماعين في الأردن من المعالم السياحية المعروفة عالميا حيث تتوفر فيها المسابح والينابيع الطبيعية الخلابة².

6. السياحة الترفيهية:

السياحة الترفيهية وكما يعرفها بعض المختصين هي تغيير مكان الإقامة لفترة لغرض الاستمتاع والترفيه عن النفس وليس لغرض آخر، ويتخلل هذا النوع الاستمتاع بممارسة الهوايات المختلفة كصيد السمك والغوص تحت الماء وغيرها من الهوايات المختلفة التي يمارسها السائحون ويعتبر هذا النوع من أقدم الأنماط السياحية التي عرفها العالم حيث تشير بعض الدراسات إلى أن السياحة الترفيهية تسير بمعدل أسرع من الأنواع الأخرى في كثير من الدول ومثال ذلك دول بحر المتوسط التي تعتبر من أكثر المناطق اجتذابا لحركة السياحة الترفيهية لما تتمتع به من مقومات كثيرة³ خاصة المتنزهات الطبيعية والمناطق الخلابة والحداثة العامة واعتدال المناخ صيفا وشتاء والهدف من هذه الرحلة هو قضاء وقت الفراغ والعطلات لاستعادة النشاط والحيوية ولا تقتصر السياحة الترفيهية على التنوع الطبيعي وإنما تشمل أيضا المؤسسات الترفيهية التي هي من صنع الإنسان⁴.

¹-وفاء زكي، مرجع سبق ذكره، ص139.

²-عبد الإله أبو عياش، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص25.

³-محمد الصيرفي، التخطيط السياحي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص56.

⁴-يسرى دعبس، مرجع سبق ذكره، ص154.

ثانيا: وفقا للموقع الجغرافي.

1. **السياحة الداخلية:** تمثل السياحة الداخلية انتقال مواطني الدولة داخل حدود دولتهم وهنا ينتقل السائح من مكان إقامته ليزور مكان آخر داخل حدود الدولة التي يقيم فيها أو يقضي ليلة على الأقل في المكان المزار ليس بغرض العمل ولكن بغرض الترفيه والاستحمام أو لأسباب دينية أو حضور مؤتمر أو ندوة. و ترجع أهمية السياحة الداخلية في أنها تزيد من وحدة المجتمع والتضامن الاجتماعي والتمسك بالقيم السائدة مما يخلق شعور بالقوموية والانتماء والهدف من هذا النوع أنه مصدر لا ينضب للدخل القومي حيث يساعد ذلك في تحقيق التوازن الاقتصادي بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة وذلك من خلال التوزيع الأمثل للدخل القومي بالإضافة إلى تنمية القطاعات الإنتاجية المختلفة داخل البلاد ويعد هذا النوع من السياحة ركيزة مهمة تعتمد عليها السياحة الخارجية حيث أن تنشيطها يشجع على استكمال وتحسين المرافق السياحية المتعددة وخلق أماكن جديدة وبالتالي خلق قيادات فنية قادرة على تقديم أنواع مختلفة من الخدمات السياحية¹.

2. **السياحة الإقليمية:** ويقصد بها السفر والتنقل بين الدول المجاورة والتي تكون منطقة سياحية واحدة مثل الدول العربية أو الإفريقية أو دول جنوب آسيا(أندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند) وتتميز السياحة الإقليمية بقلّة التكلفة الإجمالية للرحلة نظرا لقصر المسافة التي يقطعها السائح بالإضافة إلى تنوع وتعدد وسائل النقل المتاحة مما يغري الكثير بالإتجاه نحو الدول القريبة أولا ثم يلي ذلك التفكير في زيارة الدول الأبعد خاصة عند وجود تسهيلات ومميزات ومغريات سياحة تشجعهم على الأسفار الطويلة أو السياحة بين القارات².

3. **السياحة الخارجية (الدولية):** ويقصد بها انتقال السواح الأجانب إلى بلد ما وهذا النوع من السياحة تشجعه معظم دول العالم وذلك للحصول على العملات الصعبة كما يتطلب هذا النوع خدمات مختلفة حيث كلما تنوعت الخدمات السياحية من ناحية الجودة والأسعار وتطورت البنية التحتية والفوقية كلما زاد عدد السواح الأجانب وعليه يعتمد هذا النوع من السياحة على: توفر الخدمات السياحية، تطور البنية التحتية، توفر الأمن والاستقرار واحترام السواح، ثبات القوانين وانخفاض الأسعار³.

ثالثا: وفقا لمدة الإقامة

وتنقسم السياحة حسب هذا المعيار إلى⁴:

1. **السياحة الموسمية:** ويقصد بها اتجاه السائحين في مواسم معينة صوب مناطق معينة دون أخرى كما هو الحال في اتجاه السائحين إلى الشواطئ والجزر البحرية في فصل الصيف للاستحمام والاستمتاع باعتدال المناخ وممارسة الرياضة المائية والغوص والصيد... الخ ويندرج ضمن هذا النوع من السياحة زيارة الأماكن المقدسة في

¹-وفاء زكي، مرجع سبق ذكره، ص ص154-155.

²-محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 49-50.

³-ماهر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص 70-71.

⁴-يسرى دعبس، مرجع سبق ذكره، ص 234.

مواسم معينة وكذلك حضور الموالد وما يصاحبها من شعائر في مواعيد محددة من السنة وهذا ما يطلق عليها سياحة موسمية لارتباطها بأوقات محددة من السنة.

2. **السياحة العابرة:** و يتكون هذا النوع من السياحة من نوعين:

أ سياحة عابرة تكون أثناء انتقال السواح بالطرق البرية عن طريق الحافلات السياحية حيث أثناء توجهها إلى بلد ما يمر ببلد معين ويبقى فيها لمدة يوم أو يومين ففي هذه الحالة تقوم بعض الشركات السياحية بتنظيم رحلات سياحية قصيرة لهؤلاء السواح.

ب سياحة عابرة تحصل أثناء الانتقال بالطائرات كأن يكون تعطل طائرة أو وجود إضرابات، فتقوم بعض الشركات السياحية بتنظيم رحلات لزيارة أماكن أثرية ويكون هذا النوع من السياحة بدون تخطيط مسبق أو تنظيم ويتم تنفيذ برامج بسرعة كما تعتمد على المرونة المتوفرة في الشركات السياحية ومدى وجود علاقة بينها وبين شركات الطيران¹.

رابعاً: وفقاً للعدد

1. **السياحة الفردية:** هذا النوع من السياحة غير منظمة يقوم بها الشخص أو مجموعة أشخاص لزيارة بلد أو مكان ما وتراوح مدة الإقامة حسب تمتعهم بالمكان أو حسب وقت الفراغ المتوفر لديهم وكل سائح من هذه المجموعة له دوافعه الخاصة ورغباته الخاصة التي جاء لتحقيقها ومدى تمتع هؤلاء السواح بالخدمات السياحية تعتمد على مقدرتهم المادية والرغبة التي يحققونها ويعتمد هذا النوع من السياحة على تأثير الأصدقاء وتأثير الإعلام والترويج السياحي ومدى ثقافة السائح، إذ أنها سياحية لا تعتمد على برنامج منظم أو محدد².

2. **السياحة الجماعية:** وتكون عندما يسافر السياح مع بعضهم جماعياً وضمن برنامج يشمل الأماكن المنوي زيارتها ومكان المنام والطعام وغيرها وتنظم عن طريق وكالات السياحة والسفر و تنقسم إلى قسمين:

أ **سياحة غير منظمة:** تنظم المجموعة الواحدة برنامج الرحلة لوحدها من حيث مدة الإقامة في المناطق السياحية والإقليمية المنوي استخدامها أي بدون تخطيط مسبق.

ب **سياحة جماعية منظمة:** يكون برنامج الرحلة معد مسبقاً من قبل شركات السياحة أو وكالات السياحة والسفر ومحددة ظروف الطعام والمبيت والأماكن المنوي زيارتها³.

¹ -فؤاد رشيد سمارة، تسويق الخدمات السياحية، دار المستقبل الأردن، 2001، ص ص107-108.

² -المرجع نفسه، ص104.

³ -مروان سكر، مختارات من الاقتصاد السياحي، دار الجداوي، الأردن، 1999، ص ص22-23.

المبحث الثاني: السياحة: أركانها، عقباتها، تنميتها.

سنتناول في هذا المبحث الأنواع المختلفة لسياحة والتي تتعدد لتنوع الرغبات والاحتياجات المختلفة وكذا ساهمت في التطور العلمي والاقتصادي والاجتماعي على هذا التنوع إضافة إلى عقبات السياحة التي تؤثر في تحقيق السفر أو عدمه وفي الأخير تناول التنمية السياحية.

المطلب الأول: أركان السياحة.

أولاً: أركان السياحة.

يمكن تقسيم أركان السياحة إلى نقل وإيواء وبرامج، وفيما يلي شرح لكل منها¹:

1) **النقل:** إن النشاط السياحي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بقطاع النقل إذ أنه لا يمكن أن تنشأ السياحة وتتطور دون

تطور وسائل النقل وتوفر طرق المواصلات وخدماتها وهناك:

- **النقل البري:** وتشمل السيارات الخاصة والمؤجرة، القطارات، الدراجات النارية... الخ.
- **النقل البحري:** ويشمل المراكب، الزوارق... الخ.
- **النقل الجوي:** ويشمل الطائرات بأنواعها.

2) **الإيواء:** لا توجد سياحة بدون أماكن إيواء فأول ما يبحث عنه السائح حين وصوله إلى أي دولة أو مكان

هو البحث عن مكان مناسب للإقامة إذ يبحث عن الإقامة قبل البحث عن الترفيه، ويتمثل الإيواء في الفنادق، الشقق السياحية المخيمات.

3) **البرامج:** لا تنجح أي سياحة بدون برنامج معين يتمتع به السائح، وتتمثل هذه البرامج في زيارات

المتاحف والأماكن الأثرية والتاريخية وأماكن الترفيه والمناطق العلاجية أو الدينية أو الطبيعية أو الرياضية... الخ، بالإضافة إلى الخدمات السياحية الأخرى مثل المحلات، الأسواق، المتنزهات... الخ.

ثانياً: العوامل التي ساعدت على انتشار السياحة

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى انتشار السياحة²:

4) الانتقال من الريف إلى المدينة أدى إلى زيادة الطلب على الخدمات بالإضافة إلى الروتين الذي أدى إلى

ضرورة التمتع بإجازة سنوية والهروب من زحم المدينة؛

5) تقليل ساعات العمل نتيجة دخول الآلات الحديثة أدى إلى زيادة أوقات الفراغ وأصبحت هناك الحاجة إلى

السفر؛

¹ - أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، دار كنوز، مصر، 2007، ص ص 28-29.

² - أحمد محمود مقابلة، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-28.

- 6) التمتع بالإجازات المدفوعة الثمن بعد إحداث العديد من قوانين العمل والتنظيم والتشريعات التي تحدد الإجازات الإجبارية المدفوعة الثمن؛
- 7) زيادة وحدات الإنتاج أدى إلى حصول فائض في الإنتاج وبدء التجار والصناعات في البحث عن أسواق جديدة لتصريف بضائعهم وهذا يحتاج إلى السفر؛
- 8) تطور وسائل وطرق النقل وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث تطورت الطائرات الحربية إلى مدنية أدى بدوره إلى إلغاء المسافات؛
- 9) تلوث البيئة وخاصة جو المدن الصناعية الكبيرة أدى إلى هروب الناس فترة من الزمن إلى المناطق الأخرى؛
- 10) تطور وتقدم وسائل الاتصالات الحديثة والتي ساهمت بشكل فعال في السياحة والسفر كالحاسوب، التليفون، الفاكس... الخ؛
- 11) التقدم العلمي في مجالات الطب والأدوية ومعالجة الأمراض والقضاء على الأوبئة ساعد على زيادة السياحة وعدم خوف السواح من تعرضهم إلى الإصابة بالأمراض؛
- زيادة الوعي الثقافي والاجتماعي وانتشار المعلومات أدت إلى زيادة الرغبة لدى كثير من الناس إلى زيارة البلدان لغرض الإطلاع على ثقافتهم وأمر معيشتهم.
- المطلب الثاني: عقبات السياحة والسفر.**

هناك كثير من عقبات السفر يمكن جدولتها في سبع مجموعات رئيسية، تؤثر في تحقيق السفر أو عدمه وأيضا في وسيلة السفر ومدته وهذه العقبات هي¹:

1) التكلفة: ويمكن النظر إليها من زاويتين:

أ) **التكلفة المالية:** وهي من أهم عوائق السفر حيث أن الإنفاق من الدخل يتم وفق أولويات معينة أو طوارئ، ويعتمد توزيعه وفق تفاضل بين مختلف أوجه الصرف الضرورية والكمالية (سكن، طعام، ملابس، تعليم، ثقافة، ترويج، ... الخ)

ب) **التكلفة الزمنية:** وهذه تؤثر فيها المسافة التقليدية ووسيلة المواصلات. كلما زادت المسافة التقليدية زادت المسافة الزمنية، وبالتالي يتوقع أن تنعكس سلبا على السفر وعلى العكس كلما كانت وسيلة المواصلات أسرع كلما قل أثر المسافة الزمنية.

¹ - شمسين ندم، مبادئ في السياحة، الجمعية الجغرافية السورية، سوريا، 2001، ص ص 47-48

2) **عدم وجود زمن كاف للسفر:** بعض الناس لا يجدون الوقت للسفر، حيث أن إنفاق الوقت أيضا يتم وفق أولويات تحددها المنافسة بين أوجه صرف الوقت، فظروف العمل قد لا تسمح لبعض الأشخاص بإجازة مناسبة في الوقت المناسب.

3) **العوائق الصحية:** وهذه تعوق سفر كثير من الناس، فمثلما هناك دوافع صحية تدفع بعض الناس للسفر إلا أن السفر نفسه يحتاج لقدر مناسب من الصحة تمكن الإنسان من تحمل السفر.

4) **العادات والتقاليد:** فالأسرة ذات الأطفال الصغار كثيرا ما يصعب عليها السفر بسبب احتياجات الأطفال المختلفة التي تقلل متعة السفر. بينما تتاح للأسرة كبار السن بعد أن أدوا رسالة الحياة في تربية أبنائهم يتاح لهم السفر والاستمتاع.

ومن العقبات حرص بعض مجتمعاتنا الإسلامية الملتزمة على عدم خروج النساء عامة والمتزوجات خاصة إلا بوجود محرم يرافقهن، فلا يباح لهن السفر بل والخروج من المنزل بغير ضرورة. كما أن بعض المجتمعات المحافظة تحاول أن تقلل من سفر شبابها بعيدا عنها خوفا من تأثيرهم بسلوكيات منافية لسلوكيات المجتمع.

5) **العوائق السياسية:** قد يمنع الإنسان من الحصول على جواز سفر أو تأشيرة خروج من بلده أو دخول بلد آخر، أو يمنع من السفر لبلد أو بلدان محددة، أو تحدد إقامته في مكان أو منطقة محددة من بلده. كما أن إجراءات تحويل العملات لبعض البلدان تحدد المبلغ المسموح تحويله بقدر ضئيل.

6) **الخوف من المجهول والحرص على السلامة الشخصية:** مثلما للإنسان حب استطلاع ورغبة في الاكتشاف فلديه أيضا غريزة الخوف من الغرائب والأماكن والأشياء الغريبة. فقد يصل البعض إلى درجة المرض فيحاول تجنب المجهول قدر استطاعته.

7) **عدم الرغبة في السفر:** بسبب كل أو بعض العوائق الستة السابقة أو ربما يكون ذلك بسبب عدم المعرفة بمميزات الجذب السياحي للأماكن الأخرى.

ومثل هؤلاء الناس هم تستهدفهم مهارات التسويق السياحي التي تؤمن بالمبدأ القائل "إن من سافر مرة سيسافر غير مرة". وتحاول أن تفرض فيهم الرغبة في السفر مظهرة مميزات الجذب السياحي وفوائد السياحة.

المطلب الثالث: تنمية السياحة.

إن التنمية السياحية هي أحدث ما ظهر من أنواع التنمية العديدة، وهي بدورها متغلغلة في كل عناصر التنمية المختلفة، وتكاد تكون متطابقة مع التنمية الشاملة، فكل مقومات التنمية الشاملة تضم مقومات التنمية السياحية.

أولاً: مفهوم التنمية السياحية.

إذا كان مفهوم التنمية الاقتصادية يعني "استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع أحسن استخدام ممكن، بحيث تدر أكبر عائد ويستفاد منها أكبر استفادة ممكنة لزيادة مستوى الدخل والتشغيل في المجتمع"¹. فإن مفهوم التنمية السياحية يعني "تعظيم الدور الذي يمكن أن يلعبه النشاط السياحي في نمو الاقتصاد الوطني، من حيث تحسين ميزان المدفوعات وزيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية والمحلية وخلق فرص عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة، وزيادة في التوسع العمراني عن طريق خلق مناطق جذب سياحية وسكانية في المناطق النائية"².

مما سبق يمكن تعريف تنمية السياحة بأنها "مختلف التنظيمات العامة والخاصة التي تشترك في تطوير وإنتاج وتسويق البضائع والخدمات، لخدمة احتياجات ورفاهية السياح"³.

ثانياً: أهداف التنمية السياحية.

إن التنمية السياحية في حد ذاتها هدف كما تعد مرحلة من مراحل تحقيق هدف أكبر ألا وهو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة. وتختلف أهداف التنمية السياحية وأساليب تحقيقها من دولة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر داخل نفس الدولة ويرجع هذا إلى جملة من العوامل أهمها اختلاف الدول في مكونات عرضها السياحي وإمكاناتها التنموية وموقعها من المناطق المصدرة للسائحين بالإضافة إلى ظروفها الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها، فمثلاً نجد بعض الدول تهدف من عمليات التنمية إلى جلب أكبر عدد ممكن من السواح مما ينتج عنه العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في حين تهدف دول أخرى إلى جذب عدد محدود من السائحين من ذوي الدخل المرتفعة.

و في الغالب يمكن تقسيم أهداف التنمية السياحية إلى قسمين⁴:

1) أهداف عامة: وهي تشمل كل ما تسعى التنمية السياحية إلى تحقيقه بصفة عامة مثل:

¹-YVESTINARD ،LE TOURISME ECONOMIE ET MANAGEMENT ،M CGRAW-HILL ،1992 ،France ،P 01.

² -STEPHEN WILIAMS ،TOURISM GEOGRAPLY ،ROUTLEDG ،FIRST EDITION ،UNITED STATES ، 2003 ،P 04.

³ -أحمد فوزي ملوخية، التنمية السياحي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص45.

⁴ -ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة، دار الزهران، الأردن، 2008، ص 23.

- تحقيق نمو سياحي متوازن؛
 - تدعيم المردودات الاقتصادية للسياحة؛
 - زيادة فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة؛
 - زيادة نصيب الدولة من النشاط السياحي؛
 - زيادة الدخل القومي الإجمالي؛
 - تنمية البنية الأساسية وتوفير التسهيلات اللازمة للسائحين والمقيمين بالدولة؛
 - الزيادة المستمرة في استخدام المكون الوطني من سلع وخدمات في عمليات البناء وإدارة الكيان السياحي:
- فجل الدول السياحية تحرص علي استخدام مواردها المحلية عند إقامة وتشيد وصيانة مكونات العرض السياحي بها؛
- المساهمة الفعالة في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية: بحيث تتميز صناعة السياحة الناجحة في أي دولة سياحية بقدرتها على التفاعل مع مشاكل المجتمع ومساهمتها في حل مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدولة. كذلك الحال بالنسبة لسياسة التنمية السياحية إذ لا نحكم على نجاح أو فشل تجربة التنمية السياحية بالدولة من خلال عدد السائحين أو الليالي السياحية، بل من خلال دورها في حل مشكلات اجتماعية كخلق فرص عمل متزايدة ومستقرة تنمية مناطق نائية أي تحقيق تنمية إقليمية متوازنة فضلا عن دورها التقليدي في دعم ميزان المدفوعات وخلق العملات الصعبة.
- 2) **أهداف محددة:** وتمثل التعريف بالمقومات الأثرية والدينية والتاريخية التي يزخر بها البلد والتعريف بالجانب الحضاري الذي يمتلكه البلد. ولبلوغ الأهداف السابقة هناك مجموعة من المحاور التي تمثل الإطار المتكامل الذي يجب أن تسير عليه سياسات التنمية السياحية بمختلف الدول وتمثل في المحاور التالية:
- **زيادة عدد السائحين:** تسعى الدول من خلال سياسات التنمية السياحية إلى زيادة أعداد السائحين الوافدين إليها سواء أكان من المناطق التقليدية أو من خلال فتح مناطق جديدة، فبالنسبة للمناطق التقليدية وقصد توسيع حجم الطلب بها نحو البلد يجب عرضا المنتجات سياحية جديدة، أما عن فتح مناطق جديدة فيتم من خلال مد النشاطات التسويقية للدولة السياحية إلى مختلف الأسواق السياحية الجديدة.
 - **تمديد متوسط مدة الإقامة:** يعد متوسط الإقامة من المعايير الفعالة في قياس مستوى النشاط السياحي في أي بلد إذ يعبر عن مدى قبول المنتج السياحي من قبل السائحين، وبما أن المغريات السياحية لا تقاس بالكم أو بالحجم بل بالكيفية والمستوى، فقد حرصت البلدان السياحية على زيادة فاعلية عناصر الجذب الإيجابية للحركة السياحية والتقليل المستمر من عناصر الطرد السلبية بهدف بناء صناعة سياحية متقدمة تحقق أعلى نسبة رضا من قبل السائحين، ويتم ذلك من خلال تحسين وتطوير المناطق السياحية التقليدية أولا، ثم التركيز على خلق مناطق جديدة تكون مزودة بكافة المستلزمات وبأسعار تنافسية لما يقدمه الآخرون، وبعد ذلك يتحقق الرضا النفسي للسائحين مما يرفع من متوسط مدة إقامتهم بدولة العرض السياحي.

• زيادة متوسط الإنفاق اليومي للسائح: إن لمتوسط الإنفاق اليومي للسائح دورا هاما في تعظيم أو تقليل الناتج الاقتصادي من السياحة، ويتوقف متوسط الإنفاق اليومي للسائح على عدة عوامل يتعلق بعضها بالسائح نفسه، في حين يتعلق البعض الآخر بمدى توافر مجالات الإنفاق التي تجذب السائحين، فالعرض هنا يخلق الطلب ويؤثر فيه، وتعمل مختلف الدول على الرفع من مستوى إنفاق السائح اليومي من خلال التركيز على اجتذاب السائحين ذوي الدخل المرتفعة أو العمل على حث الطلب وذلك عن طريق إعداد مختلف المناطق السياحية وتهيئتها بمراكز البيع والاهتمام بكافة مجالات إنفاق السائحين.

ثالثا: متطلبات التنمية السياحية.

تنمية الصناعة السياحية تحكّمها عدة اعتبارات يجب مراعاتها، فأى خطة تنمية سياحية تتطلب إلى ما يلي¹:

- تحديد المشاكل التي تعرقل تنمية الصناعة السياحية، .
- وضع خطط بديلة في حال حدوث طارئ.
- تدريب الأيدي العاملة المتخصصة والتي يحتاج إليها القطاع السياحي حتى تتمكن المنشآت السياحية القيام بدورها المطلوب.
- وضع الأهداف الاستثمارية المتطورة لاستثمار الموارد مع توفير المناخ الاستثماري اللازم لمواكبة احتياجات الطلب السياحي المحلي والعالمي.
- وضرة دعم الدولة للقطاع السياحي وربط خطة التنمية السياحية مع خطط التنمية الاقتصادية والإدارية والاجتماعية لمختلف القطاعات.
- إن القيام بإدراج مشاريع استثمارية سياحية جديدة ضمن خطط التنمية يجب أن يسبق بإجراء دراسة شاملة للتأكد من الجدوى الاقتصادية لها، ويتطلب دراسة السوق السياحي من أجل تحديد تفضيلات السياح للسعي لتأمينها قدر الإمكان، والتأكد من أن تنفيذها يسمح بالمحافظة على المواقع السياحية بشكل دائم؛ لأن جذب السياح إلى هذه المناطق قد يعتمد على المناخ أو الطبيعة أو التاريخ أو أية عوامل تتميز به المواقع السياحية، وعلى توفير شبكة من مواقع الإيواء لكل شكل من أشكال الدخل ولكل نموذج من الرغبات، وعلى رفع مستوى نظافة وجودة الخدمة السياحية لكوئهما يؤديان دورا هاما في تطوير التنمية السياحية.

رابعا: محددات التنمية السياحية.

لإنجاح أي سياسة سياحية يجب أخذ بعين الاعتبار مجموعة من الإجراءات والاهتمام ببعض الجوانب وبخاصة في الدول النامية وهي²:

¹ - يحي سعيدي، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية/ حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2013، ص 99.

² - المرجع نفسه، ص 111.

1) وضع أسعار في متناول السياح: بغض النظر عن مشروعات البنية الأساسية والتي تعد ضرورة ملحة للقيام بأي نشاط سياحي، من شبكة طرق ووسائل اتصال فعالة وخدمات ذات كفاءة، وماء وكهرباء وصرف صحي وتوفير الأمن، فلا بد أيضا من توفير تسهيلات في الإقامة والإطعام والشرب وخدمات النقل السياحي وغيرها، ومتطلبات النشاط السياحي ذات النوعية الجيدة والأسعار التنافسية مقارنة بالمناطق الأخرى.

2) الموقع: يعد الموقع الجغرافي العامل الأساسي في السياحة، فعلى أساسه تحدد نفقات الرحلة من حيث الأهمية، فإذا كان هناك موقع جيد فإن السائح لا يهتم كم يدفع، ولكن المهم هو الوصول إلى هذا المكان، كالسياحة في الجنوب الجزائري، فبالرغم من قساوة الطبيعة وقلة المواصلات إلا أنه نجد أغلب الوافدين إلى الجزائر يفضلون الأماكن السياحية الجنوبية على الشمال والوسط، والإقبال الكبير الذي عرفه مهرجان تلمسان في سنة 2004 لدليل على ذلك.

3) الأماكن الأثرية والتاريخية: لها تأثير كبير وموضعي على التطور السياحي وتعد جاذبة قوية للسياح، وتقسم المواقع الأثرية إلى نوعين:

- مواقع أثرية تاريخية: والتي هي مرتبطة بكل الثقافات الإنسانية كالجرش الروماني بالأردن و أم قيس والأهرامات بمصر.
 - مواقع أثرية خاصة: وهي التي ليست معروفة من طرف عامة الناس ويتجه إليها الباحثون و الدارسون والمتخصصون، وتجذب في العادة نسبة متوسطة من السياح.
- بالإضافة إلى هذه العوامل نذكر منها عوامل أخرى عامة يجب توفرها لدفع العجلة السياحية لأي بلد والتي

نذكر منها:

- وجود وقت الفراغ؛
- الحالة الاقتصادية للدولة؛
- المستوى الثقافي والمادي العالي للشعب؛
- المواصلات المتطورة؛
- الوضع السياسي المستقر.

المبحث الثالث: واقع السياحة الدولية.

إن حجم حركة السياحة الدولية في ازدياد مستمر؛ فقد عرفت السياحة الدولية تطوراً كبيراً وانعكس إيجاباً على مختلف جوانب التنمية الاقتصادية للعديد من الدول السياحية، وذلك ما يساهم في توفير مناصب الشغل والعملية الصعبة، لهذا فإن السياحة تعتبر قطاعاً رائداً، ويتجه العالم تدريجياً إلى ما يسمى بالعملة السياحية، وبذلك تصبح كافة أسواق الدول السياحية مفتوحة لممارسة الأنشطة السياحية دون تمييز أو تفرقة بين الأطراف الوطنية والأجنبية.

المطلب الأول: أهم المنظمات السياحية الفاعلة فيها.

أصبح دور المنظمات السياحية العالمية ذو أهمية بالغة في تنظيم وتطوير النشاط السياحي على المستوى الدولي لذلك ارتأينا أنه من الضروري الإشارة إلى مختلف المنظمات التي تهتم بالنشاط السياحي على مستوى الدولي .

أولاً: أهم المنظمات الفاعلة في السياحة الدولية .

1) المنظمات الحكومية.

تنشأ المنظمات الحكومية بمقتضى اتفاقية تعقد بين الدول الموقعة والمنظمة إليها (الدول الأعضاء) ومن أهم المنظمات الحكومية الدولية للسياحة نجد ما يلي¹:

أ) المنظمة العالمية للسياحة: تأسست عام 1946 في لندن، سميت بالاتحاد الدولي لمنظمي السفر وابتداء من 1975، أطلق عليها اسم المنظمة العالمية للسياحة ومقرها مدريد بإسبانيا، تضم 130 دولة، تتعاون مع الأمم المتحدة لغرض تطوير الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدول العالم ومن أهم أهدافها:

- العمل على ازدهار صناعة السياحة في العالم؛
- توثيق أوامر التعاون والإسهام في تحقيق التنمية السياحية الشاملة؛
- إعداد الإحصائيات العالمية المتعلقة بدول الأعضاء؛
- عقد مؤتمرات السياحة الدولية؛

ب) الاتحاد الدولي لوكالات السفر: FIAV

مقره بروكسل ببلجيكا ومن أهم أهدافه:

¹ - كوش خالد، أهمية السياحة في ظل التطورات الاقتصادية (حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، 2004، جامعة الجزائر، ص 94.

- جمع الاتحادات المهنية في اتحاد دولي خاص بوكالات السفر لكل دول العالم ؛
- دراسة المصالح المهنية لجميع مكاتب السفر؛
- التدخل في المجال الدولي لحل النزعات والخلافات التي قد تنشأ بين الاتحادات،
- تمثيل وكلاء السفر في جميع دول العالم.

2) المنظمات غير الحكومية

هي تلك المنظمات التي تنشأ بدون معاهدة دولية ويشترك فيها هيئات وشركات ومؤسسات ومصالح ويشترط في هذه المنظمات أن يكون هدفها الربح المادي وألا تكون على شكل شركات تجارية ومن أهم مميزاتهما:

- أنها لا تنشأ بمعاهدة بين الحكومات وإنما تنشأ بالتعاقد بين الهيئات وشركات وأحياناً الأفراد؛
- لا تتمتع بأي إعفاءات أو حصانة؛
- تخضع للقانون المحلي للبلد المتواجد به.

ومن أهم هذه المنظمات السياحية غير الحكومية نجد¹:

أ المجلس العالمي للسياحة والسفر: WTTC

تأسس المجلس العالمي للسياحة والسفر سنة 1990مقره لندن، وهو عبارة عن منظمة متخصصة في النشاط السياحي، نظم تحالف أكثر من 68 من كبار صناع القرار في كل قطاعات صناعة السياحة والسفر على المستوى العالمي في فروع النقل والإطعام والترجيح والخدمات السياحية ويهدف إلى:

- إقناع الحكومة بالأهمية الإستراتيجية والاقتصادية والعمالية للقطاع السياحي؛
- تنشيط التنمية السياحية المتواصلة؛
- الاهتمام بالبيئة؛
- إزالة الحواجز التي تعرقل نمو العمل السياحي بالتعاون مع الحكومات والوكالات المتخصصة.

ب الاتحاد الدولي للخبراء العالميين الاختصاصيين في السياحة: Aiest

تأسس سنة 1949 بسويسرا، ويهدف إلى إجراء الدراسات النظرية المتعلقة بأنشطة صناعة السياحة، وتنظيم المؤتمرات المختلفة التي تهتم بالعمل السياحي وتنافس المشكلات وطرق القضاء عليها أو علاجها، ودعم الأنشطة والمعاهد السياحية والعمل على زيادة عددها، وتنمية التعاون وتبادل الخبرات العلمية المتخصصة في عالم السياحة.

¹ - كواش خالد، مرجع سبق ذكره، ص 95.

ج الجمعية الدولية للفنادق: IHA

هي منظمة فندقية دولية خاصة مقرها الدائم في باريس وتضم عضويتها، معظم الفنادق في العالم وتعقد اتفاقات جماعية مع الاتحاد الدولي لشركات السياحة وذلك لتنظيم العلاقة بين شركات السياحة والفنادق، وتهدف هذه الجمعية إلى تسهيل الاتصالات وتبادل الأفكار بين الفنادق والمطاعم والمؤسسات الفندقية في مختلف دول العالم وعلاقة الفنادق بالشركات السياحية، وتقديم دراسات والبحوث في مختلف جوانب عمل .

د الجمعية الدولية لوكالات السفر والسياحة: WATA

هي منظمة دولية غير حكومية تأسست بسويسرا، عضويتها مفتوحة لكل وكالات السفر والسياحة.

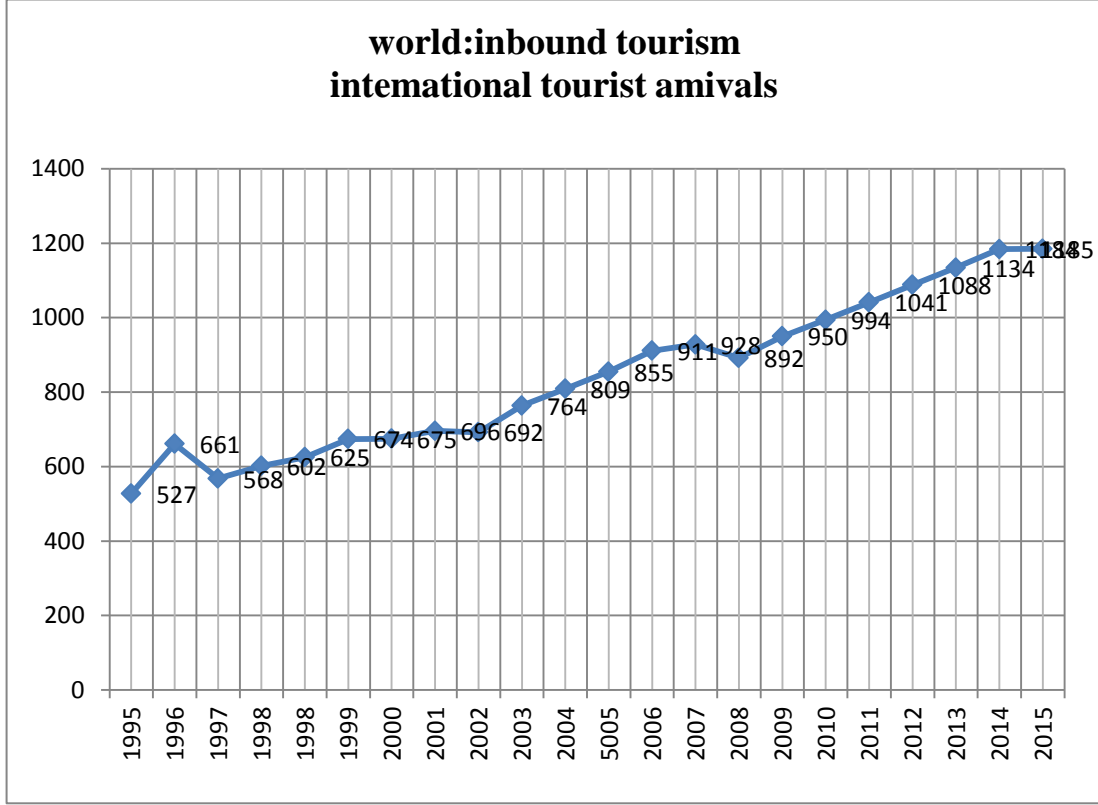
المطلب الثاني: تطور حركة السياح الدوليين.

لقد عرفت حركة السياحة الدولية تطورا كبيرا في الآونة الأخيرة، وذلك يعود أساسا إلى تحسن المستوى المعيشي للأفراد في مختلف منطقتي العالم، وكذا التطورات الحاصلة في وسائل النقل والمواصلات، بالإضافة إلى جملة من العوامل الأخرى التي تساهم في زيادة حركة السياحة الدولية، والشكل التالي يوضح لنا عدد السياح على مستوى الدولي للفترة (1995-2015).

أولاً: نمو عدد السياح الدوليين.

الشكل رقم 1 نمو عدد السياح على المستوى الدولي للفترة (1995-2015)

(Million)



Source: world tourism barometer volume (on ligne): 23/03/2017 sur:

<http://www.e-unwto.org/83v37>

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن هناك ارتفاع في عدد السياح الدوليين من 527 مليون سائح دولي سنة 1995 إلى 698 مليون سائح دولي سنة 1999، ثم انخفض عدد السياح في سنتي 2000، 2001 ليعود الانتعاش من جديد حيث بلغ عدد السياح الدوليين 928 مليون سائح دولي سنة 2008 بزيادة تقدر بحوالي: 1.9% مقارنة لسنة 2007. أما في سنة 2009 فقد تراجع عدد السياح إلى 911 مليون سائح دولي أن تراجع كبير قدر ب: 3.9% حسب منظمة السياحة الدولية ويرجع السبب الرئيسي إلى الأزمة المالية العالمية، وكذا انتشار بعض الأمراض مثل H1N1، حيث تواصلت بوارد تراجع القطاع السياحي خلال 9 أشهر من سنة 2009 ليستعيد القطاع حيويته خلال سنة 2010، حيث بلغ عدد السياح الدوليين حوالي 994 مليون سائح.

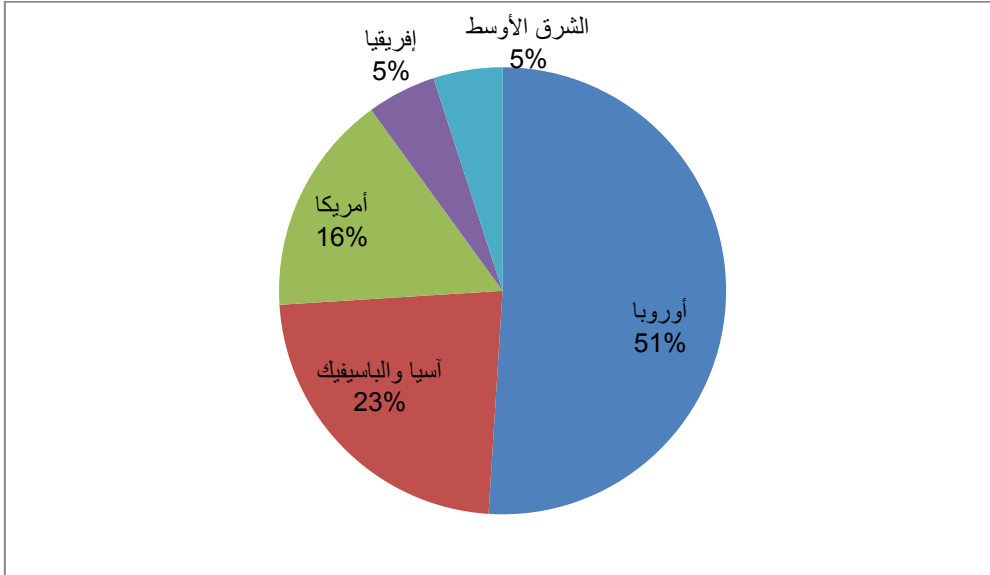
في سنة 2014 سجلت حركة السياحة الدولية نمو في جميع المناطق، حيث وصل عدد السياح إلى 1138 مليون سائح مقارنة ب: 1087 مليون سائح سنة 2013 بزيادة قدرت ب: 51 مليون سائح.

أما بالنسبة لسنة 2015، فقد ارتفع عدد السياح الدوليين مسجلا: 1184 مليون سائح، ووفقا للإصدار الأخير من بارومتر منظمة السياحة الدولية فقد ارتفع عدد السياح في سنة 2015 بمعدل 4.4%.

ثانيا: التوزيع النسبي لعدد السياح الدوليين حسب المناطق لعام 2015.

سيطرت أوروبا على أكثر من نصف الوافدين الدوليين بنسبة 51% حيث استقبلت سنة 2015 حوالي 609 مليون سائح دولي ثم تليها آسيا والمحيط الهادي بنسبة 23% محققة 227 مليون سائح إضافي مقارنة بسنة 2014 ثم تليها الأمريكيين بنسبة 16% مقابل 191 مليون سائح دولي بزيادة قدرت ب: 9 مليون سائح إضافي مقارنة بسنة 2014 ثم تأتي كل من إفريقيا والشرق الأوسط بنسبة 5% لكل منهما مقابل 53 مليون سائح دولي بالنسبة لإفريقيا و54 مليون سائح دولي بالنسبة للشرق الأوسط حيث نلاحظ تراجع ب: 3 مليون سائح دولي بالنسبة لإفريقيا ونحو ب: 4 مليون سائح دولي بالنسبة للشرق الأوسط ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم 02: التوزيع النسبي لعدد السياح الدوليين حسب المناطق لعام 2015م.



Source: UNWTO world tourism barometer On ligne 23/03/2017 sur: www.e-unwto.w83v37

المطلب الثالث: إيرادات السياحة الدولية وأهميتها في قضايا التنمية.

أولا: إيرادات السياحة الدولية.

لقد نمت حركة السياحة الدولية نموا كبيرا خلال العقود القليلة الماضية، وترتب على ذلك تزايد الأهمية الاقتصادية للسياحة عالميا، الإيرادات حيث شهدت بداية الألفية تطور ملحوظا ومعتبرا في عائدات السياحة الدولية وذلك ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: تطور عائدات السياحة الدولية حسب المنطقة.

الوحدة: مليار دولار

السنة	العالم	أفريقيا	أمريكا	آسيا والباسيفيك	أوروبا	الشرق الأوسط
2005	676	22	165	154	349.2	26.3
2006	741	25	174	166	376.3	30.6
2007	858	30	194	182	435.2	35
2008	942	30	213	201	472.8	42.8
2009	852	28	192	205	412.4	43.3
2010	930	30	215	256	406.7	50.3
2011	1042	33	235	302	466.7	46.4
2012	1076	34	249	329	458	47
2013	1197	35	264	361	491.3	45.8
2014	1245	36	274	377	509	49

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على التقارير السنوية للمنظمة العالمية للسياحة لسنوات 2013 و2014.

EN ligne: 04/03/2017

-<http://cf.Cdn.unwto.org/sites/all/files/pdf/unwto-annual-report-2014.pdf>

<http://cf.Cdn.unwto.org/sites/all/files/pdf/unwto-annual-report-2013-0.pdf>

يشير الجدول أعلاه أن عائدات السياحة الدولية في تطور مستمر، حيث ارتفعت الإيرادات السياحية الدولية من 676 مليار دولار سنة 2005 إلى قرابة 1000 مليار دولار سنة 2010، وعلى الرغم من التغيرات الاقتصادية العالمية غير المؤكدة، والتغيرات السياسية في منطقة الشرق الأوسط سنة 2011، إلا أن العائدات السياحية واصلت نموها حيث بلغت 1040 مليار دولار، بينما حققت رقما قياسيا سنة 2014 حيث بلغت عائدات السياحة الدولية 1245 مليار دولار.

أما بالنسبة لتوزيع هذه الإيرادات فنلاحظ احتلال أوروبا للصدارة ب: 509 مليار دولار سنة 2014، باعتبارها الوجهة الأكثر زيارة في العالم، حيث تستحوذ على حوالي 40% من إجمالي العائدات السياحية، ثم تليها آسيا والباسيفيك في المرتبة الثانية منذ سنة 2006 حيث حققت 377 مليار دولار سنة 2014، ثم تأتي أمريكا والتي احتلت المرتبة الثالثة منذ 2006 ب: 274 مليار دولار سنة 2014، أما بالنسبة لكل من إفريقيا والشرق الأوسط فقد تطورت العائدات السياحية مقارنة بالسنوات السابقة حيث حققتا: 36-49 مليار دولار على التوالي.

ثانيا: مساهمة السياحة في قضايا التنمية.

1) المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

بات القطاع السياحي يلعب دورا كبيرا في رفع القدرات للدول والمساهمة في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي، ونظرا لأهمية هذا القطاع في دفع عجلة النمو والتطور في الدول التي تعطي هذا القطاع اهتماما كبيرا، وتضع فيه الأموال من أجل تعزيز البنية الأساسية وإقامة المشاريع السياحية التي تشكل دفعة كبيرة، فقد أصبح هذا القطاع من أكبر القطاعات التي تساهم في الناتج المحلي والناتج العالمي، حيث تشير إحصاءات المجلس العالمي للسياحة والسفر إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى 9.7% على المستوى العالمي خلال فترة من 2000-2015 ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 10.8 بحلول سنة 2026، بالإضافة إلى ذلك يعتبر قطاع السياحة من أكبر القطاعات المكونة للناتج المحلي في كثير من الدول غير البترولية، كما أن بعض الدول المصدرة للبترول أعطت السياحة أهمية كبيرة كقطاع رئيسي في الاقتصاد¹.

¹ عوينات عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحة SDAT 2025، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر(3)، 2013، ص64.

2) أثر السياحة على التشغيل والعمالة.

يعد عنصر العمل من العناصر الهامة في جميع مراحل الإنتاجية، وتعتبر السياحة صناعة كثيفة في الأيدي العاملة وعالية التوجه نحو العمالة فهي أيضا تخلق فرص للتوظيف في القطاعات الأخرى لأن الإنفاق على النشاط السياحي لا تشترط وجود مهارات خصوصا في مستوياته الدنيا وأيضا لا تعتمد السياحة في التوظيف على التقنية إنما تركز على القوة البشرية بشكل مباشر أو غير مباشر كما هو موجود في الفنادق ووكالات السفر¹. وتشير الاحصائيات المتعلقة بالتشغيل في قطاع السياحة إلى أن هذا القطاع يستقطب ما يفوق عن 9% من إجمالي اليد العاملة في العالم خلال الفترة 2000-2015 حيث بلغ العدد سنة 2015 283578000 منصبا بنسبة زيادة قدرها 17 % ، عن 76% سنة 2000 أين بلغ عدد المشغلين في القطاع 240791000 منصب، كما أنه من المتوقع أن توظف السياحة حوالي 11 % من إجمالي اليد العاملة في سنة 2026².

3) مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات.

تعتبر السياحة مصدرا هاما من مصادر الدخل بالعمالات الصعبة نتيجة بيع الخدمات السياحية والسلع المتعلقة بها، وحققت بعض الدول أرقاما كبيرة في ميزان المدفوعات، فالسياحة تمثل صادرات غير منظورة وعنصر أساسي من عناصر النشاط الاقتصادي، حيث تقاس الأهمية الاقتصادية للسياحة بدرجة تأثيرها في ميزان المدفوعات الدولة، وفيما يخص الإيرادات والنفقات المتعلقة بالسياحة فهي تندمج في ميزان المدفوعات كعنصر من عناصره، تحت عنوان السياحة أو السفر.

إن الدخل السياحي يؤثر على الميزان التجاري تأثير مباشر، ويتحدد هذا الأثر بالقيمة الصافية للميزان السياحي ونسبته إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري³، ويتوقف تأثير السياحة على الميزان التجاري على مجموعة من المتغيرات نذكر منها⁴:

- حجم الدخل السياحي ونصيب الدولة منه، والنسبة المئوية للدخل السياحي إلى إجمالي الدخل الوطني .
- مدى استقرار الدخل السياحي والذي يتوقف على طبيعة الموارد السياحة المتاحة في دول العرض السياحي ومستوى المنافسة التي تواجهها هذه الدول من طرف دول العرض السياحي الأخرى، وطبيعة الموقع الجغرافي للدولة، ومدى قربها من الأسواق الرئيسية المصدرة للسياح.

¹ -محمد عطا عمر، أثر الأعمال الإرهابية على السياحة، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية، سوريا، 2015، ص 20

² -عبد الرزاق مولاي لخضر، وآخرون، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، . المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد4، جوان 2016، ص، 17 .

³ -كواش خالد، مرجع سبق ذكره، ص 81.

⁴ -المرجع نفسه، ص 82.

حيث تسعى دول العالم بشكل عام والبلدان النامية بشكل خاص إلى تحصيل العملات الأجنبية والتي تعد السياحة من أهم مصادرها، وذلك لغرض توفير حاجتها ومستلزماتها لتنمية قطاعها الإنتاجية الأخرى.

4) مساهمة السياحة في التوزيع الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل.

تعد السياحة مصدر أساسي للمداخيل، فالإنفاق السياحي والترويجي لا يدعم الصناعة السياحية بطريقة مباشرة فحسب، بل يساعد أيضا بطريقة غير مباشرة على تنمية العديد من الصناعات التي ترتبط بالسياحة. فنفقات السائح تستخدم عدة مرات كما أنها تمتد إلى قطاعات اقتصادية مختلفة، وسرعة دوران المال يؤدي إلى إنشاء مداخيل أخرى جديدة، حيث أن هذه الحلقة المستمرة من انتقال المال تشكل ما يسمى بالتأثير المتزايد، فكلما زاد عدد مرات الانتقال كلما كان ذلك مفيدا للاقتصاد الوطني¹.

¹ - كواش خالد، مرجع سبق ذكره، ص 85.

خلاصة الفصل:

السياحة ظاهرة عالمية وليدة العصور البدائية، شهدت نمواً ورواجاً واسعاً بعد الحرب العالمية الثانية حين شهد الوضع الدولي استقراراً بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، وبالتالي برزت السياحة كظاهرة هامة في القرن العشرين، وتعتمد عليها الكثير من الدول نظراً لأهميتها في جميع المجالات الاقتصادية الاجتماعية، وتتميز السياحة بعدة خصائص تميزها عن بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل: أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً (8% معدل نمو سنوي)، يسهم بنحو (11%) من إجمالي الناتج المحلي، وقد أصبحت السياحة من أكبر الصناعات وأسرعها نمواً في العالم مما زاد أهميتها الاقتصادية والاجتماعية لما تدره من عملات أجنبية فهي تمثل أهم بند من بنود الصادرات على مستوى العالم .

الفصل الثاني:

نحو تطوير

بدائل

التحويل

تمهيد

يعتبر الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات التي تعتمد على تصدير النفط بنسبة تفوق 97%، فبالرغم من مرور أكثر من خمسين سنة على الاستقلال إلا أنها لا تزال معتمدة على تصدير المحروقات بنسبة جد عالية ومخيفة، خاصة وأن هذا الأخير يعرف تراجعا مستمرا في مستويات أسعاره، مما أدى إلى اضطرابات على المستوى الدول المصدر له لذا يمكن القول أن اقتصاديات الدول الريعية بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة متوقف على المخزون الذي تمتلكه من النفط والغاز، وعلى هذا الأساس لا بد من البحث عن بدائل للنفط تمكن من استمرارية الاقتصاد الجزائري لذلك سنتعرض خلال هذا الفصل إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري، ومكانة النفط في الاقتصاد الجزائري، وبعض البدائل التمويلية.

المبحث الأول: طبيعة الاقتصاد الجزائري

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عدة ساهمة بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجية وكذا الإستراتيجية وبالتالي تغير القرارات والأنظمة، وتعتبر المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بمختلف قطاعاتها القلب النابض للاقتصاد الوطني، بالرغم من أنها كانت ولا زالت مختبرا للعديد من التجارب والأنظمة المستوردة، سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى وضعية الاقتصاد الجزائري قبل وأثناء الإصلاحات، برامج الانتعاش الاقتصادي وأهم المؤشرات الاقتصادية.

المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري قبل وأثناء الإصلاحات

لقد طرأت على الاقتصاد الجزائري تغيرات جذرية حيث عرف إصلاحات عديدة، من خلال هذا المطلب سوف نتعرف على الوضعية التي كان عليها الاقتصاد الجزائري قبل وفي ظل الإصلاحات.

أولا: الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاح

إن الاقتصاد الجزائري مر بفترات جد صعبة نظرا لضخامة ديونه في السبعينات، كذلك لم تحسن تسيير أزمة انخفاض أسعار البترول سنة 1985، وتدهور قيمة الدولار في أسواق الصرف الذي زاد الأزمة تفاقمًا، وظهرت حينها حقيقة الاقتصاد الجزائري مما أدى بالسلطات العمومية إلى اتخاذ إجراءات نقدية ومالية قصد استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية، محاربة التضخم، العودة إلى الأسعار وخفض الإعانات الموجهة إلى المؤسسات، إلا أن واقع الاقتصاد الجزائري كان يعاني من اختلالات هيكلية حالت دون نجاح تلك الإصلاحات، ومن أبرزها مايلي¹:

- ✓ ارتفاع الطلب على السلع والخدمات الموجهة للاستهلاك والاستثمار؛
- ✓ ارتفاع الطلب على العمل؛
- ✓ العجز المتواصل للميزان التجاري؛
- ✓ التبعية اتجاه المحروقات حيث تمثل أكثر من 95% من إيرادات الصادرات وأكثر من 60% من إيرادات الميزانية؛
- ✓ تنظيم سيئ وغير فعال للاقتصاد، أدى إلى استفحال ظاهرة البيروقراطية.

¹ -عبد القادر حمودة، سياسة تخفيض سعر الصرف، مذكرة تخرج لنيل متطلبات المحستار، جامعة بومرداس، 2014، ص104.

ومن أجل توضيح وتحليل الأوضاع التي عاشتها الجزائر إبان أزمة 1986، نورد الإحصائيات التالية:

الجدول رقم 02: بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر 1985-1990:

1990	1989	1988	1987	1986	1985	الوحدة	
-1.3	-4.4	-1.8	-1.2	-0.3	5.5	%	التغير في PIB
1.92	-0.99	-1.38	0.11	-3.27	0.81	US \$	الميزان التجاري
-0.22	-0.66	-0.8	0.01	-1.14	1.37	US \$	ميزان المدفوعات
28.92	26.81	25.83	25.85	21.72	17.31	US\$	الديون
66.34	69.54	78.35	56.23	63.36	35.25	%	خدمة الدين/الصادرات
0.63	0.93	1.13	2.22	1.73	2.67	US \$	احتياطي الصرف لشهر من الواردات
19.76	17.11	21.26	21.37	16.16	13.71	%	البطالة
26.62	18.44	16.10	18.85	14.7	28.84	US\$	سعر البرميل للبترو

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (على الخط)، WWW.ONS.DZ 2017/04/10

من خلال هذه المعطيات نلاحظ مايلي:

✓ نلاحظ أن التغيرات الحاصلة في PIB والتذبذبات الكبيرة من سنة لأخرى راجع أساسا إلى التقلبات الحادثة في أسعار النفط.

✓ نلاحظ أن التجارة الخارجية كانت قبل الأزمة البترولية سنة 1986 في مأمن أين عرف الميزان التجاري فائضا معتبرا خلال السنوات 1982 إلى 1985، لكن هذا الوضع لم يستمر إذ أنه في سنة 1986 عرف الميزان التجاري عجزا ب: 3,27 مليار دولار، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط بنحو 50%، وبعد هذه الأزمة عرف الاقتصاد الوطني انتعاشا في سنة 1987، ثم سرعان ما سجل عجز في كل من سنة 1988 و1989 ب: 1,38 مليار دولار و0,99 مليار دولار على التوالي، وبتالي ظهرت حقيقة الاقتصاد الوطني

وتضرره بالعوامل الخارجية وتقلبات هذه النسبة متعلقة بأسعار البترول أي قلة الصادرات من جهة، وكذلك ارتفاع خدمة الديون من جهة أخرى، والتي وصلت إلى 78,35% سنة 1988 وهي نسبة لا تبشر بالخير للاقتصاد الوطني التعلق أساسا بأسعار البترول.

✓ نلاحظ أن الاحتياطات كانت 2,67 مليار دولار سنة 1985، وهذا راجع إلى الارتفاع الحاصل في صادرات المحروقات أما باقي السنوات فكانت الاحتياطي موجب لكنه يتجه نحو الانخفاض مما جعل الجزائر تلجأ إلى المؤسسات المالية للدولة خاصة وأن الديون أصبحت تهدد هذا الاحتياطي.

ثانيا: الاقتصاد الوطني في ظل الإصلاح

نظرا إلى الوضعية التي آل إليها الاقتصاد الوطني اتجهت السلطات الجزائرية إلى انتهاج إصلاحات اقتصادية تركز على الإصلاح النقدي والمالي بهدف ترشيد وظيفة العملة الوطنية الداخلية والخارجية عن طريق إعادة تقييمها ومن بين الإجراءات المتخذة نذكر ما يلي¹:

- ✓ قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في أبريل 1990 حيث نص على ما يلي:
- أصبح البنك المركزي يدعى بنك الجزائر وهو مؤسسة مستقلة لا تخضع للتسجيل في السجل التجاري لكنها تتعامل تجاريا.
- يتولى مجلس النقد والقرض إدارة شؤون البنك ضمن الحدود المنصوص عليها في التشريع ويرأسه محافظ البنك وهو رئيس اللجنة المصرفية.
- إمكانية إنشاء البنوك والمؤسسات المالية الخاصة وطنية أم أجنبية عن طريق الترخيصات والرجوع عنها.
- ✓ التنظيم رقم 90-08 المؤرخ في 14 أوت 1991 المتضمن السوق النقدية.
- ✓ المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات الذي يشمل في طياته ضمانات وامتيازات أكثر وضوحا في مجال الاستثمار الوطني الخاص والأجنبي على أن لا تكون هذه الاستثمارات موضع تصريح لدى وكالة ترقية الاستثمارات.
- ✓ اتفاق التمويل المدعم الموقع بتاريخ 30 ماي 1989 مع صندوق النقد الدولي استفادت بموجبه الجزائر من حصتها في الصندوق بصفة آلية، كما وافق الصندوق على منحها حق التمويل التعويضي بسبب انخفاض

¹ - المرجع نفسه، ص 120.

الصادرات النفطية وارتفاع فاتورة الواردات الغذائية، والجزائر هي التي قامت بإعداد البرنامج الاقتصادي لهذا الاتفاق وقدمته إلى الصندوق الذي وافق عليه دون شرط إعادة الجدولة

✓ اتفاق التمويل المدعم بتاريخ 30 جوان 1991، وقد امتد إلى غاية مارس 1992، ومن بين ما حمل في طياته إجراءات تمس تحديد التجارة الخارجية، تهدف إلى تطبيق إصلاحات الجمركية ابتداء من 1992 وكذا تشجيع الصادرات إضافة إلى تخفيض الدينار إلى 24.5 دينار للدولار وإيصاله في نهاية 1991 إلى 26.6 دينار للدولار، وقد تم التوصل إلى تخفيضه حسب ما كان متوقعا في 30 سبتمبر 1991 من 18.5 دينار للدولار إلى 22.5 دينار للدولار.

✓ الإمضاء على اتفاق ستاد-باي في 12 أبريل 1994 امتد لمدة سنة واحدة من بين ما نص عليه:

- تخفيض قيمة الدينار ب: 40.17% ليصل إلى 36 دينار للدولار الواحد الأمريكي؛
- تحرير التجارة الخارجية؛
- تخفيض عجز الميزانية؛
- رفع أسعار الفائدة.

✓ الإمضاء على برنامج التمويل الموسع مع إعادة جدولة الديون الخارجية وامتد لفترة ثلاث سنوات من أهدافه السياسية خفض خدمة الدين وتحسين أوضاع ميزان المدفوعات بحلول منتصف 1998 ومن بين ما جاء فيه:

- تقليص معدل التضخم عن طريق مراقبة الإصدار النقدي؛
 - التحرير الكامل للتجارة الخارجية وإعادة تنظيمها؛
 - إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات والحفاظ على قدر كاف من احتياطات الصرف.
- ونظرا لكون خدمات الديون امتصت جزءا هاما من إيرادات الصادرات تمت إعادة جدولة أكثر من 16 مليار دولار من الديون الخارجية مع فترة سماح بأربع سنوات.

المطلب الثاني: برامج الإنعاش الاقتصادي.

شرعت الجزائر، منذ سنة 2001، في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها (في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في

أسعار النفط)، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من 2001 إلى 2014. وقد تمثلت هذه البرامج أساسا فيما يلي¹:

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE – Programme de soutien à la relance économique (أو المخطط الثلاثي 2001-2004) الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي 7 ملايين دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المرشحة سابقا .

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو – Programme complémentaire de soutien à la croissance PCSC (أو المخطط الخماسي الأول 2005-2009) الذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 ملايين دينار (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1.216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتناس السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر بـ 9.680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجاري ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي – Programme de consolidation de la croissance économique PCCE (أو المخطط الخماسي الثاني 2010-2014) بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9.680 مليار دينار)، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار (155 مليار دولار).

وقد بررت السلطات العمومية انتهاجها لسياسة الإنعاش هذه خاصة بضرورة تدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية – المالية والسياسية – الأمنية التي مرت بها البلاد، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد.

وإذا كان هناك شبه إجماع حول ضرورة الاستثمارات العمومية، واتفاق حول الأهداف العامة المعلنة لسياسة الإنعاش المنتهجة، لاسيما ما تعلق منها بالنمو الاقتصادي، والتشغيل، والتنمية الشاملة، فقد طرحت ولا زالت تطرح عدة تساؤلات حول مدى توافق النتائج المحققة مع تلك الأهداف (بعد مرور أكثر من عشر سنوات على بداية تنفيذ مختلف البرامج المذكورة)، ومدى قدرة الاقتصاد الوطني (لاسيما الجهاز الإنتاجي) على الاستجابة

¹ - محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، العدد 10، 2012، ص147.

للطلب الإضافي الإجمالي الهام والمتزايد (الخاص والعمومي، الاستهلاكي والاستثماري)، وعن جدوى بعض الاستثمارات العمومية وأولوياتها، مقارنة بكلفها المالية المعتبرة والآثار الاقتصادية والاجتماعية المنتظرة منها، وعن مدى استدامة تلك السياسة (على المدى المتوسط والطويل خاصة) في ظل عدم اليقين من ضمان استمرار تمويلها (احتمال حدوث صدمة نفطية معاكسة). كما تطرح أيضا تساؤلات حول مدى الفعالية في استعمال الموارد الموظفة وترشيدها، وبالتالي مدى تحقيق الأهداف المسطرة باقتصاد وكفاية، وذلك في ظل الاختلالات التي تميز حاليا الجهاز الإداري في الجزائر بمختلف مستوياته (المضطلع أساسا بتنفيذ مختلف برامج الإنعاش المذكورة)، وضعف المنظومة الرقابية وعدم قدرتها على التصدي لمختلف الانحرافات في تسيير الأموال العمومية، وغياب التقييم الموضوعي والمنهجي لمختلف البرامج والمشاريع المنجزة.

إن الحكم على مدى نجاح سياسة الإنعاش الاقتصادي أو إخفاقها يتطلب دراسة وتقييم مختلف جوانبها وأبعادها، وبخاصة الزيادة في نسبة النمو الاقتصادي، والتخفيض في نسبة البطالة إلى جانب مؤشرات اقتصادية كلية أخرى.

المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية الجزائرية.

تتمثل في مجموعة من المؤشرات التي ميزت المحيط الاقتصادي الكلي، والتي تتضمن إجمالي الناتج الداخلي وميزان المدفوعات وسعر الصرف والمالية العامة والتطورات النقدية والتضخم والبطالة حيث يمكن توضيحها كما يلي¹.

أولا: إجمالي الناتج الداخلي.

سمح كل من الادخار الميزاني الهام والمستوى المعتبر لاحتياطات الصرف المشكلان خلال السنوات السابقة، باحتواء أثر الصدمة الخارجية على النشاط الاقتصادي. تواصل النمو الاقتصادي بوتيرة قوية، محفزا أساسا، بإبقاء النفقات العمومية عند مستوى عال.

هكذا ارتفع إجمالي الناتج الداخلي، خلال سنة 2015 ب 3.8% أي بنفس وتيرة 2014. دفع هذا النمو من طرف قطاعات الفلاحة والصناعة والبناء والأشغال العمومية والري وكذا الخدمات المسوقة من جهته، عرف قطاع المحروقات لأول مرة منذ 2006، نموا موجبا بلغت نسبته 0.4% مكتسبا بذلك نقطة مئوية مقارنة بنسبة نموه في السنة السابقة (-0.6).

¹ - بنك الجزائر، على الخط 2017/04/14، www.bank-of-algeria.dz

وارتفع إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات ب 0,5% مسجلا تراجعاً نسبياً مقارنة بسنة 2014 (5,7%) في نهاية سنة 2016، نما الناتج الداخلي بنسبة 4%، مع استمرار نفس التوجهات التي عرفتها سنة 2015، أي نمو في القطاعات خارج المحروقات ب 3,7% ونمو في قطاع المحروقات ب 5,6%.

ثانياً: ميزان المدفوعات.

في سنة 2015 انخفض متوسط سعر برميل البترول ب 47,1%، منتقلاً من 100,2 دولار سنة 2014 إلى 53,1 دولار سنة 2015. نجم عن هذا الانخفاض القوي المتزامن مع انخفاض طفيف في حجم المحروقات المصدرة تقلصاً في إيرادات صادرات المحروقات ب 43,4% (33,08 مليار دولار سنة 2015 مقابل 58,46 مليار دولار سنة 2014) بالنظر إلى التراجع الطفيف في الصادرات خارج المحروقات، الضعيفة هيكلية، والتي بلغت 1,49 مليار دولار انخفضت الإيرادات الكلية للصادرات إلى 34,57 مليار دولار مقابل 60,13 مليار دولار سنة 2014 أي انخفاض ب 42,5%.

أما فيما يخص الواردات من السلع، وبعدها عرفت منحنى تصاعدي في السنوات الأخيرة، انخفضت سنة 2015 في ظرف يتسم بانخفاض حاد في قيمة الأورو مقارنة بالدولار -16,55% كمتوسط سنوي، بلغت هذه الواردات 52,65 مليار دولار في 2015 مقابل 59,67 مليار دولار سنة 2014، أي انخفاض ب 11,8% خص هذا الانخفاض تقريباً كل مجموعات السلع.

سجل الرصيد التجاري عجزاً بلغ 18,08 مليار دولار في سنة 2015 مقابل شبه توازن سنة 2014 نتيجة لذلك، ونظراً للأرصدة السالبة للخدمات ودخل العوامل سجل رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزاً قياسياً بلغ 27,29 مليار دولار سنة 2015 (16,5% نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي) إجمالاً، سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عجزاً قدره 27,54 مليار دولار (مقابل عجز قدره 5,88 مليار دولار سنة 2014) باعتبار شبه التوازن الذي سجله حساب رأس المال نتيجة لذلك، انخفضت احتياطات الصرف ب 34,81 مليار دولار (بما في ذلك أثر التقييم)، منتقلاً من 178,94 مليار دولار في نهاية 2014 إلى 144,13 مليار دولار في نهاية 2015.

تواصلت هذه التوجهات خلال سنة 2016 حيث:

✓ بلغ مستوى الإيرادات الكلية 29,05 مليار دولار منها 1,39 مليار دولار تمثل إيرادات الصادرات خارج المحروقات؛

✓ بلغ مستوى الواردات 49,44 مليار دولار في انخفاض ب 3,21 مليار دولار مقارنة بالمستوى المسجل خلال سنة 2015 (1,6-%)؛

✓ سجل الميزان التجاري بذلك عجزا بلغ 20,38 مليار دولار ليسجل الحساب الجاري عجزا بلغ 26,32 مليار دولار؛ ليبلغ عجز ميزان المدفوعات 26,03 مليار دولار؛

✓ انخفض نتيجة لذلك قائم احتياطات الصرف من 144,13 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2015 إلى 114,14 مليار دولار في نهاية سنة 2016

بالنظر إلى هذا المستوى للاحتياطات الرسمية للصرف في نهاية ديسمبر 2016، الذي بقي معتبرا على الرغم من انخفاضه القوي وإلى المستوى الضعيف جدا للدين الخارجي (3,85 مليار دولار ما يمثل 2,45% من إجمالي الناتج الداخلي في 2016)، تبقى الوضعية المالية الخارجية للجزائر صلبة ومريحة نسبيا.

ثالثا: سعر الصرف.

إن تدهور أساسيات الاقتصاد أي انخفاض سعر البترول والتوسع في للنفقات العمومية وارتفاع مستوى التضخم بين الجزائر وأهم شركاءها التجاريين في ظل انخفاض قوي في عملات أهم البلدان الشريكة مقابل الدولار، خاصة سنة 2015 أدى إلى انخفاض سعر الصرف الاسمي للدينار بجوالي 20% مقابل الأورو سنة 2015.

خلال السداسي الأول من سنة 2016 انخفضت قيمة الدينار ب: 3,2% مقابل الدولار الأمريكي وارتفعت ب 0,6% مقابل الأورو، هكذا فإن اللجوء إلى مرونة سعر الصرف ، أمام انخفاض الإيرادات البترولية، قد شكل خط دفاع أول بالفعل إن مرونة أسعار الصرف الدينار وتدخلات بنك الجزائر على مستوى السوق البينية للصرف قد سمحت لسعر صرف الدينار بأداء، إلى حد كبير، دوره كمتص للصددمات الخارجية.

اعتبارا من الثلاثي الثالث من سنة 2016 عرف سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي استقرار واضحا في حدود 110 دينار للدولار الواحد.

مقارنة بالأورو عرف الدينار تحسنا نسبيا حيث انتقل سعر الصرف له من 125,6 دينار لواحد أورو في بداية شهر ماي 2016 إلى 116,4 في نهاية ديسمبر 2016 تواصل هذا التوجه خلال الثلاثي الأول من سنة 2017.

رابعاً: المالية العامة.

بالنظر إلى اعتمادها القوي على الجباية البترولية تأثرت المالية العامة بصفة شديدة بانخفاض أسعار البترول ترحم هذا الانخفاض في إيرادات الضريبة على المحروقات وارتفاع النفقات العمومية بتفاقم عجز الرصيد الإجمالي للخزينة وبتآكل موارد صندوق ضبط الإيرادات.

بلغت إيرادات الضريبة البترولية 2273,5 مليار دينار سنة 2015 مقابل 3388,4 مليار دينار خلال سنة 2014 في ظل ارتفاع النفقات العمومية التي انتقلت من 6995,7 مليار دينار سنة 2014 إلى 7656,3 مليار دينار سنة 2015 أي ارتفاع بنسبة 9,4%، بلغ عجز الرصيد الإجمالي للخزينة 2621,7 مليار دينار أي 15,8% من إجمالي الناتج الداخلي وهو مستوى قياسي مقابل 0,8% سنة 2014.

أدى هذا العجز الممول بواقع 89,1% بالاقتطاعات من موارد صندوق ضبط الإيرادات إلى انخفاض قوي لقائم هذا الصندوق الذي انتقل من 4408,5 مليار دينار في نهاية 2014 إلى 2072 مليار دينار في نهاية 2015 أي تأكل ب 53% خلال سنة واحدة.

عند نهاية ديسمبر 2016 بلغت النفقات العمومية 7303,8 مليار دينار وهو مستوى أدنى بقليل من المستوى المسجل السنة السابقة خلال نفس الفترة واصلت إيرادات الضريبة البترولية انخفاضها حيث بلغت 1805,04 مليار دينار 2016 مقابل 2273,5 مليار دينار في نهاية 2015 من جهته عرف قائم صندوق ضبط الإيرادات المزيد من التآكل في بداية سنة 2016 حيث بلغ مستواه الحد الأدنى القانوني أي 740 مليار دينار اعتباراً من شهر فيفري.

خامساً: الوضعية النقدية.

تميزت الوضعية النقدية المجمع بتوسع جد ضعيف للكتلة النقدية M2 في 2015 (0,13) ونمو جد بسيط لهذا المجمع خلال سنة 2016 (1,76%) في تعارض كلي مع الفترة الممتدة بين 2010 و2014 أين بلغ المتوسط السنوي لنمو الكتلة (M2) 13,8%.

سادسا: التضخم.

بعد تراجعته المعتبر في سنتي 2013 و 2014 عاد التضخم نحو الارتفاع سنة 2015 ليبلغ المتوسط السنوي 4,8% بلغ التضخم في ديسمبر 2016 معدل 6,4%.

سمحت إدارة السياسة النقدية خصوصا من خلال امتصاص فائض السيولة المصرفية باحتواء ضغوطات تضخمية إضافية كان من الممكن أن تؤدي إلى مستوى تضخم أكثر ارتفاعا في حين لا يزال عمل السياسة النقدية يواجه إلى حد كبير عراقيل من جراء الاختلالات ووضعية الهيمنة في بعض الأسواق بالفعل علما أن الكتلة النقدية لم تتوسع إلا بقليل سنة 2015 وخلال 2016 فإنه لا يمكن أن يشكل ذلك مصدر التضخم خلال هذه الفترة كما لا يمكن أن يكون هذا التضخم ناجما عن تضخم الأسعار عند الاستيراد خصوصا بالنظر إلى ضعف هذه الأسعار على مستوى الأسواق الدولية.

أمام هذا الوضع السائد منذ الآن 3 سنوات والمتميز بآثار الصدمة الخارجية اتخذت سياسات عديدة ومتنوعة للتصدي للانخفاض القوي لأسعار البترول.

سابعا: البطالة.

بلغت فئة البطالين حسب المكتب الدولي للعمل حجما قدر ب 1337000 شخصا وبلغ معدل البطالة 11,2% على المستوى الوطني في سنة 2016 مسجلا بذلك ارتفاع بلغ 0,6 نقطة مقارنة بسبتمبر 2015 وبلغ 9,9% لدى الذكور و 16,6% لدى الإناث

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الارتفاع يعود أساسا إلى تزايد معدل البطالة لدى الذكور والذي عرف ارتفاعا بلغ 0,7 نقطة بينما شهد هذا المؤشر انخفاضا لدى الإناث قدر ب 0,5 نقطة خلال نفس الفترة مع تباينات معتبرة حسب السن والمستوى التعليمي والشهادة أما معدل البطالة لدى الشباب (16-24) فقد بلغ 29,9%

وتظهر النتائج أن معدل البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية قد سجل تراجعا من سبتمبر 2015 وسبتمبر 2016، حيث انتقل من 16,4% إلى 14,1% بينما سجل ارتفاعا لدى فئة الأشخاص بدون شهادة خلال نفس الفترة بلغ 1,2 نقطة حيث انتقل من 8,6% إلى 9,8%، وعرفت فئة خريجي معاهد التكوين المهني ارتفاعا هي الأخرى في هذا المؤشر بلغ 0,7 نقطة خلال نفس الفترة.

وتجدر الإشارة في هذا السياق أن التركيبة النسبية لفئة البطالين حسب الشهادة المتحصل عليها أن 55,7% من إجمالي هذه الفئة غير حاملة لأي شهادة وهو ما يعادل البطالين حسب الشهادة المحصل عليها أن 55,7% من إجمالي هذه الفئة غير حاملة لأي شهادة وهو ما يعادل 745000 شخصا، بينما 23,3% من حائزين على شهادة من معاهد التكوين المهني، أما أصحاب الشهادات الجامعية والمعاهد العليا فيمثلون 21% من إجمالي هذه الشريحة.

المبحث الثاني: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري.

إن تقلبات أسعار البترول تؤثر على بعض المؤشرات الاقتصادية منها الموازنة العامة للدول التي تعتمد في تمويل إيراداتها على عائدات البترول الذي ازدادت أهميته بتزايد الطلب عليه بالنسبة للدول المرتبط اقتصادها به، حيث أنها أصبحت تعرف بالاقتصاديات الريعية. وتعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد في تنفيذ خططها التنموية على البترول، مما أثرت تقلبات أسعاره المرتبطة بالعوامل الخارجية على وضعية الاقتصاد الوطني. لذلك ارتأينا من خلال هذا المبحث التطرق إلى قطاع المحروقات في الجزائر وأهم آثار تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر.

لقد مر التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر بعدة محطات جسدها التاريخ وتمثل في اكتشاف النفط أول مرة في الجزائر وتأسيس شركة سونطراك وتأميم المحروقات والانضمام إلى opec ومرحلة الإصلاحات.

أولاً: اكتشاف النفط في الجزائر.

إن اكتشاف النفط في الجزائر وبداية الاستغلال الصناعي له كان بداية القرن العشرين، حيث حفرت في شمال البلاد بعض الآبار قليلة العمق، بعد ملاحظة مؤشرات نفطية على سطح الأرض، مثل بئر تليوانت (جنوب غرب غليزان) والذي تم اكتشافه سنة 1915، واد قطين(جنوب سور الغزلان)، ومنذ ذلك الحين ازدادت عمليات الاستكشاف لاسيما في الصحراء، وعلى ضوء ذلك تم إنشاء الشركة الوطنية للبحث والتنقيب عام 1946¹.

وبعد الحرب العالمية الثانية برزت أهمية النفط كمصدر أساسي واستراتيجي للطاقة، ما جعل فرنسا تسعى لاستغلال الثروة النفطية في الجزائر، فتولت الشركة الفرنسية "cfpa" والشركة الوطنية "snrepal" وشركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء "creps" مهام التنقيب عن الآبار النفطية خاضعة لسيطرة الفرنسية، وفي جانفي 1956 تم اكتشاف حقل (عجيلة) كأول بئر بترولية هامة في الصحراء، وفي جوان من نفس السنة تم اكتشاف بئر (حاسي مسعود) كأكبر حقل نفطي في الجزائر، وهذا ما شجع الحكومة الفرنسية على إعداد تشريع

¹ - زغبي نبيل، "أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة الجزائر، 2012، ص 139.

أكثر ملائمة لتأمين استغلال الصحراء على أفضل وجه، ف جاء قانون البترول الصحراوي في نوفمبر 1958 ليشجع رؤوس الأموال الخاصة سواء كانت أجنبية أو فرنسية للاستثمار في الميدان البترولي في الجزائر¹.

ثانيا: تأسيس شركة سوناطراك.

بعد حصول الجزائر على استقلالها السياسي، توجهت مباشرة صوب قطاع المحرقات والذي بدأت أهميته تبرز في الاقتصاد الوطني، ولكن مع احتكار الشركات الأجنبية والفرنسية لمجمل الأنشطة البترولية قررت الجزائر إنشاء شركة وطنية تتولى كسر الاحتكارات النفطية، حيث صدر المرسوم رقم: 63/491 في 1963/12/31 والذي يقضي بإنشاء الشركة الوطنية لنقل المحروقات وتسويقها سوناطراك، وحدد المرسوم عدة أهداف تتمثل في القيام بالدراسات التمهيدية المتعلقة ببناء وسائل نقل برية وبحرية للمحروقات، شراء وبيع المحروقات، والحصول على تراخيص بترولية وتوقيع الاتفاقيات لإنجاز كافة المشروعات المتعلقة بالبترول، تنفيذ العمليات العقارية والغير عقارية المتعلقة بالشركة والقيام بجميع أنشطة التنقيب والنقل وتسويق المحروقات، وخطط لذلك عبر عدة مراحل، حيث كانت الخطوة الأولى تأسيس سوناطراك لكسر احتكار الشركات الفرنسية لكافة الأنشطة النفطية، تعزيز دور سوناطراك سنة 1966 والتوسع في النشاطات الصناعة لتتولى بداية من 1971 القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج وتسويق المحروقات، بعدما كان يقتصر دورها على نقل تجارة النفط².

ثالثا: تأميم المحروقات.

يجب الإشارة إلى أنه وقبل قرار التأميم الصادر في: 1972/02/24 كانت الجزائر قد باشرت سياسة تدريجية لاستعادة الرقابة على المحروقات، بدأ بالنقل ثم التنقيب والإنتاج لاحقا بأسلوب متبع منذ إنشاء سوناطراك، منها شراء حقوق شركة "بريتش بيتروليوم" في جانفي 1967، تأميم جميع شركات التوزيع في أوت 1967، ثم عملية الشراكة (49-51) بين كل من سوناطراك وشركة غيت الأمريكية، وعند نهاية 1967 كانت الجزائر تشرف على حوالي 75% من البحث والتكرير وكامل الرقابة على التوزيع³.

¹ - موري سمية، "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص 139.

² - ودان بو عبدا لله "تأثير تغيير أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري" مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي تحت عنوان: انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة "المخاطر والحلول" يومي 07 و08 أكتوبر 2015 جامعة المدية، ص 03.

³ - يسرى محمد أبو العلاء، "مبادئ الاقتصاد البترولي"، دار النهضة العربية، مصر، 1996، ص 295.

رابعاً: الانضمام إلى opec .

أدت التخفيضات النفطية المستمرة والمعتمدة لأسعار النفط الخام في السوق الدولية من طرف الشركات الاحتكارية النفطية إلى عدم استقرار أسعار النفط الخام، وبتالي تذبذب العوائد النفطية التي تحصلها الدول النفطية من بينها الجزائر التي انضمت إلى opec سنة 1969، وقد أدى تقارب مصالح الدول واهتمامها بمسائل الأسعار إلى محاولة التوصل إلى تنظيم يحمي مصالحها¹.

خامساً: مرحلة الإصلاحات:

من أجل تطوير قطاع المحروقات قامت الجزائر بإصلاحات اقتصادية شاملة، بهدف زيادة العائدات النفطية عن طريق زيادة الإنتاج ورفع مستوى الاحتياطي الوطني من النفط، وذلك من خلال التوسع في عمليات التنقيب لاكتشاف حقول نفطية جديدة، وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات، شريطة الاشتراك مع مؤسسة وطنية والتي يجب إن لا تقل نسبة انتفاعها عن: 51%، ثم جاء قانون 21/91 ليدعم الاستثمار الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات.

تواصلت الإصلاحات من خلال إصدار قانون جديد للمحروقات سنة 2005، وفي إطار هذا القانون تم إنشاء وكالتين وطنيتين مستقلتين ماليا وقانونيا: الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات والوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات.

ويمكن القول أنه رغم مرور أكثر من خمسون سنة على الاستقلال، وبالرغم من اختلاف القوانين والمراحل التي مر بها قطاع المحروقات في الجزائر، فإن الثروة النفطية لازالت عماد الاقتصاد الجزائري. وجميع البرامج التنموية ترتبط ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، لكن هذه التبعية المطلقة لهذا القطاع عادة ما تكون السبب في تخبط الجزائر في أزمات اقتصادية وتبعية دائمة لمؤشرات الأسواق النفطية².

¹ - نفس المرجع، ص 296.

² - موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 142.

المطلب الثاني: أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري.

تكمن أهمية النفط في تمتعه بمزايا هامة ومتنوعة، حيث يعتبر سلعة إستراتيجية لها خطورتها وقت السلم والحرب على حد سواء، فهو يعد من أهم عناصر التقدير الإستراتيجي للدول.

أما بالنسبة للاقتصاد الجزائري فهو يعتمد بشكل أساسي على المحروقات، إذ أن حوالي 3/2 من الإنتاج المحلي والدخل الوطني مصدرها إنتاج المحروقات من النفط والغاز الطبيعي، والتلث الآخر يمكن اعتبارها دخل غير مباشر لقطاع المحروقات أيضا، إضافة لكون أكثر من 60% من إيرادات الميزانية العامة مصدرها المحروقات والعائدات من وراء تصدير النفط، حيث تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات بنسب تفوق 90% من إجمالي الصادرات الجزائرية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 03: مساهمة قطاع المحروقات في صادرات الجزائر للفترة (2002-2016).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي الصادرات	18.71	24.46	32.22	46.33	54.74	60.59	81.25	45.19
المحروقات	18.11	23.09	31.55	45.59	53.61	59.61	79.29	44.12
خارج المحروقات	0.61	0.47	0.66	0.74	1.13	0.98	1.94	1.07
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
إجمالي الصادرات	57.09	72.89	71.74	64.71	59.99	41.34	25.29	
المحروقات	56.12	71.66	70.58	63.66	58.36	95.32	86.27	
خارج المحروقات	0.97	1.23	1.15	1.05	1.63	1.46	1.39	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر(النشرة الإحصائية الثلاثية) (على الخط):

2017/03/01

حيث نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن إجمالي الصادرات الجزائرية قد تطورت بشكل ملحوظ في الفترة (2002_2014)، حيث انتقلت من 18,71 مليار دولار سنة 2002 إلى 72,89 مليار دولار سنة 2011، وهذا يدل على التحسن النسبي للصادرات الجزائرية، ولكن شكليا فقط، ولكن ضمنا نلاحظ بأن مساهمة القطاعات الأخرى خارج المحروقات لم تتعد نسبة 2%، مقارنة بمساهمة المحروقات والتي تتجاوز 97% من إجمالي الصادرات، وهذا ما يعني أن قطاع المحروقات هو المساهم الأساسي في النمو الذي عرفته الصادرات، خاصة في ظل تحسن الأسعار الذي شهدته الألفية الجديدة، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على إنتاج وتصدير منتج وحيد وهو البترول بشكل خاص وللإشارة فقد بلغت صادرات المحروقات سنة 2014 حوالي 60 مليار دولار مقابل 2 مليار دولار فقط لباقي القطاعات الأخرى.

أما في الفترة (2013_2016) نلاحظ أن إجمالي الصادرات الجزائرية تراجعت بالنسبة لسنوات الماضية حيث انخفضت سنة 2015 إلى 34,41 مليار دولار ثم إلى 29,25 مليار دولار سنة 2016.

كما نلاحظ أن عائدات المحروقات عرفت انخفاضا شديدا حيث وصل سنة 2015 إلى (32,95 مليار دولار) وواصلت الانخفاض سنة 2016 حيث قدرت ب 27,86 مليار دولار.

ونلاحظ أيضا أن مساهمة القطاعات الأخرى خارج المحروقات انخفضت سنة 2015 وأصبحت 1,46 وفي سنة 2016 أصبحت 1,39 مليار دولار.

المطلب الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

خلال سنوات السبعينات عرفت الأسواق النفطية ارتفاعا كبيرا في الأسعار، بشكل حققت من وراء الدول النفطية عامة والجزائر خاصة تدفقات مالية ضخمة سمحت لها بتكوين أرصدة نقدية كبيرة، واستطاعت هذه الدول أن تبسط نفوذها في السوق النفطية من خلال السيطرة على الأسعار والإنتاج خاصة بعد حرب أكتوبر 1973، كما ساهمت الحرب الإيرانية سنة 1979 في تزايد هذه العائدات.

أولا: أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري قبل أزمة 1986

تطورت قيمة الصادرات النفطية من 681 مليون دولار سنة 1970 إلى 4791 مليون دولار سنة 1976، وواصلت قيمة الصادرات نموها إلى غاية سنة 1985، حيث بلغت 9668 مليون دولار، وقد مثلت

هذه المداخليل المتأتية من قطاع المحروقات محركا للتنمية في الجزائر، وقد أثرت إيجابا على بعض المتغيرات الاقتصادية ويمكن توضيح ذلك من خلال مايلي¹:

1. التجارة الخارجية: بعد سنة 1973 ارتفعت صادرات الجزائر من 101 مليار دولار سنة 1970 إلى 4,6 مليار دولار سنة 1974، ثم إلى 9,55 مليار دولار سنة 1979، نتيجة لارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة.
2. الميزان التجاري: حيث حقق الميزان التجاري فائضا سنة 1974 ب: 0,57 مليار دولار نتيجة زيادة الصادرات من جهة، وارتفاع أسعار النفط من جهة أخرى.
3. الناتج الداخلي الخام: عرف الناتج الداخلي الخام ارتفاعا خلال الفترة (1970_1984) حيث حقق ما قيمته 7,5، 25,19، 51,51 مليار دولار سنوات 1973، 1978، 1984 على التوالي وذلك من وراء المداخليل المتأتية من قطاع المحروقات، وارتفاع الأسعار.
4. الميزانية العامة: حقق رصيد الميزانية العامة سنة 1974 فائض قدر ب: 10,03 مليار دولار، كنتيجة لارتفاع أسعار النفط، وفي سنة 1978 عرفت تراجعا في رصيدها إلى 6,6 مليار دولار، بسبب الارتفاع في النفقات.

ثانيا: الأزمة النفط سنة 1986 وأثرها على الاقتصاد الجزائري.

فاجأت أزمة انهيار أسعار النفط سنة 1986 أغلب صناعات القرار في الاقتصاد الجزائري حيث تراجعت أسعار النفط من 36 دولار للبرميل إلى 13 دولار للبرميل سنة 1986، قدرت ب: 14,2 دولار للبرميل سنة 1988، وكانت أهم الآثار الواضحة لهذا الانخفاض هو تراجع العوائد والإيرادات النفطية، وبالتالي ضعف مصادر تمويل الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشكل كبير على مداخليل النفط، حيث تراجعت صادرات النفط إلى 5,161 مليار دولار سنة 1986، لنشهد تحسنا ملحوظا سنة 1991 حيث بلغت 8,464 مليار دولار، ولم يدم هذا التحسن طويلا، ففي سنتي 1995_1998، بلغت حوالي 6,938، 5,691 مليار دولار على التوالي، وترتب على هذه الأزمة عدة آثار على المتغيرات الاقتصادية الوطنية نوجزها فيما يلي²:

¹ - بن عبد العزيز سفيان، "مساهمة عوائد الصادرات النفطية في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي تحت عنوان: انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة "المخاطر والحلول"، جامعة المدية، يومي 07 و08 أكتوبر 2015، ص10.

² - نفس المرجع، ص12.

1. أزمة الديون: إن تراجع الأسعار في منتصف الثمانينات أدى إلى تفاقم حجم الدين الخارجي بسبب ارتفاع فاتورة الاستيراد الاستهلاكي، إضافة إلى برامج التنمية القائمة على الصناعة والمعتمدة على العائدات النفطية في تمويلها، إذ بلغت المديونية الخارجية سنة 1986 حوالي 23 مليار دولار وعرفت اتجاهها متزايد إلى 26,7، 28,57، 29,79 مليار دولار سنوات (1988، 1989، 1999) على التوالي بالإضافة إلى ارتفاع خدمة الدين إلى 9,822 مليار دولار سنة 1991.

2. الميزانية العامة: اضطرت الحكومة لمراجعة ميزانية 1986 نظرا لاستحالة تنفيذها بسبب انخفاض الجباية البترولية، حيث انخفضت عائدات النفط بحوالي 50% بسبب الانخفاض في الأسعار، مع تسجيل عجز في الميزانية سنة 1986 ب: 27,4 مليار دولار ليتفاقم سنة 1993 إلى 70,4 مليار دولار، وهذا ما دفع بالجزائر إلى تخفيض قيمة عملتها، بعدما استفادت من اتفاق التمويل الموسع وتقليص المديونية وإعادة بعث النشاط الاقتصادي، حيث حققت رصيда موجبا في الميزانية العامة سنوات (1997، 1995، 1996).

ثالثا: آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري في الآونة الأخيرة.

شهدت أسعار النفط ارتفاعا ملحوظا مع بداية الألفية الجديدة مما أثر إيجابا على قيمة الصادرات الجزائرية ودفع بالجزائر إلى إطلاق سلسلة من المخططات التنموية بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني إلا أنه مع بداية 2014 أخذت أسعار النفط بالتدهور تدريجيا مما أثر سلبا على الاقتصاد الوطني، حيث يمكن رصد مختلف هذه الآثار فيما يلي:

1. الأثر على الناتج المحلي الإجمالي.

ترتبط معدلات النمو الاقتصادي في الدول النفطية ارتباطا وثيقا بحجم الإنتاج الكمي للمحروقات، والعوامل التي تؤدي إلى حدوث تقلبات في أسعار النفط، فبالنسبة لهذه الدول فقطاع المحروقات يشكل عام والنفط بشكل خاص يساهم بنسبة كبيرة في ناتجها المحلي، كما هو الحال بالنسبة للجزائر، حيث يساهم بحوالي 60% من إجمالي الناتج المحلي الجزائري، كما تؤدي تقلبات أسعار النفط إلى حدوث تذبذبات في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 04: تطور أسعار النفط والنتاج المحلي الاجمالي في الجزائر للفترة (2000_2016)

سعر النفط: دولار للبرميل

PIB: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	
م.أسعار النفط	28.2	24.3	24.9	28.8	37.7	53.3	64.2	71.1	
PIB	54.7	54.7	56.5	67.8	85.3	103	117	134	
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
م.أسعار النفط	97	61.7	79	111	103.6	108.9	96.2	79.52	65
PIB	170	137	161	199	207	208	220	172.3	166

المصدر: صندوق النقد العربي، التقارير الاقتصادية العربية الموحدة، الملاحق الإحصائية لسنوات 2014، 2011، 2010، 2009 (على الخط) 2017/03/03 jointrep/ar/-www.amf.org.ae

نلاحظ من خلال الجدول العلاقة الطردية بين تطور مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي وتقلبات أسعار البترول، حيث نلاحظ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من 54 مليار دولار سنة 2000 إلى 85 مليار دولار سنة 2004، و حدث هذا تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط حيث انتقلت من 28,24 دولار للبرميل، سنة 2000 إلى 37,73 دولار للبرميل سنة 2004، وواصل الناتج المحلي الإجمالي نموه غاية 2009 حيث عرف تراجعاً نسبياً إذ بلغ 137 مليار دولار تزامناً مع انخفاض أسعار النفط إلى 61,77 دولار للبرميل، ويعود هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى الأزمة المالية العالمية.

وبصفة عامة يمكن القول أن الناتج المحلي الإجمالي تضاعف أكثر من مرتين في هذه الفترة، وهذا التطور الكبير والمتسارع كان نتيجة لتطور أسعار النفط وارتفاعها خاصة في الفترة (2006_2012)، حيث بلغت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري سنة 2012 حوالي 34,36% أي حوالي 207,8 مليار دولار، لتصل إلى 220,1 مليار دولار سنة 2014.

وفي السنة 2015 انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ قيمة 172,3 مليار دولار وهذا تزامنا مع انخفاض أسعار النفط التي بلغت قيمة 52,79 دولار لبرميل كما واصل الانخفاض في سنة 2016 حيث بلغ 166 مليار دولار بينما بلغ سعر البرميل من البترول قيمة 65 دولار.

1. الأثر على المديونية الخارجية.

لقد عرفت أسعار النفط تحسنا ملحوظا منذ بداية الألفية الجديدة، حيث بلغ سعر البرميل الواحد 28,24 دولار سنة 2000، وهذا ما ساعد على تطور عائدات الصادرات النفطية، حيث بلغت 21,7 مليار دولار في نفس السنة، مما أدى إلى انخفاض المديونية الخارجية للجزائر في تلك الفترة، والجدول التالي يوضح لنا العلاقة العكسية بين تقلبات أسعار النفط والمديونية الخارجية الجزائرية.

الجدول رقم 05: تقلبات أسعار النفط وأثرها على المديونية الخارجية للجزائر للفترة (2000_2016)

سعر النفط: دولار للبرميل

الدين الخارجي مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	
س.النفط	28.2	24.3	24.9	28.8	38.5	54.6	65.7	74.9	
الدين الخارجي	25.6	22.5	22.6	23.3	21.8	17.1	5.61	5.6	
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
س.النفط	99.9	62.3	80.2	112	111	109.5	100.2	57	66
الدين الخارجي	5.58	5.41	5.45	4.4	3.69	3.39	3.9	3.02	3.85

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر سنوات: 2000، 2006، 2008، 2014

(على الخط): 2016/04/2

[_http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm](http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm)

يوضح لنا الجدول العلاقة العكسية بين أسعار النفط والدين الخارجي، حيث نلاحظ أن الارتفاع المستمر لأسعار البترول تزامن معه انخفاض في قيمة الديون الخارجية للجزائر نظرا لارتفاع حصيله عائدات الصادرات

النفطية، حيث انخفضت من 25,26 مليار دولار سنة 2000 إلى 5,61 مليار دولار سنة 2006 وفي نفس الفترة ارتفعت أسعار النفط بحوالي 25 دولار للبرميل، وواصلت في الانخفاض حيث بلغت 3,39 مليار دولار سنة 2013، وهو مستوى قياسي لم تشهده الجزائر من قبل، في ظل محيط دولي محفوف بالمخاطر.

نلاحظ أن الدين الخارجي لسنة 2015 انخفض إلى 3,02 مليار دولار بعد أن كان 3,9 مليار دولار سنة 2014 كما انخفض سعر البترول أيضا وأصبح 57 دولار للبرميل.

أما في سنة 2016 ارتفع الدين الخارجي ارتفاعا ضئيلا بلغ 3,85 مليار دولار في حين بلغ سعر البترول 66 دولار للبرميل.

أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الموازنة.

لقد استفادة الجزائر من الوفرة المالية طيلة العشرية السابقة، وذلك بسبب الانتعاش الذي عرفته أسعار النفط، وذلك ما انعكس إيجابا على رصيد الموازنة العامة، والذي ظل يحقق فائضا إلى غاية 2009 حيث بلغت قيمة الفائض سنتي 2006، 2007، حوالي 64,26، 71,12 مليار دولار على التوالي، ومع حلول سنة 2009، سجل عجز في الموازنة العامة قد ب: 61,77 مليار دولار وذلك بعد الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية، وحتى بعد انتعاش أسعار النفط تواصل العجز في الموازنة العامة ليلعب 96,29 مليار دولار سنة 2014 وذلك يرجع بشكل أساسي إلى زيادة النفقات الجارية خصوصا الأجور والتحويلات، فمثلا شكلت نفقات التسيير ثلثي النفقات العمومية سنة 2012، بالإضافة إلى استمرار الدولة في تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى التراجع الحاد الذي تشهده أسعار النفط في الوقت الحالي والذي أدى إلى تراجع الإيرادات العامة، والجدول التالي يوضح أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الموازنة.

الجدول رقم 06: أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الموازنة للفترة (2000_2014)

سعر البترول: دولار برميل

الموازنة العامة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
س، البترول	28.2	24.3	24.9	28.8	38.5	54.6	65.7	74.9	99.9
ر، الموازنة	28.2	24.33	24.95	28.89	37.73	53.36	64.26	71.12	99.9
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014			
س، البترول	62.3	80.2	112	111	109.5	100.2			
ر، الموازنة	61.77	79.03	110.9	103.6	108.8	96.29			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر(النشرة الإحصائية الثلاثية لسنوات 2008_2015)(على الخط): 2017/04/15.

2. أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان التجاري وميزان المدفوعات.

حقق رصيد ميزان المدفوعات فائضا بلغ 12,3 مليار دولار سنة 2000 واستمر في تحقيق فائض ليصل 34,2، 40 مليار دولار سنتي: 2007، 2008 على التوالي ويعود هذا بشكل أساسي إلى الرصيد الإيجابي للميزان التجاري والذي بلغ 29,5، 37 مليار في نفس الفترة، غير أنه ومع حدوث الأزمة المالية العالمية 2008 والتي ظهر أثرها بشكل واضح على أسعار النفط، حيث شهدت انخفاضا من 99,9 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 62,3 دولار للبرميل سنة 2009، وهذا ما أثر بدوره على قيمة صادرات الجزائر، ليسجل ميزان المدفوعات تراجعا كبيرا، حيث سجل حوالي 7,78 مليار دولار فقط سنة 2009، ومع انتعاش أسعار النفط مرة أخرى والتي بلغت 112 دولار للبرميل سنة 2011، حقق الميزان فائضا بقيمة 25,9 مليار دولار، أما بالنسبة للفترة الأخيرة فقد ساهم كل من الارتفاع القوي للواردات وتراجع صادرات المحروقات وانخفاض أسعارها إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات والذي بلغ 0,32 مليار دولار سنة 2014، وهذا ما يدل على هشاشة الميزان التجاري أمام تراجع أسعار النفط وبالتالي تراجع العائدات النفطية، في ظرف يتميز بارتفاع حاد في الوتيرة السنوية للواردات من السلع، والجدول التالي يوضح لنا تطورات كل من ميزان التجاري وميزان المدفوعات في ظل تقلبات أسعار النفط.

الجدول رقم 07: أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان التجاري وميزان المدفوعات للفترة (2000_2014)

الوحدة: BOP: مليار دولار

الوحدة: BC: مليار دولار

سعر البترول: دولار للبرميل

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
س، البترول	28,2	24,3	24,9	28,8	38,5	54,6	65,7	74,9
BOP	7,57	6,19	3,66	7,47	9,25	7,94	17,7	29,5
BC	12,3	9,61	6,7	11,14	14,27	26,4	34	34,2
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
س، البترول	99,9	62,3	80,2	112	111	109,5	100,2	
BOP	37	3,86	15,5	20,1	12,6	0,13	-5,88	
BC	40	7,78	18,2	25,9	20,1	9,73	0,32	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر(النشرة الإحصائية الثلاثية لسنوات 2015_2008)(على الخط): 2017/04/17

المبحث الثالث: مختلف البدائل التمويلية.

نظرا لحساسية الاقتصاد الوطني للتقلبات في أسعار النفط توجب على الجزائر البحث عن بعض البدائل التمويلية ولهذا في سوف نتطرق في هذا المبحث إلى البعض منها المتمثلة في الزراعة والصناعات الغذائية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المطلب الأول: الزراعة.

يحتل القطاع الزراعي في الجزائر مركزا مهما في البنيان الاقتصادي من ناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. وبالرغم من الأهمية الملموسة لهذا القطاع، فإن القصور الذي اتسم به دوره يظهر جليا من خلال مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي وتسعى السياسات الزراعية المتبعة إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي، بل إنها تتوقع الوصول إلى الاكتفاء الذاتي بالنسبة إلى أغلب السلع الغذائية، والسعي إلى تحقيق فائض للتصدير في بعض منها، غير أن ذلك لم يحدث اعتبارات متعددة.

تمثل مساهمات القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية في الجزائر فيما يلي¹:

1. مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول 08: مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2005_2015)

الناتج المحلي الإجمالي: مليون دولار
مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي: %

السنوات	الناتج الزراعي	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي
2005	7,927	7,7
2010	13,644	8,5
2013	20,660	9,9
2014	21,990	10,3
2015	20,914	11,5

المصدر: صندوق النقد العربي، التقارير الاقتصادية العربية الموحدة، الملاحق الإحصائية.

¹ - د: فوزية غربي، " الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر"، بيت النهضة للنشر، لبنان، 2010، ص 80_86.

نلاحظ من خلال الجدول أن الناتج الزراعي في سنة 2005 بلغ 7,927 وقد ساهمت الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7,7 % بينما في سنوات من 2010 إلى 2014 عرفت الزراعة ازدهار حيث بلغت 21,990 في الناتج وساهمت ب:10% في الناتج المحلي الإجمالي وبلغت نسبة المساهمة في 2015 نسبة 11,5%.

2. مساهمة الزراعة في توفير الغذاء: إن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية الزراعية، وذلك لارتفاع مستوى الاستهلاك نتيجة لارتفاع الدخل من جهة، ولمواجهة الزيادة في نمو السكان الطبيعي من جهة أخرى. ولهذا فإن النشاط الزراعي يهدف لتوفير المواد الغذائية لتلبية احتياجات السكان، حيث تعتبر الزراعة المصدر الوحيد للأغذية الذي لا يمكن تعويضه، مهما بلغ الإنسان والدولة من تقدم. ولذلك، فإن تأخرها (أي الزراعة) سوف يؤثر تأثيرا كبيرا ومباشرا في القطاعات الأخرى، الأمر الذي يتطلب زيادة الإنتاج.

3. تقليص أو سد الفجوة الغذائية: يتحدد حجم الفجوة تبعا لكفاءة الزراعة، فكلما كان مستوى الإنتاج المحلي مرتفعا تقلصت الفجوة، والعكس صحيح، إذ كلما انخفض الإنتاج اتسعت الفجوة. وفي هذه الحالة يتم اللجوء إلى الاستيراد، وتقليص هذه الفجوة يتطلب أموالا طائلة بالعملة الصعبة. ونظرا إلى المعطيات الواقعية من موارد مادية وبشرية وطبيعية، فإن القطاع الزراعي الجزائري بوسعه تجاوز هذه الوضعية، أو التقليل من حدتها إلى أبعد حدود بشيء من الحزم والعزم، والسعي إلى خلق الشروط والظروف الأساسية لتجاوز عملية تقسيم الزراعة إلى قطاعين، حديث وتقليدي، والعمل على إزالة مظاهر الاقتصاد المعيشي، للقضاء على الاستعمال الخاطئ للموارد، سواء كانت بشرية أو مادية.

4. المساهمة في تأمين النقد الأجنبي: يمكن للزراعة أن تساهم في الحصول على النقد الأجنبي، وذلك من خلال زيادة صادراتها، وعن طريق إحلال السلع المحلية الناتجة من التوسع في الإنتاج الزراعي محل الاستيراد الزراعي، وذلك بإحداث تغيير نماذج الاستهلاك والتحول نحو منتجات غذائية محلية، باعتبار أن اللجوء إلى استيراد المواد الغذائية بشكل كبير يكون عبئا ثقيلا على الطاقة الاستيرادية للدولة، مما يحد من إمكانيات استيراد السلع الرأسمالية، وبصفة خاصة المعدات والآلات والتكنولوجيا التي هي من مكونات الاستثمار الرئيسي في قطاع الصناعة. والجدير بالذكر أن القطاع الزراعي يعتبر أحد مصادر الحصول على النقد الأجنبي، خاصة في بداية عملية التنمية الاقتصادية. ويمثل حجم حصيلة النقد الأجنبي قيما رئيسيا على حجم الاستثمارات الصناعية التي يمكن إجراؤها، وهذا يتطلب ضرورة توجيه الجهود نحو رفع الإنتاجية الزراعية، وبالتالي تخفيض تكلفة الإنتاج الزراعي، الأمر الذي يؤدي إلى توسع الصادرات، وبالتالي زيادة حصيلة النقد الأجنبي، على ألا يعتمد التصدير

أفلاحي على منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات، بل يجب تنويع صادرات المنتجات الزراعية حتى يمكنها أن تؤدي دورا فعالا في توفير النقد الأجنبي، وبالتالي تساهم مساهمة فعالة في تمويل المشاريع التنموية.

5. **الزراعة مصدر لليد العاملة:** إن التقدم الصناعي، وما يترتب عنه من التوسع في الخدمات وفي القطاعات الأخرى غير الزراعية، يؤديان إلى خلق طلب متزايد على القوة العاملة. ومن أهم المصادر لتلبية هذا الطلب المتزايد هو القطاع الزراعي، ويكون هذا الأخير مصدرا للقوة العاملة إذ كان هناك ارتفاع في الإنتاجية الزراعية، حيث تنخفض نسبة العمال الزراعيين نتيجة اعتماد أساليب متطورة، خاصة في المراحل المتقدمة من التنمية الاقتصادية. وهذا بطبيعة الحال سوف يؤدي إلى ارتفاع ناتج العامل، وبالتالي اتجاه القوة العاملة الزراعية نحو الانخفاض، حيث يتجه الفائض في هذه القوة إلى القطاعات الأخرى أما إذا كانت كثافة السكان في الريف منخفضة، وهناك تحسن ملحوظ في الإنتاجية الزراعية، فإن مواجهة طلب القطاعات الأخرى من الأيدي العاملة لا يكون من مصدر زراعي. وإذا حدث ذلك، فإنه سيكون على حساب القطاع الزراعي والجدول التالي يبين العمالة الكلية والقوة العاملة بالزراعة

الجدول رقم 09: العمالة الكلية والقوة العاملة بالزراعة.

العمالة الكلية: ألف نسمة

القوة العاملة بالزراعة: ألف نسمة

السنوات	العمالة الكلية في الزراعة	القوة العاملة في الزراعة
2005	13,540	3,096
2010	15,651	3,318
2012	15,456	3,368
2013	16,859	3,387
2014	17,137	3,401

المصدر: صندوق النقد العربي، التقارير الاقتصادية العربية الموحدة، الملاحق الإحصائية.

6. **مساهمة الزراعة في تكوين رأس المال:** إن التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تنمية كل القطاعات وفقا لاستراتيجيا متكاملة ومستمرة. ونظرا إلى أن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأساسي في الدول النامية، فإنها تؤدي دورا كبيرا في توفير رأس المال الضروري لتطوير وتنمية القطاعات الأخرى. وغير أن أية دولة تبذل مجهودات

من أجل التنمية تكون في حاجة ماسة إلى رأس المال لتمويل مشاريع التنمية، وحتما فإن حاجتها ستفوق إمكانياتها المالية، ماعدا في بعض الدول النفطية أو ذات الثروات المعدنية المعتبرة، حيث تساعدها عوائد ذلك في سد حاجاتها من رأس المال.

7. **تحسين وضع ميزان المدفوعات:** وذلك من خلال زيادة القدرة التصديرية بالنسبة إلى بعض المواد كالفواكه والخضر والحمضيات، كما يمكن تحسين القدرة الإنتاجية بالنسبة إلى المواد الأساسية الأخرى التي تبقى إمكانية الوصول إلى مستوى جيد من الاكتفاء فيها أمرا واردا، إذ إن كل الشروط متوفرة، ماعدا تغيير النظرة الثانوية اتجاه هذا القطاع، والتركيز على سبل الاستفادة بالإمكانيات الهائلة لهذا القطاع

8. **استيعاب القوة العاملة:** وهنا يكون من المفيد التركيز على ضرورة تشجيع الهجرة المعاكسة من المدينة إلى الريف، وتأكيد فكرة أثر لويس، حيث تزامن مع سياسات إفقار القطاع الزراعي للقوة العاملة. كما كانت الظروف الأمنية غير المؤاتية، في الريف خصوصا، عاملا مساعدا على الهجرة نحو المدن. غير أن مواصلة سياسات الدعم، وما يتمخض عن المخطط الوطني للتنمية الريفية، الذي انطلق منذ عام 2000 في ظل الاستقرار الحاصل، سيشجع على العودة إلى الريف ومواصلة العمل الفلاحي، وسوف يساهم في خلق المزيد من فرص العمل في الأنشطة الزراعية والصناعية والتسويقية المرتبطة بالقطاع الزراعي.

المطلب الثاني: الصناعات الغذائية.

تعد الصناعات الغذائية من بين القطاعات الإستراتيجية الحساسة والأكثر حيوية وديناميكية في الاقتصاد الوطني، فهي تشارك في تكوين الثروة للدولة وكذلك في توفير الغذاء الذي أصبح يتميز بفاخرة باهضة الثمن ترهق كاهل الاقتصاد الوطني.

ويعود الاهتمام الحكومي اتجاه هذا القطاع الحيوي لعدة أسباب أهمها¹:

- هذا القطاع يمثل لأمن الغذائي للوطن.
- تمثل الصناعات الغذائية في قطاع الصناعة فقط مانسبته 31,5% (أي تقريبا 145 مليار دينار) من القيمة المضافة للصناعة.

¹ - الماحي ثريا، إستراتيجية المنافسة والإبداع في مؤسسات الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والمأمول، مداخلة ألقيت في المنتدى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، الشلف، نوفمبر 2010، ص03.

- إن مشاركة قطاع الصناعات الغذائية في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني مهمة جدا، بمقدار ما يعادل 627 مليار دينار أي ما يمثل 38,5% من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات.
- استمرار ارتفاع قيمة الفاتورة الغذائية ، يحتم على الدولة وضع إستراتيجية تنافسية للرفع من أداء المؤسسات الغذائية المحلية كما ونوعا من أجل الخفض من عبء الواردات الصناعية الكلية، وتتكون هذه الواردات الغذائية غالبا من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع مثل القمح السكر والزيت.
- يعد فرع الصناعات الغذائية من أهم فروع الإنتاج الصناعي في الجزائر، حيث يساهم بأكثر من 50% من الناتج المحلي الخام الصناعي إضافة إلى توفير لأكثر من 145000 منصب شغل تمثل حوالي 40 % من اليد العاملة في القطاع الصناعي، ومع ذلك تظل مساهمة ودور الفرع في تغطية الاحتياجات الغذائية لأكثر من 38 مليون مستهلك جزائري جد محدودة ولعل أهم ما يؤكد ذلك هو التزايد المستمر لفاتورة استيراد الغذاء في الجزائر ما جعلها تعد أول دولة على المستوى الإفريقي في استيراد الحليب ومن بين أكبر خمس دول على مستوى العالمي في استيراد القمح.

أولا: مساهمة الصناعات الغذائية في إجمالي الناتج المحلي والقيمة المضافة.

تساهم الصناعات الغذائية بنسبة تتراوح ما بين 50 و 55% من الناتج الداخلي الخام الصناعي خارج المحروقات وبين 45 و 50% من القيمة المضافة الصناعية خارج قطاع المحروقات، في حين تنخفض مساهمته إلى إجمالي الناتج المحلي الخام وإجمالي القيمة المضافة، كما يبرزه الجدول التالي:

الجدول رقم(10): مساهمة الصناعات الغذائية في إجمالي الناتج المحلي والقيمة المضافة.

الوحدة: مليار دج.

مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي: %

مساهمة الصناعة الغذائية في إجمالي القيمة المضافة: %

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الناتج المحلي للصناعات الغذائية	11 4,8	105,3	96,7	99,9	107,8	112,5	118,9	143,1	150	160,1
في العام	344,6	361,4	377,7	471,2	499,5	574,2	627,4	680,9	749,3	826,9
في الخاص	459,4	462,9	474,4	571,1	607,4	686,7	746,4	824,1	899,3	987,1
المجموع										

18424	17095	15979	13846	12043	12836	11257	10195	8873	7303,4	إجمالي الناتج المحلي
5,35	5,26	5,15	5,39	5,7	4,73	5,07	4,65	5,21	6,29	مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الاجمالي
36,3	33,9	32	27,5	25,7	24,2	23,6	24	24,6	26,3	القيمة المضافة للصناعات الغذائية في العام في الخاص المجموع
249,1 285,4	232,2 266,1	199,7 231,8	186,5 214,1	162,7 188,4	139,9 164,1	132,4 156	110,8 134,9	101,7 126,4	93,5 119,8	
12806,8	12028,5	112785,5	9656,7	8054,9	9314,9	8021,8	7332,2	6436,1	5099,6	إجمالي القيمة المضافة
2,22	2,21	2,05	2,21	2,33	1,76	1,9	1,8	1,9	2,3	مساهمة الصناعة الغذائية في إجمالي القيمة المضافة

Source : les compets économiques de 2000à 2013, collection N669 , office nationale des statistiques ,pp 3-16

وفقا لمعطيات الجدول يتضح أن هناك زيادة مستمرة في قيمة الناتج المحلي الخام والقيمة المضافة للصناعات الغذائية بالأسعار الجارية، وأن هذه الزيادة يمكن إرجاعها إلى مساهمة القطاع الخاص الذي أضحي يساهم بأكثر من 60% من القيمة المضافة للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات بعد أن كانت مساهمته في حدود 30% ما بين سنتي 1979-1989 و 40% في سنة 1996، حيث شكلت مساهمته ما يفوق 87,3 من إجمالي القيمة المضافة للفرع خلال سنتي 2012 و 2013 مقارنة بمساهمة القطاع العام التي لم تتجاوز 12.7%، وجاء ذلك في ظل التراجع الملحوظ الذي يشهده مؤشر الإنتاج الصناعي لهذه المؤسسات بسبب تراكم العديد من المشاكل الهيكلية التي أضعفت دورها وأثرت على نموها بشكل سليم، ومن ذلك إهتلاك معدات الإنتاج قدمها وعدم محاكاتها التطورات التكنولوجية، على عكس مؤسسات القطاع الخاص التي تعد في معظمها حديثة النشأة ذات تجهيزات إنتاج متطورة نسبيا وتخضع إلى عمليات الصيانة والتجديد بصورة دورية، ومع ذلك تبقى مساهمة مؤسسات الفرع في الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي القيمة المضافة ضعيفة إذ لم تتعد 5.35% و 2.22% على التوالي سنة 2013 مقارنة بقطاع البناء والأشغال العمومية والموصلات وقطاع التجارة.

المطلب الثالث: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أولا: مساهمة قطاع الهاتف النقال في الناتج الاجمالي الخام

يعتبر الاقتصاد الجزائري هو المستفيد الاكبر من حدة المنافسة في قطاع خدمة الهاتف النقال، فبالاضافة الى التقليل من نسبة البطالة، فهو يساهم بشكل او بآخر في الناتج المحلي الاجمالي الذي يعتمد بشكل كبير جدا على عائدات قطاع المحروقات منذ عقود من الزمن، هذا بالاضافة الى الفوائد التي يدرها القطاع للخزينة.

وسنحاول عرض نسبة مساهمة قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر للناتج المحلي الاجمالي من خلال

الجدول التالي:

الجدول رقم 11: مساهمة قطاع الهاتف النقال في الناتج الاجمالي الخام 2003-2014

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010- 2011	2013	2014
%PIB	2.11	3.08	3.7	3.6	3.06	3.28	3.67	3.52	3.52	2.83

Source : PT Rapport annuel 2013, voire le site www.arpt.de. téléchargement rapport annuel, p47.

نلاحظ من الجدول ان نسبة مساهمة قطاع خدمة الهاتف النقال في الناتج الاجمالي الخام سنة 2011/2010 تقدر ب 3.52%، وهي نسبة معتبرة، بعدها كانت لا تتجاوز 2.11% سنة 2003، وكان هذا الاخير سببا في تفعيل الاصلاحات في القطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر، هذا وسجل قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر نمو بلغ 6% عام 2013 ليرتفع الى حوالي 5.9 مليار دولار مقابل 5.5 مليار دولار في عام 2010، وهذا لمعطيات وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال.

وحسب الارقام الرسمية التي وفرتها وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال، يمثل قطاع الاتصال الجزائري 2.82% من ناتج المحلي الاجمالي للدولة الذي بلغ 209 مليار دولار في 2013 وتامل الحكومة أن تحقق نسبة نمو 8% بحلول 2015 بفضل ضخ استثمارات جديدة بقيمة 3 مليار دولار في القطاع لتاهيل البنية التحتية

وتوسع قاعدة ربط العملاء بالتكنولوجيا الحديثة وطرح خدمة الجيل الثالث للهاتف الجوال منذ النصف الثاني من 2013 والشروع في التسويق الجيل الرابع على شبكة الهاتف الارضي بداية من النصف الثاني من 2014¹.

ثانيا: أهم الشركات الرائدة في السوق الجزائري.

1) شركة كندور.

هي شركة جزائرية خاصة تابعة لمجموعة بن حمادي متخصصة في الصناعات الإلكترونية يقع مقرها في برج بوعرييج . اهم منتجات كوندور:

1. معدات الغسيل للاستخدام المنزلي
2. مكيفات الهواء
3. معدات للاتصالات الفضائية
4. تلفزيونات
5. الهواتف النقالة والألواح الإلكترونية
6. أجهزة الكمبيوتر

وبهذه المنتجات غزت الشركة السوق الوطنية ومن بعدها السوق السودانية ثم اقتربت من الشرق الاوسط عن طريق السوق الاردنية ولكن الصفقة التي ابرمتها مؤخرا تعد الاكبر من نوعها في تاريخ الشركة سواء من حيث رقم المعاملات او من حيث اسم السوق . فرقم معاملات الصفقة بلغت مئات من ملايين الاورو ومكان التسويق فرنسا.

حيث تمكن رائد التكنولوجيا في الجزائر "كوندور إلكترونكس"، من توقيع صفقة ضخمة مع شركة "ايفوديال" الفرنسية لتسويق منتجاته من هواتف ولوحات ذكية من علامة "كوندور" في السوق الفرنسية، ومشاركة هذه الأخيرة في معرض برلين للتكنولوجيا.

العقد الذي أبرم مع الشريك الفرنسي سيمكن "كوندور" من تصدير مليون هاتف ذكي ولوحات إلكترونية إلى فرنسا بداية من العام المقبل، فيما اعتبر رئيس مجلس إدارة "كوندور" عبد الرحمان بن حمادي، إبرام الصفقة مرحلة مهمة في إستراتيجية الشركة التي تتطلع إلى تكثيف نشاط تصدير منتجاتها إلى أسواق جديدة، مشيرا إلى أن

¹ - الهاشمي بن واضح، مساهمة قطاع خدمة الهاتف النقال في الناتج المحلي الاجمالي، 2003-2014، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 14 / 2015، ص 345.

هذا العقد الذي يفتح للشركة أفقا اقتصادية جديدة لا يعد نجاحا لـ "كوندور" وحده وإنما لآلاف المتعاملين معه أيضا¹.

(2) شركة ايريس سات.

هي مؤسسة جزائرية تتواجد بمدينة سطيف، وهي مجموعة شركات تتوفر على مصانع لصناعة الاجهزة الكهرومنزلية والالكترونية، ومنتجات الاتصالات السلكية واللاسلكية.

وتطمح شركة ايريس في دخول عالم التصدير نحو مختلف البلدان الإفريقية والأوروبية في ظرف العشرة سنوات المقبلة.

وتوظف حاليا 1700 عامل، وتطمح لبلوغ 3000 عامل خلال الخمس سنوات المقبلة.

ان الشركة ايريس تعتمد في الوقت الراهن على صناعة "البوليستيرال والبلاستيك"، وسلسلة تحويل الهيكل الموجهة لتصنيع كل المنتجات البيضاء، وهي وسائل حماية لمختلف الأجهزة الكهرومنزلية كالثلاجات والغسالات. ولقد حققت الشركة قفزة نوعية في مجال إنتاج شاشات التلفزيون بالإضافة إلى تصنيع أول تلفزيون "LED" في الجزائر، والريادة في تصنيع أول جهاز تلفاز مزود بجهاز استقبال رقمي، والتلفزيون الذي يعمل بنظام الأندرويد، ليختتم حصيلته بإنتاج أول تلفزيون "DEL" إلتر DH4 الأنحف في العالم.

كما عملت المؤسسة على جعل منتجاتها المصنعة في الجزائر تخضع لمعايير الجودة مع التكنولوجيا المتقدمة، وهو المنتج المعتمد والمعترف به من قبل المستهلك الجزائري، وقامت شركة ايريس بتصدير منتجاتها إلى الجارة ليبيا، المتمثلة في غسالات وثلاجات وشاشات وتلفاز جزائرية الصنع.

وبذلك فرضت ايريس نفسها في السوق الجزائرية بعدما حققت نسبة نمو تتراوح ما بين 45% و50% وفضلا عن التطور المستمر في رقم أعمالها².

¹ - www.condor.dz

² - www.iris-sat.dz

خلاصة الفصل.

ترتبط المتغيرات الاقتصادية الكلية بالجزائر ارتباطا وثيقا بتقلبات أسعار النفط، حيث أن هذه الأخيرة وكما ذكرنا سابقا تتأثر بجملة من العوامل غير المستقرة، وذلك ما يجعل الاقتصاد الوطني معرضا لمختلف الأزمات والاختلالات، وبذلك تعتبر زيادة الإيرادات الوطنية خارج قطاع المحروقات ضرورة حتمية، خاصة في ظل الظروف الراهنة، حيث تعرف أسعار النفط انخفاضا مطردا، وإذا كانت الزراعة والصناعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال تعتبر البدائل المتاحة للنهوض باقتصاد الجزائر، فإن السياحة تبقى من بين البدائل المهمة في ذلك.

الفصل الثالث:

اقتصاد السياحة

كبديل تمويل

في الجزائر

تمهيد:

تعتبر المقومات الطبيعية والمادية أحد أهم عناصر الجذب السياحي لأي بلد، والجزائر من البلدان التي يحتوي على العديد من هذه المقومات كالموقع الاستراتيجي الهام والمناخ المتنوع والمعالم التاريخية والحضارية التي تعبر عن تاريخ هذا البلد وطاقات إيواء ما يؤهلها لأن تكون قبلة سياحية. إن تطوير القطاع السياحي في الجزائر من شأنه زيادة نسبة الناتج المحلي الاجمالي وتحسين ميزان المدفوعات كما يؤدي الى تخفيض نسب البطالة وتحسين مستوى المعيشي.

ولقد قامت الجزائر بتشجيع الاستثمار في هذا المجال من أجل جعل الجزائر بلدا سياحيا وفقا لشروط التنمية المستدامة، لذلك وضعت إستراتيجية تمثلت في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 لأجل تطبيق تنمية سياحية مستدامة.

و عليه فمن خلال هذا الفصل سوف نقوم بإبراز الإمكانيات الطبيعية للجزائر والمؤشرات السياحية في الجزائر، ومساهمة السياحة الجزائرية في الاقتصاد الوطني، وفي الأخير سنتناول كل من المعوقات السياحية والمجهودات المبذولة للنهوض بهذا القطاع بالجزائر.

المبحث الأول: واقع السياحة في الجزائر

الجزائر من الدول المغاربية التي تتوفر على امكانيات سياحية متنوعة مما يجعلها مؤهلة للنهوض بهذا القطاع إذا ما توفرت الجدية الكافية لتطوير الأنماط السياحية كالسياحة الصحراوية والجبلية و سياحة الشواطئ.

المطلب الأول: الإمكانيات السياحية في الجزائر.

أولا: الإمكانيات الطبيعية والجغرافية.

1) الموقع الجغرافي: تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية لحوض المتوسط، وتحتل مركزا محوريا في المغرب العربي وإفريقيا والبحر المتوسط بفضل طابعا الجغرافي حيث تعد القلب النابض للمغرب العربي والبوابة الإفريقية المطلة على أوروبا والبحر الأبيض المتوسط تقدر مساحتها ب: 2381741 كلم² بشرط ساحلي يقدر ب 1200¹.

2) المناخ: تتميز الجزائر بمناخ متغير ومتقلب ويمكن تصنيفه كما يلي:

- المناخ المتوسطي، المناخ شبه قاري، المناخ الصحراوي.

3) التضاريس: تمتلك الجزائر جملة من التضاريس المتباينة، حيث نجد في الشمال سهول التل الجزائري (متيجة، وهران، عنابة)، ثم حزام جبلي نجد فيه جبال الشلليا بالأوراس، لالا خديجة، إذ يمكن استغلا هذه التضاريس لتنمية السياحة الجبلية، حيث تملك هذه المناطق خاصية الجذب السياحي من روعة الطبيعية وكثافة الغابات وكذا الثروة الحيوانية، ونجد أيضا جنوب الأطلس الصحراوي يحتوي على عدة واحات تتميز بغابات النخيل والكثبان الرملية والهضاب الصخرية، ونجد كذلك منطقة الأهقار بولاية تمنراست والتي تحظى بأهمية كبيرة في التراث الطبيعي للجزائر².

كما تتمتع السياحة الجزائرية بمجموعة من الحضائر الوطنية نذكر منها³:

- الحظيرة الوطنية للقالا والتي تتربع على 78 ألف هكتار، وتقع في أقصى الساحل الشمالي الشرقي للبلاد وتضم ثلاث محميات تحتوي على 50 نوع من الطيور.
- حظيرة جرجرة ومساحتها 18500 هكتار وتقع في قلب الأطلس التلي.

¹-وزارة السياحة والصناعة التقليدية.

²-نفس المرجع.

³-بن رجم محمد خميسي، واقع السياحة الجزائرية، الإمكانيات والمعوقات، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي بعنوان: المفاولالية ودورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر، يومي 09، 08 أكتوبر 2015، جامعة قالمة، ص 12.

- حظيرة الطاسيلي ومساحتها 100 ألف هكتار وتقع في أقصى جنوب الوطن وهي مصنفة كتراث عالمي.
- حظيرة بلزمت في باتنة تحتل مساحة 600 هكتار.
- حظيرة تازا في جيجل 300 هكتار.
- حظيرة بجاية أو حظيرة قورايا مساحتها 100 هكتار.

4) **الحمامات المعدنية:** هناك العديد من الحمامات المعدنية موزعة عبر أنحاء الوطن، حيث بينت دراسات المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية وجود 202 منبع للمياه المعدنية والحموية والتي يتركز أغلبها في الشمال وتتميز بخصائص علاجية مؤكدة. كما سمحت التحاليل الفيزيائية تحديد خصائص كل منبع من حيث نسبة المعادن والفوائد العلاجية حيث تميز أربعة أنماط للمنابع¹:

- منابع المياه ذات حرارة منخفضة؛
 - منابع مياه ذات حرارة متوسطة؛
 - منابع مياه ذات حرارة مرتفعة؛
 - منابع مياه ذات خصائص علاجية.
- وصنف حسب طبيعتها الكيميائية كما يلي:
- 185 مورد لمياه معدنية ذات أهمية محلية.
- 11 مورد لمياه معدنية حرارية ذات أهمية وطنية.

ثانيا: المقومات الحضارية والتاريخية

تعتبر الجزائر من الدول التي تمتلك إرثا تاريخيا وحضاريا، تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ مروراً بمختلف المراحل التاريخية لهذا البلد، والذي يتميز بتنوع حضاراته ومواقعه الأثرية، ومن أهم المواقع التاريخية والحضارية نذكر ما يلي:

1) **قلعة بني حماد:** وهي من المواقع التي بنيت في 1007م على يد حماد من بلكين وتقع شمال ولاية مسيلة وهي إحدى رموز الدولة الإسلامية بالجزائر ويوجد بها الكثير من الكنوز والمعالم الأثرية أهمها: المسجد الكبير ومصلى قصر المنار والذي يعتبر أصغر مسجد في العالم بالإضافة إلى القصور الممتدة على مساحة 50 كلم².

¹ - عوينات عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 143.

² - حمود بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص 104.

(2) **موقع الطاسيلي:** والذي يعد من أهم المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية، ويعود تاريخ هذا الموقع إلى 6000 سنة قبل الميلاد وتحلى أهمية في حفرياته التي كشفت عن بقايا الحيوانات والنباتات التي كانت تعيش في المنطقة.

(3) **المتاحف:** تزخر الجزائر بتشكيلة هامة من المتاحف والتي تعد من أهم المقومات التاريخية، ونذكر منها: (متحف سيرتا بقسنطينة، متحف باردوا، متحف زبانة بوهران، متحف هيون بعنابة، المتحف الوطني للمجاهد بالجزائر العاصمة).

(4) **موقع تيمقاد:** والذي يعود تاريخه لأكثر من 1000 سنة، وقد كان يعرف باسم تاموقاديو إذ يعد من أهم المواقع الأثرية في الجزائر ويوجد في ولاية باتنة.

(5) **وادي ميزاب:** يتميز بقيمة جمالية محاطا بخمسة قصور ذات طابع صحراوي.

(6) **حي القصبة:** والذي يعد من أهم المعالم الهندسية في المنطقة الوسطى، شيد في وقت الحضارة العثمانية أما الجزائر العاصمة فهي تزخر بالكثير من المعالم التاريخية مثل "دار عزيزة"، وهي قصر بني في العهد العثماني، "مسجد كتشاوة"، "المسجد الكبير".

بالإضافة إلى التراث الثقافي والشعبي والمنتجات التقليدية وصناعة الزرابي.

كل هذه الإمكانيات الحضارية والتاريخية التي تتمتع بها الجزائر، تستدعي ضرورة المحافظة عليها واستغلالها من أجل النهوض بالأتماط السياحية المرتبطة بهذا المنتج السياحي.

ثالثا: المقومات المادية.

(1) **النقل:** إن التطور الحاصل في شبكات النقل والمواصلات بمختلف أنواعها ساهم في ترقية النشاط السياحي في العالم، وبالنسبة للجزائر وفي سبيل تحقيق تنمية سياحية فإنه يتم بذل مجهودات كبيرة من أجل تطوير قطاع المواصلات، ويمكن ذكر ما تم إنجازه في الجزائر ضمن هذا القطاع والذي يتم استغلاله في النشاط السياحي فيما يلي:

- **النقل الجوي:** تملك الجزائر مجموعة من المطارات منها: 13 مطار دولي و 08 مطارات وطنية و 14 مطار جهوي موزعة عبر التراب الوطني. وينشط في السوق الجزائري للطيران المدني 21 شركة طيران منها 19 أجنبية وهي كالتالي: ¹

¹-وزارة النقل

الخطوط التونسية، الخطوط الملكية المغربية، الخطوط الجوية الليبية، مصر للطيران، مؤسسة الطيران، العربية السورية، طيران الإمارات، الخطوط الملكية الأردنية، الخطوط الجوية العربية السعودية، الخطوط الجوية القطرية، الخطوط الجوية التركية، الخطوط الجوية الفرنسية، إقفل ازور، الجوية المتوسطية، ايطاليا، طيران مالطا، ايبيريا، شركة فيولينغ، جيت اير الطيران، لوفتهانزا وشركتان جزائريتان هما:

✓ **شركة الخطوط الجوية الجزائرية:** وهي شركة ذات أسهم رأسمها يقدر ب: 43.000.000.000 ، 00دج، وهي الشركة التي تملك أكبر حصة سوقية في سوق الطيران المدني في الجزائر، يتكون أسطولها الجوي من 50 طائرة، وتغطي الشركة 37 خط دولي عبر العالم في كل من: أوربا، الشرق الأوسط، إفريقيا وأمريكا الشمالية، بالإضافة إلى 28 مطار داخل التراب الوطني.

✓ **شركة الطاسيلي:** تم إنشاؤها في مارس 1988 ، وهي شركة نشاطها الأساس ي مرتبط بالشركة البترولية سوناطراك ومختلف فروعها، ليشمل نشاطها فيما بعد الطيران المدني. تملك الشركة أسطول جوي يتكون من 12 طائرة، حيث تغطي أربعة خطوط دولية كلها في فرنسا، و 14 مدينة جزائرية.

✓ **النقل البحري:** تمتلك الجزائر تملك شبكة مينائية تتكون من أحد عشر ميناء، خمسة منها مخصصة لنقل المسافرين وهم: ميناء الجزائر العاصمة، ميناء وهران، ميناء عنابة، ميناء بجاية وميناء سكيكدة. وتعد الشركة الوطنية للنقل البحري للمسافرين (Algérie Ferries) الشركة الوحيدة المسؤولة عن النقل البحري للمسافرين في الجزائر، تمتلك أسطولا يتكون من أربعة سفن هي: الجزائر 2 ، طارق ابن زياد، طاسيلي 2 وسفينة إليروس. وتغطي الشركة ثلاثة مدن أوربية: مارسيليا، أليكانت، برشلونة.

- **النقل البري:** يبلغ طول الشبكة الطرقات في الجزائر أكثر من 118000 كلم تتوزع كما يلي: 21

○ **الطرق الوطنية:** 30000 كلم؛

○ **الطرق الولائية:** 26626 كلم؛

○ **الطرق البلدية:** 62100 كلم.

- **النقل بالسكك الحديدية:** تعد الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية الشركة الوحيدة المسؤولة عن نقل المسافرين من خلال القطار، حيث تتوفر على شبكة من السكك الحديدية بطول 4573 كلم تغطي 217 محطة متمركزة أغلبه في شمال البلاد.

(1) **الاتصالات:** عرفت سوق تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الجزائر تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، خاصة بعد تحرير هذا القطاع سنة 2000 ودخول متعاملين جدد في السوق، حيث يقدم خدمات الاتصال للهواتف

الحمولة كل من: شركة موبيليس، دجيزي وأريديو. أما بالنسبة لخدمة الانترنت فقد شهدت أيضا دخول العديد من المتعاملين الخواص في هذا المجال، وإطلاق خدمات الجيل الثالث والجيل ADSL وقد أدى ذلك إلى زيادة عدد مستخدمي هذه الخدمة خاصة بعد إدخال نظام الرابع للهواتف النقالة، التي ضاعفت استغلال مختلف الوسائط التكنولوجية، على غرار الهواتف الذكية واللوائح اللمسية.

المطلب الثاني: السياحة الجزائرية ضمن المخططات التنموية

بعد حصول الجزائر على استقلالها وجدت نفسها أمام هياكل سياحية ضعيفة وغير قادرة على تلبية الطلب السياحي، مقارنة مع ماتملكه الجزائر من امكانيات ومقومات سياحية، حيث ركزت السياسة المنتهجة بعد الاستقلال على قطاعات دون أخرى، أعطت أولوية لكل من الصناعات المصنعة والقطاع الفلاحي وقطاعي الصحة والتعليم، ورغم أن القطاع السياحي لم يحظ باهتمام كبير آنذاك، إلا أن الدولة حاولت ادماج القطاع السياحي في جملة من المخططات التنموية والتي يمكن إنجازها في ما يلي¹:

- **المخطط الثلاثي 1967-1969:** تم برمجة القطاع السياحي خلال هذا المخطط، وخصصت له 282 مليون دينار جزائري كاستثمارات سياحية، بغية إنجاز 13.081 سرير، وفي هذا المخطط تم التركيز على السياحة الشاطئية، إذ خصص له 6795 سرير، في حين السياحة الصحراوية خصص لها 1818 سرير فقط.
- **المخطط الرباعي الأول 1970-1973:** الهدف الرئيسي من هذا المخطط هو رفع قدرات الإيواء لتصل الى 35000 سرير، وخصص له غلاف مالي يقدر ب: 700 مليون دينار جزائري، كما أعطيت الأهمية لانجاز المشاريع المتبقية من المخطط السابق بنسبة 60%. فضلا عن القيام بما يلي:
 - إعادة تهيئة نادي الصنوبر البحري والفنادق الحضرية؛
 - تنمية السياحة في تبازة وبلاد القبائل،
 - تخصيص ميزانية 120 مليون دينار لانجاز ثمانية حمامات معدنية.
- **المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:** خلال هذا المخطط تضاعفت كمية الاستثمارات المخصصة للقطاع السياحي مقارنة بالمخطط السابق، من أجل متابعة عملية التهيئة السياحية غير المنجزة خلال الفترة

¹-عوينات عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 73.

السابقة والشروع في انجاز منشآت إضافية، حيث خصص له غلاف مالي يقدر ب: 1500 مليون دينار جزائري، وخلال هذا المخطط بلغت الإنجازات حوالي 7960 سرير فقط أي: بنسبة 31.84%.

● **المخطط الخماسي الأول 1984-1980:** هدف المخطط للوصول إلى طاقة إيواء تقدر ب: 50.880 سرير، وخصص لذلك غلاف مالي يقدر ب: 3400 مليون دينار جزائري، بالإضافة إلى العمل على تطوير السياحة الداخلية.

● **المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:** أدركت الحكومة أهمية السياحة في هذا المخطط، وبذلك قامت ببرمجة عدة مشاريع سياحية بغلاف مالي يقدر ب 1800 مليون دينار جزائري، بيد أنّ الميزانية اللازمة لإنجازه تقدر 3500 مليون دينار جزائري.

وقد تميزت هذه الحقبة خاصّةً بأختيار مداخل المحروقات واحتياطات الصرف ممّا أدّى بالسلطة السياسية آنذاك إلى محاولة الاعتماد على السياحة خاصّةً الخارجية قصد تعويض الضرر الناتج عن أزمة المحروقات، وقد تركزت السياسة المتبعة بالإضافة إلى مناطق التوسع السياحي على إعادة تنمية المناطق الصحراوية (الهقار، الطاسيلي) وبالفعل حققت هذه السياسة نتيجة مرضية، حيث أنّه في سنة 1989 بلغ عدد السياح 1.2 مليون سائح مع ارتفاع قدرة الاستقبال إلى 425000 سرير ساهم فيها القطاع الخاص ب22460 سرير أي بنسبة 48%، واستكمالاً لنفس السياسات جاءت البرامج الحكومية لتؤكد على مكانة السياحة في اقتصاديات الدولة الحديثة، فتعزّز القطاع بنصوص جدّية استهدفت تقليص دور الدولة وفتح المجال واسعا أمام الخوصصة والاستثمار والاعتماد على مفاهيم جديدة مثل الخوصصة، الترويج وتحسين الخدمات.

● **البرنامج الحكومي 1990-2010:** إنّ تدهور الوضع الأمني مع بداية التسعينات على الصعيدين الداخلي والخارجي، أحدث سقوطاً حراً في سوق السياحة وذلك بنسبة 70 % وذلك لأنّ هذا القطاع مرهون بقوة الأحداث السياسية والأوضاع السائدة. واستمرّ الوضع في التدهور وانخفض عدد السياح إلى 18000 سائح كما تقهقر رقم الأعمال بنسبة 70% سنة 1991.

ومن أهمّ النقاط الواردة في البرامج الحكومية نجد¹:

¹ - بجاوي هادية، السياحة والتنمية بالجزائر، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة باتنة، الجزائر، ص

- البرنامج الحكومي (1996): أكد هذا البرنامج على ضرورة تخلي الدولة عن دورها الاحتكاري وعلى ضرورة إدماج السياحة في اختيار إستراتيجية اقتصادية ملائمة لمتطلبات هذه الفترة، كما أوضح أنّ كلّ التحوّلات الواجب إجرائها على القطاع يجب أن تتمحور حول الخوصصة المتعلقة بالمؤسسات الفندقية عن طريق إجراءات التعاقد أو الملكية مما يسمح بتحسين خدمات هذه المؤسسات وإدماجها في الشبكات التجارية الدولية.

وقد تطرّق هذا البرنامج الحكومي أيضا إلى النقاط التالية:

- تطوير وتحسين وسائل ترقية مناطق التوسع السياحي.
- تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.
- استغلال الصندوق الخاص بترقية الجنوب.
- التركيز على توظيف العنصر الشاب في الجانب الخدماتي في قطاع السياحة.

- البرنامج الحكومي 2000: في هذا البرنامج الجديد تغيّرت النظرة إلى التطوّر السياحي، حيث أصبحت النظرة تقوم على عنصر جديد يتمثل في معاملة السياحة من زاوية كونها قطب اقتصادي ذو سياسة قطاعية خاصّة تتميز بوسائلها القانونية والتنظيمية ومواردها المالية المستقلّة، حيث حظي القطاع بغلاف مالي مقدّر بـ 455.80 مليون دينار جزائري أي بنسبة 0.023% من الميزانية العامّة للدولة.

وسعى منها للاستفادة من كل هذه السياسات القطاعية قامت الجهات المعنية بوضع مخطط قطاعي يدرس الأوضاع الحالية ويعطي تصوّرات للأفاق المستقبلية، وينطلق المخطط من الفرضية التالية، أنّ مهام الدولة تقتصر على:

- تنظيم الاستثمارات عن طريق صياغة أطر قانونية جامعة مانعة توجه هذه العملية وتحدّد الجهات المختصة بها.
- حماية الموارد وهو الفقرة الأساسية لمبدأ التنمية المستدامة والمنطلق الرئيسي لها من خلال المحافظة على العامل البيئي.
- تهيئة المحيط ونشير في هذا الصدد إلى التركيز على مناطق التوسع السياحي باعتبارها الفضاء الأولي لممارسة الأنشطة السياحية.

ثمّ جاءت عملية هيكلية القطاع والتي يمكن أن نتميّز فيها شقّين هما:

- هيكله القطاع من حيث التسيير الإداري والوصاية، والغرض منها الإطار الإداري العام لقطاع السياحة والوصاية عليه من الناحية القانونية والتشريعية.

- الهيكله من الناحية الاقتصادية، والتي كان المقصود منها تأطير النشاطات السياحية الموصوفة بالمنتجة أي بمعنى نقاط ظهور مردودية القطاع بشكل واضح سواء من حيث زيادة الدخل الوطني أو من حيث كثافة النشاطات، ويمكن حصر هذا التنظيم في الشكل التالي:

- الديوان الوطني للسياحة.

- مراكز التكوين.

- الوكالة الوطنية للترقية السياحية.

- المركز الوطني للدراسات السياحية.

- اللجنة الوطنية لتسهيل النشاطات السياحية.

- الدواوين المحليّة للسياحة.

- الجمعيات المهنية.

وبالإضافة إلى عناصر التنظيم هذه فقد أوجدت عناصر أخرى وضعت خصيصا لتسيير القطاع الفندقي مثل: ONAT - ATA - SONATOUR - SONATHERM ثمّ حلتّ هذه المؤسسات لاستبدالها بمؤسسات التسيير السياحي الجهوية.

ورغم هذه السياسات إلا أنّ القطاع السياحي لم يستطع اكتساب ميزة تجعله يتميّز وينافس البلدان الأخرى في هذا المجال، حيث:

- لم يوفرّ قطاع السياحة للجزائر مكانة في السوق الدولية، ولا صورة وجهة سياحية مقبولة.

- مساهمة القطاع في امتصاص البطالة تكاد تنعدم.

- أسعار الخدمات غير متوائمة مع نوعية الخدمات.

ولهذا كان لا بدّ من اختيار طريقة تسيير قادرة على إعادة الاعتبار لهذا القطاع وجعله عاملا فعّالا في الاقتصاد الوطني، وهكذا جاءت برامج إعادة الهيكلة والتي ارتكزت على عملية الخوصصة باعتبار ميدان السياحة من أكثر الميادين مواتمة لهذا الإجراء.

وتهدف الخوصصة في السياحة الجزائرية إلى:

- خوصصة كلية للتسيير.
 - خوصصة شبه كلية لرأس المال.
 - خوصصة الاستثمارات المستقبلية.
- وحتى تتحقق الأهداف المرجوة منها يجب أن تتشكل الخوصصة من الخطوات التالية:
- اقتراح عينات من المؤسسات المعنية بعملية الخوصصة كمرحلة أولى.
 - بعد تجريب العينات تستكمل المؤسسات الأخرى كل على حسب صحتها المالية.

وتعتبر هذه الخطوة الأخيرة من عملية الخوصصة، مرحلة حساسة حيث تمثل دراسة لرد فعل المستثمرين ومؤشّر لمدى اقتناعهم بهذه السياسة الجديدة في ميدان السياحة، كما تهدف إلى ترميم المؤسسات الموجهة للخوصصة في المرحلة التالية.

ويهدف الاستثمار في القطاع السياحي إلى الرّفْع من قدرات الاستقبال وتحسين الخدمات لا سيّما الفندقية منها، كما أنّه عادة ما تتولّى البنوك التجارية تمويل العمليات الاستثمارية، غير أنّ التحوّلات التي عرفها الاقتصاد الجزائري والاتفاقيات المبرمة مع المؤسسات الفندقية الدّولية خفضت من نسبة الاستثمار العمومي لأنّ المشكل العويص الذي يعاني منه تمويل الاستثمار عن طريق البنوك هو عدم توفير القروض الطويلة المدى لا سيّما في المجال السياحي باعتبار أنّ المؤسسة الفندقية لا تؤتي فوائدها إلّا بعد 06 سنوات من بداية استغلالها.

لكنّنا نلاحظ أنّ هذه السياسات الاستثمارية لم تبدّ نجاعتها في الميدان السياحي وذلك بسبب:

- عدم ملائمة طريقة التمويل لطبيعة الاستثمار السياحي فمقارنة بدول أخرى (تونس، المغرب، مصر) تأخذ الدولة على عاتقها تمويل التهيئة والأراضي المخصّصة للاستثمار وطرحها للسوق وبأسعار مدروسة، بينما سبّب غياب سياسة تهيئة وتمويل خاصّة بالجزائر

- عدم ملائمة طريقة التمويل لطبيعة الاستثمار السياحي، فمقارنة بدول أخرى (تونس، المغرب، مصر) تأخذ الدولة على عاتقها تمويل التهيئة والأراضي المخصصة للاستثمار و طرحها للسوق وبأسعار مدروسة، بينما سبب غياب سياسة تهيئة وتمويل خاصة بالجزائر في بقاء الحركة الاستثمارية، 290 مشروع استثماري مجمد وتسجيل جل المشاريع الاستثمارية خارج مناطق التوسع السياحي، كما بقي طلب السلسلة العالمية الفندقية "أبو نواس" دون رد بسبب نفس المشكل، بينما استثمرت هذه الأخيرة في تونس وبلغت مؤسساتها 24 فندقا.

- مشكل البنوك التي تمنح سوى القروض القصيرة المدى، بينما من إحدى الخاصيات الرئيسية للمردودية السياحية هو امتدادها على 05 سنوات، فبناء مؤسسة فندقية يتطلب مدة زمنية تتراوح بين السنتين والثلاث سنوات بالإضافة إلى التجهيز والتأطير ثم طرح المنتج بشكله النهائي في السوق الاستهلاكية، فمحمل التكلفة الزمنية يتعدى مدة تسديد القرض القصير المدى الممنوحة.

وتحتاج الجزائر، التي تعاني من قلة الفنادق وتستقبل مليون سائح سنويا، معظمهم من المغتربين الذين يعيشون في الخارج ويعودون إلى الجزائر لقضاء العطل والاحتفالات، إلى إستراتيجية جديدة لإعادة إطلاق قطاع السياحة.

وقد كانت السياسات السابقة تهدف إلى عدة أهداف أهمها:

أ- الأهداف النوعية: وتتمثل في:

* تنمية الثروات الطبيعية والثقافية الحضارية للجزائر.

* تحسين مستوى الخدمات لتحسين صورة الجزائر في الخارج و طرح المنتج السياحي الجزائري في الأسواق التجارية العالمية.

* تلبية طلبات الفرد الجزائري التي في تزايد مستمر.

* اشتراك السياحة في امتصاص البطالة.

ب- الأهداف الكمية: وتتمثل في:

* الرفع من قدرات الاستقبال وذلك على مرحلتين:

- ما بين 2001 و 2005 بلوغ زيادة قدرة الاستقبال ب20000 سرير، وهذا ما لم يتحقق.

- ما بين 2006 و 2010 بلوغ زيادة قدرة الاستقبال ب20000 سرير، أي بلوغ سنة 2010 120000 سرير إجماليا.

المطلب الثالث: المؤشرات السياحية في الجزائر

أولا: تطور طاقات الإيواء السياحي.

عرفت طاقات الإيواء السياحي تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة، وذلك بعد انتهاء جملة من الإجراءات والمخططات من أجل النهوض بالقطاع السياحي ككل، ذلك من خلال تحسين ظروف الاستثمار فيه، والجدول الموالي يوضح لنا تطور طاقات الإيواء السياحي في الجزائر للفترة (2000-2014)

الجدول رقم12: تطور طاقات الإيواء السياحي للفترة (2000-2014)

الوحدة: سرير

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القطاع العام	28589	28589	23541	25650	20485	21435	21435	21435
القطاع الخاص	34761	34197	44343	47140	58475	58622	60683	60373
المجموع	67087	66523	72567	77473	82024	82808	84869	84559
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
القطاع العام	17955	17955	15597	15597	18613	18613	18613	
القطاع الخاص	65511	67563	71184	72420	72410	74313	74744	
المجموع	86642	88694	92377	94021	96898	98804	99605	

المصدر: المكتب الوطني للإحصائيات، تاريخ الاطلاع: 2017/05/12

يتضح لنا من خلال الجدول أن طاقات الإيواء السياحي بمعيار عدد الأسرة والقطاع للفترة (200-2014) قد شهدت تطورا كبيرا، حيث انتقلت طاقات الاستقبال الإجمالية من حوالي 67 ألف سرير سنة

2000 لتبلغ قرابة 92.377 سرير سنة 2010، وواصلت طاقات الإيواء تطورها ونموها لتبلغ حوالي 100.000 سرير في أواخر 2014، كما يوضح لنا الجدول التطور الكبير الحاصل في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام والتي شهد تراجعاً ملحوظاً في هذه الفترة بحوالي 10.000 سرير، كما حقق القطاع الخاص نمواً بلغ 6.94% سنة 2010، و5% سنة 2012.

ثانياً: الليالي السياحية.

تتمثل الليالي السياحية في مدة الإقامة التي يقضيها السياح في الفنادق للبلد المضيف طيلة رحلاتهم السياحية، والتغير في الليالي السياحية يتغير طردياً مع معدل تغير السياح الوافدين، أما بالنسبة للجزائر فهي تنسم بالمحدودية وذلك تماشياً مع حجم الطلب السياحي الضعيف وهذه نتيجة حتمية لعدم قدرة المنتج السياحي الجزائري على المنافسة في السوق السياحية الدولية، وعن تطور الليالي السياحية في الجزائر نوضحها كما يلي:

الجدول رقم 13: تطور الليالي السياحية في الجزائر 2005-2014

الوحدة: ليلة سياحية

السنوات	إجمالي الليالي السياحية	ل.س. لغير المقيمين	ل.س. للمقيمين
2005	4.705.637	483.332	4222305
2006	4905216	528591	4376625
2007	5119940	573855	4546085
2008	5346543	595747	4750796
2009	5645828	674456	4971372
2010	5939334	754103	5185231
2011	6329472	845367	5484105
2012	6640181	936631	5703550
2013	6921234	994266	5926968
2014	7053744	838712	6215932

المصدر: المكتب الوطني للإحصائيات، تاريخ الاطلاع: 2017/05/30

من خلال الجدول نلاحظ التطور البطيء في الليالي السياحية الإجمالية في الفترة (2005-2014) حيث بلغ عددها حوالي خمسة ملايين ليلة سياحية سنة 2006 لتبلغ 7.05 مليون ليلة سياحية سنة 2014 أما بالنسبة للسياح الأجانب فقد تضاعف عدد الليالي السياحية في الفترة (2005-2014) حيث وصلت إلى: 8.4 مليون ليلة سياحية من إجمالي الليالي السياحية، وبالنسبة للمقيمين فقد تطورت من 4.2 مليون ليلة سياحية سنة 2005 إلى 6.2 مليون ليلة سنة 2014، ويعود هذا التباطؤ كما سبق وذكرنا إلى عدم قدرة المنتج السياحي الجزائري على المنافسة في الأسواق الدولية

ثالثا: الطاقات الفندقية.

تمثل القدرة الاستيعابية للوحدات الفندقية وكل المؤسسات المعدة لاستقبال السياح القادمين إلى الدولة السياحية المضيفة وتعد الطاقات الفندقية إحدى أهم المؤشرات الرئيسية التي بواسطتها يتم قياس مدى تقدم القطاع السياحي في بلد معين والجزائر تعد من بين الدول التي عرفت تطورا في هذا المؤشر ويمكن توضيح ذلك في الجدول الآتي:

الجدول رقم 14: توزيع الطاقات الفندقية في الجزائر حسب التصنيف (2005-2011)

الوحدة: فندق

السنوات	*5	*4	*3	*2	*1	غير مصنف	المجموع
2005	13	23	76	69	57	867	1105
2006	13	54	145	155	97	670	1134
2007	13	54	145	157	97	674	1140
2008	13	53	142	160	99	680	1147
2009	13	57	152	148	101	680	1151
2010	13	39	77	72	58	893	1152
2011	13	64	66	74	58	915	1184

المصدر: المكتب الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول نلاحظ أنه في سنة 2011 قدر عدد الفنادق المصنفة في الجزائر 269 فندق من إجمالي 1184 فندق، أي: ما يمثل 22.72% من إجمالي الفنادق فيما بلغ عدد الفنادق الغير مصنفة حوالي

915 فندق أما بالنسبة للفنادق المصنفة فإن نسبة التطور فيها كانت ضعيفة نوعا ما خاصة بالنسبة للفنادق 5 نجوم والتي لم تتغير منذ سنة 2005.

رابعا: عدد السياح الوافدين إلى الجزائر.

تطور هذا المؤشر بشكل إيجابي في الجزائر خاصة في الآونة الأخيرة، حيث تزايد عدد السياح الوافدين إلى الجزائر بفض النظر عن جنسياتهم، حيث بلغ عدد السياح سنة 2011 حوالي 3.7 مليون سائح، أما بالنسبة لسنة 2012، فقد بلغ 3.9 مليون سائح أي بمعدل نمو قدر ب 5.24 % والجدول التالي يوضح تطور تدفق الوافدين إلى الجزائر.

الجدول رقم 15: تطور تدفق السياح للجزائر للفترة (2011-2014)

الوحدة: السائح.

معدل التطور	2014	2013	معدل التطور	2012	2011	
0.24%	401073	402028	9.53%	384148	350713	غير المقيمين
1.32%	37772511	3717343	4.80%	3575355	3411637	المقيمين
-	4173584	4119371	5.24%	3959503	3762350	المجموع

المصدر: المكتب الوطني للإحصائيات، تاريخ الاطلاع، 2017/05/04

حيث نلاحظ من خلال الجدول ارتفاعا معتبرا في عدد السياح غير المقيمين بالجزائر، حيث بلغ معدل التطور بين سنتي (2011-2012) حوالي 9.53% وبالنسبة للمقيمين فقد بلغ معدل التطور في نفس الفترة 4.80%، أما بالنسبة لسنتي (2013-2014) فقد شهد تدفق السياح تراجعاً خاصة بالنسبة لغير المقيمين، حيث بلغ عددهم 402028 سائح سنة 2013 مقابل 401073 سائح سنة 2014، أي بمعدل تطور سلبي -0.24%، كما تراجع معدل التطور بالنسبة للمقيمين من 4.80% سنتي (2011-2012) إلى 1.32% سنتي (2013-2014)، وتعود أهم أسباب ارتفاع هذا المؤشر إلى الاستقرار الأمني في الجزائر وكذا الإمكانيات السياحية التي تزخر بها المنطقة، والاضطرابات الأمنية التي شهدتها دول الجوار خاصة سنتي (2011-2012).

المبحث الثاني: مساهمة السياحة الجزائرية في تمويل الاقتصاد الوطني .

تسعى الجزائر منذ زمن طويل إلى التحول من بلد مصدر للسياح إلى بلد مستقبل لهم، ولكن أحداث العنف التي شهدتها البلاد منذ بداية سنة 1992 م وعوامل أخرى أعاقت بلوغ هذه الطموحات وفي ضوء التحسن النسبي في الجانب الأمني والاجتماعي بدأت السياحة الجزائرية تستعيد عافيتها، في هذا المبحث سوف نتطرق إلى كيفية مساهمة السياحة في إيرادات الدولة، وفي الناتج المحلي الإجمالي وفي ميزان المدفوعات وفي التشغيل.

المطلب الأول: مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات.

تعتبر السياحة إحدى المصادر المهمة للعملة الصعبة وتقاس أهمية السياحة الاقتصادية من خلال تأثيرها في ميزان المدفوعات داخل الدولة من خلال حصيلة الميزان السياحي، والذي يمثل قيدا مزدوجا لحركة السياحة الصادرة والواردة ويعبر عنها بالإيرادات السياحية والتي تؤثر في الجانب الدائن من الميزان، ونفقات السياحة والتي تؤثر في الجانب المدين ويمكن توضيح تأثير ميزان المدفوعات في الجزائر عن طريق رصيد الميزان السياحي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 16: ميزان السياحة في الجزائر (1999-2014)

الوحدة مليون دولار

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	204	2005	2006
الإيرادات	80	102	100	111	112	179	184	215
النفقات	250	193	194	248	255	341	370	381
*الرصيد	-170	-91	-94	-137	-143	-162	-186	-166
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات	219	325	266	219	208	196	230	258
النفقات	377	469	457	574	502	428	410	611
*الرصيد	-158	-117	-191	-355	-294	-232	-180	-353

المصدر: المكتب الوطني للإحصائيات، تاريخ الاطلاع: 2017/05/05

نلاحظ من خلال الجدول التطور المستمر لكل من النفقات والإيرادات بنسب متفاوتة مع بقاء رصيد الميزان السياحي يعاني من عجز طيلة الفترة (1999-2014)، أي أن المبالغ المنفقة من طرف الجزائريين على السياحة في الخارج أكبر بكثير من المبالغ المحصل عليها كالإيرادات سياحية من الأجانب الوافدين إلى الجزائر، حيث سجل الميزان السياحي عجزا ب 355 مليون دولار سنة 2010 و 353 مليون دولار سنة 2014.

ويمكن انجاز أهم أسباب ارتفاع النفقات السياحة وضعف إيرادات فيما يلي:

- ضعف نوعية المنتجات السياحية والخدمات المقدمة؛
- طاقات الإيواء غير كافية و رديئة؛
- عجز كبير في تسويق وجهة الجزائر داخل وخارج البلد؛
- خدمات مرتفعة بالنسبة للمحليين؛
- نقص في تكوين المستخدمين في المؤسسات السياحية.

المطلب الثاني: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي.

تشير إحصائيات المجلس العالمي للسياحة إلى أن متوسط مساهمة السياحة في الناتج الإجمالي العالمي تصل إلى حوالي 10%¹، أما بالنسبة للجزائر فمساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جدا كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 17: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1999-2014).

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
PIB%	1.8	1.8	1.8	1.8	1.7	1.6	1.7	1.6
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
PIB%	1.5	1.5	1.6	1.5	1.4	1.4	1.5	1.5

المصدر: المكتب الوطني للإحصائيات، تاريخ الاطلاع: 2017/05/05

¹ -حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تنمية الاقتصاد الوطني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2015، ص 102.

حيث يوضح لنا الجدول المساهمة المحتملة للقطاع السياحي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي حيث نلاحظ أن نسبة المساهمة لم تتعد 1.8%، وتراوح بين (1.4% و 1.8%) طيلة الفترة (1999-2014) ويعود ضعف مساهمة هذا القطاع أساسا إلى إهماله وعدم تنميته اقتصاديا منذ الاستقلال وكذا عدم اهتمام الدولة بالسياحة لاعتمادها على قطاع المحروقات بشكل أساسي، وذلك عكس الدولة العربية غير النفطية كالمغرب، تونس، البحرين والتي تصل نسبة مساهمة السياحة في ناتجها المحلي ما يقارب المتوسط العالمي أو يفوقه¹.

المطلب الثالث: مساهمة السياحة في التشغيل.

تعتبر السياحة مصدرا هاما لخلق مناصب شغل والتوظيف حيث يعتبر القطاع السياحي من أهم القطاعات التي تساعد على الحد من البطالة حيث توفر مناصب شغل مباشرة كالعمالة المتخصصة في النقل، الإرشاد السياحي وغيرها وأخرى غير مباشرة تابعة للقطاعات التي تمد السياحة باحتياجاتها من السلع والخدمات والجدول الموالي يوضح لنا مدى مساهمة السياحة في توفير مناصب الشغل.

الجدول رقم 18: مساهمة السياحة في التشغيل.

الوحدة: ألف عامل

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد المشتغلين	82	95	98	103	165	172	180	185
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد المشتغلين	182	192	213	220	224	256	261	327

المصدر: المكتب الوطني للإحصائيات، تاريخ الاطلاع: 2017/05/05

يتضح لنا من الجدول أعلاه تطور مساهمة السياحة في خلق مناصب الشغل في هذا القطاع حيث تطورت من 82 ألف منصب شغل سنة 2000 إلى 165 ألف منصب شغل سنة 2004 أي زيادة بنسبة 100% وواصل القطاع توفيره لمناصب الشغل ليتراجع نسبيا سنة 2008 إلى 182 ألف منصب، بعدما بلغ 185 في السنة التي

¹ - نفس المرجع، ص 103

سبقتها، وسجل القطاع سنة 2012 حوالي 224 ألف منصب شغل وتشير تقديرات وزارة السياحة بلوغ عدد المناصب 261 ألف مع نهاية 2014.

وحسب إحصائيات المجلس العالمي للسياحة والسفر فقد بلغ عدد المناصب التي وفرها القطاع حوالي 327 ألف منصب سنة 2015، ويتوقع أن يوفر القطاع حوالي 500 ألف منصب شغل بحلول 2026.

المبحث الثالث: معوقات السياحة والمجهودات المبذولة للنهوض بهذا القطاع بالجزائر

حاولت الجزائر القيام بتنمية القطاع السياحي وتنشيطه من أجل تدارك التأخير الحاصل في هذا القطاع الحساس ومحاولة تكييف العرض الوطني مع الطلب الداخلي والدولي، لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على معوقات السياحة وأهم المخططات والاستراتيجيات التي وضعتها الدولة للنهوض بهذا القطاع الحساس.

المطلب الأول: معوقات السياحة في الجزائر.

رغم الإمكانيات السياحية الهائلة في الجزائر والتي يمكن أن تجعل منها مقصدا سياحيا علميا وبديلا استراتيجيا لجزائر ما بعد المحروقات إلا أن مؤشرات القطاع السياحي في الجزائر تبقى بعيدة تمام البعد عن قيمة وأهمية تلك الإمكانيات التي تتوفر عليها ويعود ذلك لجملة من الأسباب جعلت القطاع السياحي يعاني قصورا في المساهمة الحقيقية والفعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية، فالشواهد تشير إلى أن مصدر كل المعوقات الوضع الأمني في الجزائر والذي تدهور منذ بداية تسعينات القرن الماضي، لكن لا يمكن اعتباره السبب الرئيسي لأنه وعلى الرغم من تحسن الوضع الأمني، لم يشهد القطاع تغيرا كبيرا ولا زال يعاني من صعوبات حالت دون النهوض به هذا من جهة ومن جهة أخرى عدم وجود إستراتيجية حقيقة واضحة والتي تعمل جعل هذا القطاع استراتيجيا وليس ثانويا، ويمكن الاعتماد عليه بشكل أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية، باعتباره من أهم مصادر العملات الصعبة ويمكن إجمال أهم المعوقات والصعوبات التي تواجه هذا القطاع في ما يلي:

- ضعف البنى التحتية والطاقات الاستيعابية للفنادق وعدم تنوعها؛
- غياب الثقافة السياحية عند المجتمع الجزائري، والتي يمكن أن تساهم بشكل فعال في تسويق المنتجات السياحية؛
- ضعف أداء القطاع السياحي يعود إلى ضعف الاستثمار في هذا القطاع منذ المخطط الثلاثي الذي جاء بعد الاستقلال، وما تبعه من مخططات أعطت الأولوية للصناعات الثقيلة على حساب قطاع الخدمات بصفة عامة والقطاع السياحي بصفة خاصة؛
- تأخر إنجاز المشاريع المقررة ضمن المخططات الوطنية وتراكمها بسبب سوء التسيير وهذا ما زاد من ضعف القطاع؛

- عدم وجود تمويل كافي للمشاريع الاستثمارية في المجال السياحي، رغم التحفيزات المقدمة من طرف الدولة لكنها بقت بعيدة عن المستوى المطلوب؛
- تدهور الأوضاع الأمنية، حيث تعد فترة التسعينات من القرن الماضي قد ساهمت في هذا الوضع المتردي والتأخر الذي شهده القطاع، كما ساهمت الإجراءات الأمنية التي اتخذتها الجزائر مؤخرا عبر حدودها في تراجع السياحة الصحروية؛
- مشكلة السياحة الموسمية التي تعاني منها المناطق السياحية، حيث يكاد ينعدم بها السياح خارج مواسم السياحة نتيجة لعدم تشجيع السياحة الداخلية؛
- غياب إستراتيجية التسويق السياحي للمنتجات خاصة على المستوى الدولي لاستقطاب السياح الأجانب . وعموما يبقى قطاع السياحة في الجزائر قطاعا ضعيفا، ومن خلال المؤشرات الاقتصادية التي تطرقنا إليها فإن مساهمة القطاع تبقى جد متواضعة ومحتشمة بالمقارنة مع الإمكانيات والمقومات المتوفرة والتي يجب الاهتمام بها حتى نجعل من قطاع السياحة قطاعا منتجا ومساهما في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2013 والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 .sd

قامت الجزائر بعدة مجهودات لنهوض بالقطاع السياحي الذي واجه عدة صعوبات تمثلت هذه الجهود في المخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2013 والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية sdat 2025 ومن خلال هذا المطلب سوف نعرض أهم مجاءات به.

أولا: مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2013.

مع بداية 2000 تمت صياغة إستراتيجية حول تطوير قطاع السياحة آفاق 2013 في شكل وثيقة تحت عنوان: "مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2013"، أدخلت على هذا الأخير بعض التعديلات بالنظر للتطورات الجديدة الحاصلة على المستويين الداخلي والخارجي، قصد إعطاء الديناميكية لقطاع السياحة من خلال:

- تحديد الاختيارات المستقبلية من أجل تمثين عقلائي للإمكانات التي تزخر بها البلاد وتفعيلها لتصبح الجزائر مقصدا سياحيا؛

- تحديد الأهداف النوعية والكيفية المنتظرة في آفاق 2013؛
 - تحديد التدابير والأدوات المعتمدة لتنفيذ البرامج المسطرة بهدف الشروع في إنشاء صناعة سياحية مستقلة
 - هذا التصور يستمد محتواه من المبادئ والاختبارات الأساسية التي جاء به القانون رقم 03_01 والمتعلق بالتنمية السياحية، مناطق التوسع السياحي واستعمال الشواطئ لأغراض السياحة.
- 1. الأهداف النوعية لمخطط أعمال التنمية المستدامة في الجزائر.**

تتمثل الأهداف النوعية التي تضمنها البرنامج الخاص بالتنمية المستدامة للسياحة فيما يلي¹:

- ترمين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية؛
- تحسين نوعية الخدمات السياحية والارتقاء بها إلى مستوى المنافسة الدولية؛
- تحسين صورة الجزائر السياحية وإحداث تغييرات في التصور الذي تحمله المتعاملون الدوليون اتجاه السوق السياحية الجزائرية؛
- تحسين آداءات قطاع السياحة من خلال الشراكة في التسيير؛
- إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية؛
- المساهمة في التنمية المحلية؛
- المحافظة على البيئة والفضاءات الهشة لتوسيع السياحة البيئية؛
- تلبية حاجات الطلب الوطني المتزايد باستمرار قصد تقليص عدد المتوجهين إلى الخارج ؛
- التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة بادماج مفهوم الديمومة في مجمل حلقة التنمية السياحية.

2. الأهداف الكمية للمخطط.

وتتمثل أهم الأهداف الكمية في ما يلي²:

أولاً: ترمين الاستثمار السياحي.

حسب البرنامج فإن الاستثمار السياحي امتد من 2004 إلى غاية 2013 وذلك عبر مرحلتين:

- 1) المرحلة الأولى من (2004-2007):** إذ تم إنجاز خلال هذه المرحلة حوالي 55 ألف سرير، وذلك باعتماد قيمة 1.5 مليون دينار جزائري للسرير، ووصلت الاستثمارات إلى غلاف مالي يقدر ب: 82.5 مليار دينار جزائري في نهاية هذه المرحلة .

¹ - عامر عيساني، مرجع سبق ذكره، ص115.

² - عوينات عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص278.

2) المرحلة الثانية من (2008-2013): اعتبرت المشاريع المقترحة إنجازها في هذه المرحلة من النوع المتوسط والرفيع، بحجم استثمار متوقع 150 مليار دينار جزائري لانجاز 60 ألف سرير أي بقيمة 2.5 مليون دينار لسرير.

ثانيا: رفع قدرات الاستقبال.

توقع وصول عدد الأسرة في آفاق 2013 هو 187 ألف سرير، أي بإضافة 72 ألف سرير التي تم إحصائها سنة 2002.

ثالثا: رفع التدفقات السياحية.

حسب البرنامج فإن المحصلة النهائية للتدفقات المنتظرة خلال سنة 2013 كانت حوالي 3.098.531 سائح.

رابعا: زيادة مناصب العمل.

عدد مناصب العمل التي تم إنشاؤها في نهاية سنة 2013 هو 57.500 منصب عمل مباشر و172.500 منصب عمل غير مباشر، ويتالي مجموع المناصب التي توصلت إليها عند نهاية هذه المرحلة هو 230 ألف منصب عمل.

خامسا: زيادة المداخيل من العملة الصعبة.

عدد المداخيل المتوقعة في نهاية المرحلة قدرت ب: 1.3 مليار دولار، وهذا باعتماد معيار الإنفاق المتوسط لكل سائح والمقدر ب 520 دولار.

3. المنتجات الواجب النهوض بها في إطار هذا المخطط.

تتمثل أهم المنتجات التي عمل المخطط على تنميتها في¹:

¹ - عامر عيساني، مرجع سبق ذكره، ص 118.

أولاً: السياحة الصحراوية.

إن هذا النوع من السياحة له خصوصياته، ويشكل في السنوات الأخيرة مؤهلاً معتبراً للتنمية السياحية الدولية نظراً لما يتميز به هذا المنتج، لذا فإن العملية الترويجية في الخارج يجب أن تتجه في المدى القصير نحو المناطق السياحية للجنوب الكبير والتي يمكن تحويلها إلى أقطاب جذب للسياح بشكل عام.

ثانياً: السياحة الشاطئية.

إن هذا النوع من السياحة لا بد أن يشكل في المدى الطويل الوجهة الأولى للتنمية السياحية في الجزائر، نظراً لطاقاته الكبيرة ووجود طلب داخلي كبير، باعتبار أن غالبية السكان المتمركزة في الشمال، إضافة إلى استفادة نسبة كبيرة من العطل الصيفية، فالإقامة في الشواطئ تشكل مقصداً جذاباً للمواطنين فعلى المستوى العالمي يشكل هذا المنتج ركيزة أساسية للنشاط السياحي، نظراً للتدفقات النقدية ولآثار الاقتصادية التي يحققها هذا المنتج فهو يمثل أكثر من 80% من الطلب السياحي للدولة.

ثالثاً: سياحة الأعمال والمؤتمرات.

إن هذا النوع من السياحة يعرف نمواً على المستوى الدولي ويشكل جزءاً معتبراً من إيرادات الدولة السياحية مثل: (فرنسا، إسبانيا.. وغيرها من الدول)، وهذا المنتج يتعين تنميته في بلادنا نظراً لتزايد كثافة النشاط الاقتصادي والاجتماعي من جهة، ونمو العلاقات مع الخارج من جهة أخرى.

رابعاً: السياحة الحموية والمعالجة بمياه البحر.

رغم توفر إمكانيات معتبرة، أكثر من 200 منبع حموي إلا أن طاقة الاستقبال لهذا النوع من السياحة تبقى جد ضعيفة ولهذا فإن تنمية هذا النوع من السياحة تعد ضرورة حتمية، لما لها من آثار سوسيواقتصادية، وكذا المساهمة في تحسين صحة المواطن وتخفيض نفقات الصحة العمومية.

خامساً: السياحة الثقافية.

إن الاتجاهات الحديثة للسياحة حسب الدراسات الإستشرافية المنجزة من طرف المنظمة العالمية للسياحة تؤكد على أن السياحة الثقافية ستشغل في العشرية القادمة مكانة هامة في العرض السياحي، حيث أن إمكانيات الجزائر في هذا الميدان تؤهلها لتطوير عرض سياحي ثري ومتنوع وتنافسي.

4. الإجراءات المتخذة لتطبيق برنامج التنمية السياحية المستدامة.

من الاجراءات المتخذة لتطبيق برنامج التنمية السياحية المستدامة دعم مختلف الاستثمارات السياحية، وتمثل أهم جوانب هذا الدعم في¹:

أولاً: التهيئة والتحكم في العقار السياحي.

إن التدابير الموصى بها في هذا الشأن هي إعداد مخطط توجيهي للتهيئة السياحية، والذي يشكل الأساس في تنفيذ إستراتيجية قطاعية عن طريق:

- الشروع في تحديد ودراسة والتصريح وإعادة التشكيل لمناطق التوسع السياحي؛
- مواصلة الدراسة لمائة منطقة توسع وموقع سياحي؛
- التنازل عن طريق التراضي عن القطع الأرضية المتواجدة داخل مناطق التوسع السياحي لفائدة الوكالة الوطنية للتنمية السياحية وذلك لغرض تهيئتها ووضعها تحت تصرف المستثمرين؛
- إنجاز أشغال التهيئة القاعدية لسبعين منطقة توسع سياحي؛
- تخصيص موارد مالية لفائدة الصندوق الخاص لدعم الاستثمار السياحي بقدر 640 مليون دينار سنويا.

ثانياً: تأطير وتمويل المشاريع السياحية.

ويتعلق الأمر ها بتكييف طريقة التمويل وفقاً للخصوصيات التي يتميز بها الاستثمار السياحي، وذلك من خلال

- ابتكار منتجات مالية ذات خصوصية مثل القروض فندقية وانشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمار السياحي؛
- دعم تمويل المشاريع السياحية وتخفيض الاستثمارات عن طريق تخفيض أسعار الفائدة على القروض الموجهة للاستثمارات السياحية.

ثالثاً: دعم التدريب والتكوين.

يعد التدريب والتكوين بالنسبة للموارد البشرية عنصراً محورياً في التنمية السياحية ويتم هذا من خلال:

- إعادة النظر في البرامج التكوينية بغرض تكييفها مع تطور الاحتياجات والتقنيات الحديثة لتسيير الأنشطة والخدمات السياحية؛

¹ - لحسين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص-ص 192-193.

- فتح فرع الاقتصاد السياحي بالجامعة مع توسيعه إلى ما بعد التدرج؛
- الحث على إنشاء مراكز جديدة لتكوين لمواجهة الطلب المتزايد.

رابعاً: دعم النوعية.

إن تدهور نوعية الخدمات السياحية المقدمة، يشكل اليوم إحدى جوانب الضعف الكبيرة للقطاع السياحي في الجزائر، لهذا وجب الاهتمام به ومنحه عناية خاصة من طرف السلطات العمومية، ثم إن الأعمال المقترحة لتحسين النوعية في هذا الجانب تتمحور حول:

- مواصلة عملية تنظيم ومراقبة النشاطات والهن في قطاع السياحة ؛
- توعية المتعاملين باللجوء إلى نظام منح شهادات النوعية المعتمدة في العالم والمعمول بها في ميدان السياحة المستدامة؛
- فتح مكاتب صرف دائمة على مستوى الموانئ، المطارات، والمدن السياحية خاصة بالجنوب.

خامساً: دعم الترويج السياحي.

إن هذه الوظيفة الإستراتيجية يجب أن تسخر لها كافة الجهود والإمكانات وعلى جميع مستويات الإنتاج السياحي، كما يجب أن تدعم وتتواصل من خلال المبادرة بالقيام بالنقاط التالية:

- إعداد مخططات متعددة القنوات الاتصال المؤسسي، حيث أن المخططات الاتصال المستقبلية يجب أن تكون قوية وهجومية وتهدف إلى سد العجز في مجال الترويج للمنتج السياحي في الجزائر؛
- إعداد دراسات الأسواق، وهذه المهمة يجب أن تأخذ مكانتها الطبيعية في لبرامج المقبلة للترويج والتسويق السياحي، ويجب أن تمتد لتشمل الشراكة والاستثمار، وذلك من أجل تدقيق الإيرادات ومناصب عمل القطاع؛
- تكثيف مشاركة القطاع في المعارض المتخصصة في الخارج ودعم التظاهرات الترويجية المحلية والخارجية.

ثانياً: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 sdat

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 sdat الإطار الإستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، وهو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية SNT لآفاق 2025 ثم إعداده سنة 2007 من قبل وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، بالتعاون مع اللجنة الفرنسية (odit France)، والتي قامت بكتابة

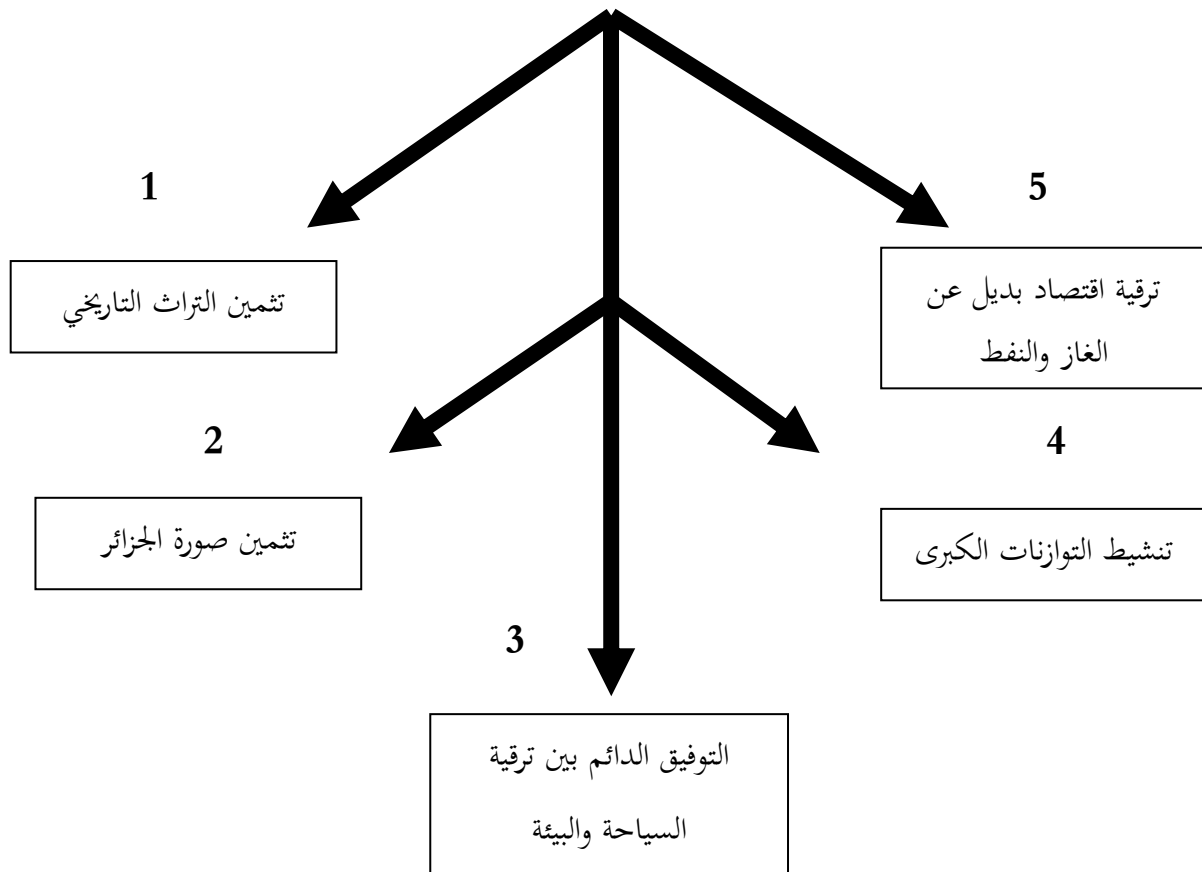
تقرير الخبرة حول النقاط والمحاور المرجعية لهذا المخطط، ويتضمن المخطط نظرة الحكومة الجزائرية للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الأفاق (على المدى القصير 2009، المتوسط 2015، الطويل 2025)،

كما يحدد وسائل وشروط تحقيقها، مع ضمان التوازن الثلاثي لكل من الفعالية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية وحماية البيئة، في إطار عملية التنمية المستدامة للعشرون سنة المقبلة، وبتالي فهذا المخطط يسعى لإعادة التنظيم السياحي والتحول والانتشار بما قصد الارتقاء بهذا القطاع إلى المرتبة الثانية في الأنشطة الاقتصادية المصدرة بعد المحروقات.

1. الأهداف العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية sdat 2025.

يهدف المخطط لتحقيق جملة من الأهداف العامة نوضحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 03: يوضح الأهداف الخمسة للمخطط sdat 2025



المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية sdat 2025 تشخيص وفحص السياحة الجزائرية وزارة التهيئة

الإقليمية البيئية والسياحية، جانفي 2008، ص 24.

يوضح لنا الشكل أعلاه الأهداف العامة التي يسعى المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة تحقيقها حيث يمكن إنجازها فيما يلي:

- ترقية القطاع السياحي والنهوض به وجعله محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي، وذلك من خلال جعل السياحة بديل حقيقي للمحروقات؛
- تحسين صورة الجزائر، وتحسين سمعة السوق السياحي الجزائري، من أجل جعله سوق رئيسي وهام على المستوى الدولي؛
- تحقيق نوع من الانسجام بين القطاع السياحي والقطاعات الاقتصادية الأخرى؛
- حماية الموروث الثقافي والتاريخي والمساهمة في التنمية المحلية؛
- المحافظة على الموارد وتنميتها من خلال الإستغلال الأمثل لها وجعلها مورد دائم بصفة فعالة في التنمية السياحية.

2. الأهداف المادية والكمية للمخطط.

حدد المخطط التوجيهي جملة من الأهداف المادية والنقدية وذلك وفق مراحل حيث يتوقع أن يصل عدد السواح لسنة 2025 إلى 11 مليون سائح كما يلي:

أولا: الأهداف المادية للمرحلة الأولى 2015/2008.

هدفت الجزائر لإستقبال 2.5 مليون سائح في مطلع 2015 لذلك قدر عدد الأسرة المطلوب توفيرها 75.000 سرير من النوعية الجيدة وقد تم تحديد هذه الأرقام بالاعتماد على الأرقام المحققة من طرف الدول الجوار، وتنقسم إلى 40.000 سرير وفق المقاييس الدولية منها 30.000 من الطراز الرفيع في المدى القصير جدا و 10.000 سرير إضافي في المدى المتوسط وهذا على مستوى الأقطاب ذات الأولوية التي يتوقع أن تمثل نصف قدرة الاستقبال، كما افترض أن توفر هذه الاستثمارات 400.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر و 91.600 مقعد بيداغوجي¹.

¹ - المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية sdat 2025 تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص22.

ثانيا: الأهداف النقدية للمرحلة الأولى. 2008/2015.

تم تقدير الأموال الضرورية لتحقيق مختلف الاستثمارات التي تدمج الجزائر في السوق السياحية الدولية سواء كانت استثمارات عمومية أو خاصة ب: 2,5 مليار دولار أمريكي، كما تم تقدير الاستثمار الإجمالي العمومي والخاص المادي والغير مادي المتمثل في الهياكل القاعدية، تهيئة المناطق الطبيعية والاتصال ب 60000 دولار أمريكي منها 55.000 دولار أمريكي على استثمارات مادية و5.000 دولار أمريكي على استثمارات غير مادية، ومن أجل توفير 40.000 سرير التي يعتزم وضعها في الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، وتوقع أن يزيد المبلغ المخصص لهذا الاستثمار عن 2,5 مليار دولار على مدى سبع سنوات لآفاق 2015، أي بقيمة 350 مليون دولار أمريكي سنويا، كما يمكن أن، يتجاوز هذا المبلغ 1 مليار دولار أمريكي¹.

الجدول رقم 19: خطة الأعمال بالأرقام للفترة (2007-2015)

السنة	2015	2007	المعامل
عدد السياح	2.5	1.7	X1.47
عدد الأسرة	75.000	84869	159869x1.8
الناتج المحلي الإجمالي	3	1.7	X1.3
الحصيلة بالملايين	1500 إلى 2000	215	X 7 a 9
التشغيل	400.000	200.000	X 2
الأماكن البيداغوجية للتكوين	91.600	51.200	142.800

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية sdat 2025 تشخيص وفحص السياحة الجزائرية وزارة التهيئة الإقليمية البيئية والسياحية، جانفي 2008، ص22.

¹- نفس المرجع، ص22.

المطلب الثالث: آليات إنعاش السوق السياحي في الجزائر (الديناميكيات الخمسة للنهوض بالقطاع السياحي)

حسب ماجاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 فإن طرق إنعاش سريع ومستدام للسوق السياحي الجزائري تكمن في ما يلي:

أولاً: مخطط وجهة الجزائر.

تعاني الجزائر اليوم فيما يتعلق بصورتها من بعض الذهنيات السلبية التي تشوه صورتها كنفص الأمن والأمان، الفوضى والانغلاق الفكري، كما تعاني أيضا من سوء السمعة وغيابها من الصورة السياحية العالمية وأيضا من غياب الاستثمار السياحي، لذا وجب على الجزائر اختيار طريقة مدروسة وفعالة من أجل تحسين صورتها على الصعيد السياحي، حتى تتمكن من تثبيتها كوجهة سياحية كاملة وتنافسية¹.

حيث يجب على الجزائر تحسين صورتها وذلك من خلال توفير جو حسن وملائم للسياح والتركيز على أصالة المعالم والتراث، بالإضافة إلى تسهيل الدخول إلى الجزائر وتقديم كل التسهيلات اللغوية والتركيز على التنوع الثقافي، حتى تتمكن من تثبيتها كوجهة سياحية كاملة وتنافسية أبرز ملامحها الأصالة، الابتكار والنوعية وعليه يجب تعزيز وجهة الجزائر بالتموقع بالصورة على مستوى الأسواق المطلوب المحافظة عليها، والفئات السكانية المستهدفة، ففي المرحلة الأولى يجب منح الأولوية للأسواق الواعدة المطلوب المحافظة عليها مع حصر المنتج والفروع الواجب تطويرها، وكذا تحديد الأهداف الأساسية لهذه الأسواق.

ويهدف مخطط وجهة الجزائر إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها²:

1. أولاً: تطوير وزيادة قدرة السياحة على المساهمة في الاقتصاد الوطني وذلك يعتمد على:

- القدرة التنافسية والأداء؛
- العدالة الاجتماعية؛
- تشمين الهوية والتراث الوطني؛
- إقامة شراكات وطنية ودولية.

¹ - نفس المرجع، ص 26.

² - نفس المرجع، ص 32.

2. تعيين الجزائر كوجهة رئيسية في المغرب، والمنطقة المتوسطة، من أجل جعل الجزائر وجهة متميزة وفريدة وذلك يعتمد على.

- تمييز الخاصيات التنافسية والاستفادة منها: الصحراء، الموروث والمواقع؛
- تعزيز الجاذبية العامة للبلاد؛
- استعادة الثقة.

3. التمرکز في الفروع والأسواق الهامة وذلك من خلال.

- التكيف الدائم للعرض حسب الطلب؛
- معرفة طلبات الزبائن لمعرفة أقسام السوق، وتشخيص تطور دوافع المستهلكين؛
- تشجيع بروز الأقطاب السياحية للامتياز.

ثانيا: الأقطاب السياحية للامتياز.

القطب السياحي هو تركيبة من العرض السياحي للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بمختلف التجهيزات والأنشطة السياحية، بالتعاون مع أنشطة ومشاريع التنمية المحلية¹، ويستجيب لطلب السوق ويتمتع بالاستقلالية، وتعدد الأقطاب يدمج المنطق الاجتماعي، الثقافي الإقليمي والتجاري، مع الأخذ بعين الاعتبار توقعات طلبات السوق، وقد تم تحديد مجموعة من الأقطاب سياحية ذات الأولوية في الفترة (2008_2015) وتمثل في²:

- القطب السياحي للامتياز شمال شرق ويضم: عنابة، الطارف، قالمة، سكيكدة، سوق أهراس، تبسة، يتربع على مساحة 80 ألف كلم²، عدد السكان 3.5 مليون نسمة، ويتضمن القطب سلسلة من الفنادق الجديدة 85 فندق 79 منها للقطاع الخاص، طاقة إيواء 5876 سرير، بالإضافة إلى القرى السياحية التي توفر 7378 سرير.

- القطب السياحي لامتياز شمال وسط ويضم: الجزائر، بومرداس، بليدة، شلف، عين دلفة، مدينة، تيزي وزو، بجاية، يتربع على مساحة 33 ألف كلم²، عدد السكان 11 مليون نسمة، يشهد القطب إنشاء ثلاث مدن

¹ - بوعزيز ناصر، عادل سعدو، مجلات وآليات تنمية القطاع السياحي في الجزائر في ظل مخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي بعنوان: المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر، يومي 08، 09 نوفمبر 2015، جامعة قالمة، ص 09.

² - لمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 sdat تشخيص وفحص السياحة، مرجع سبق ذكره، ص- ص21-23.

جديدة توفر 230 ألف منصب عمل، 41 ألف فندق توفر 3166 سرير، 11 قرية سياحية توفر 70540 سرير.

● القطب السياحي للامتياز شمال غرب ويضم: مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غليزان، يتربع على مساحة 35 ألف كلم²، عدد السكان 6 مليون نسمة، يضم القطب 4 قرى سياحية توفر 2092 سرير.

● القطب السياحي للامتياز جنوب شرق ويضم: بسكرة، غرداية، المنيعه، الوادي، مساحة القطب 160 ألف كلم²، عدد السكان 1.5 مليون نسمة، 26 فندق توفر 2092 سرير.

● القطب السياحي للامتياز للجنوب غرب: أدرار، تميمون، بشار، مساحة القطب 603 ألف كلم²، عدد السكان 900 ألف نسمة، 21 فندق يوفر 1317 سرير، قرية سياحية توفر 912 سرير.

● القطب السياحي للامتياز للجنوب الكبير طاسيلي، إليزي، جنات، يقع في إليزي، المساحة 248.618 كلم²، عدد السكان 40 ألف نسمة، فندق يوفر 150 سرير.

● القطب السياحي للامتياز للجنوب الكبير ويضم: الهوقار تمنراست، ولاية تمنراست، المساحة 456.200 كلم²، يقطن به حوالي 137.175 نسمة، فندق يوفر 225 سرير.

ثالثا: مخطط الشراكة العمومية الخاصة.

في وقتنا الحالي لا يمكن تصور تنمية سياحية دائمة دون وجود تعاون فعال بين القطاعين، العم والخاص، ويمكن التحدث عن الشراكة العمومية الخاصة عندما يتحرك المتعاملون العموميون والخواص سوية للاستجابة للطلب الجماعي للمنتجات السياحية، وذلك من خلال تقسيم الموارد والأخطار حيث تندرج السياحة ضمن المقاربة التواصلية بين القطاعات والشراكة العمومية_الخاصة¹، والتي توصل الشبكة السياحية من طرف إلى آخر وليتحقق ذلك لا بد من²:

- جعل بوابات الدخول إلى التراب الوطني أكثر جاذبية (موانئ، مطارات، القنصليات..)
- تحسين الخدمات القاعدية في المواقع السياحية والقرى السياحية للامتياز؛
- تسهيل الوصول إلى المواقع السياحية والقرى السياحية للامتياز؛

¹ - لمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية sdat 2025 تشخيص وفحص السياحة الجزائرية وزارة التهيئة الإقليمية البيئية والسياحية، جانفي 2008، ص 50.

² - نفس المرجع، ص 52.

- صيانة الثروة الطبيعية والبيئية؛
 - تحسين النوعية بالتكوين المستمر والدائم؛
 - تعميم السياحة لتشجيع الخدمات النوعية السريعة.
- حيث يسعى مخطط الشراكة العمومية الخاصة إلى وصل الشبكة السياحية وجعلها منسجمة، وهنا يتعلق الأمر بتبني إستراتيجية التجميع بربط الشركاء وللوصول إلى ذلك لا بد من:
- الدخول إلى المنافسة بطريقة شفافة، وتجنب الطرق الملتوية؛
 - إيجاد شراكة بين مختلف الفاعلين والعاملين في شبكة الانتاج وتوزيع المنتج السياحي (أصحاب الفنادق، المطاعم، المنشطين، ...)
 - ربط المستثمرين بالصيرافة والمختصين في المالية وذلك من أجل إعداد مشاريع مربحة وقابلة للاستمرار؛
 - العمل على إنشاء مجموعات المصالح العمومية (الناقلين، أصحاب الفنادق، الرحلات، ...) من أجل العمل على مواجهة المنافسة الأجنبية.
- بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في عملية التنمية السياحية في الجزائر وذلك لما يتمتع به هذا القطاع من كفاءة في الإدارة وخبرة الاستثمارية وقدرة تنافسية تؤدي إلى توفير السلع والخدمات السياحية بأسعار تنافسية، إضافة إلى ما يملكه القطاع الخاص من رأس مال وهذا ما يؤثر بشكل فعال في تطوير السياحة في الجزائر وتنويع مصادر الدخل، حيث يعتبر مكملا للدور الحكومي.

رابعاً: مخطط الجودة السياحية.

يهدف لتحقيق جملة من الأهداف¹:

- تحسين النوعية وتطوير العرض السياحي؛
- منح رؤية جديدة للمحترفين؛
- حث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات نوعية؛
- نشر صورة الجزائر وترقيتها كوجه نوعية؛
- ضمان الميزة التنافسية للبرامج البيداغوجية وتأهيل المؤطرين البيداغوجيين لمدارس السياحة؛
- إعداد مقاييس الامتياز للتربية والتكوين السياحي؛
- الابتكار واستخدام تكنولوجيا الاتصال في مخطط النوعية السياحية.

¹، نفس المرجع، ص75.

خامسا: مخطط تمويل السياحة.

يسعى هذا المخطط إلى تعظيم العائد الاستثماري من وراء صناعة السياحة، وخاصة الربح الداخلي، وذلك ما يتطلب إيجاد دعم ومرافقة الدولة في جميع العمليات، ويتعلق محتوى مخطط تمويل السياحة بجملة من النقاط نوجزها في ما يلي:

- مرافقة المستثمرين وأصحاب المشاريع، ومساعدتهم باتخاذ القرارات المتعلقة بتقدير المخاطر وتمويل العتاد؛
- تخفيف وتبسيط إجراءات منح القروض البنكية؛
- إعطاء أسعار فائدة تفضيلية ومناسبة؛
- تمديد مدة القرض.

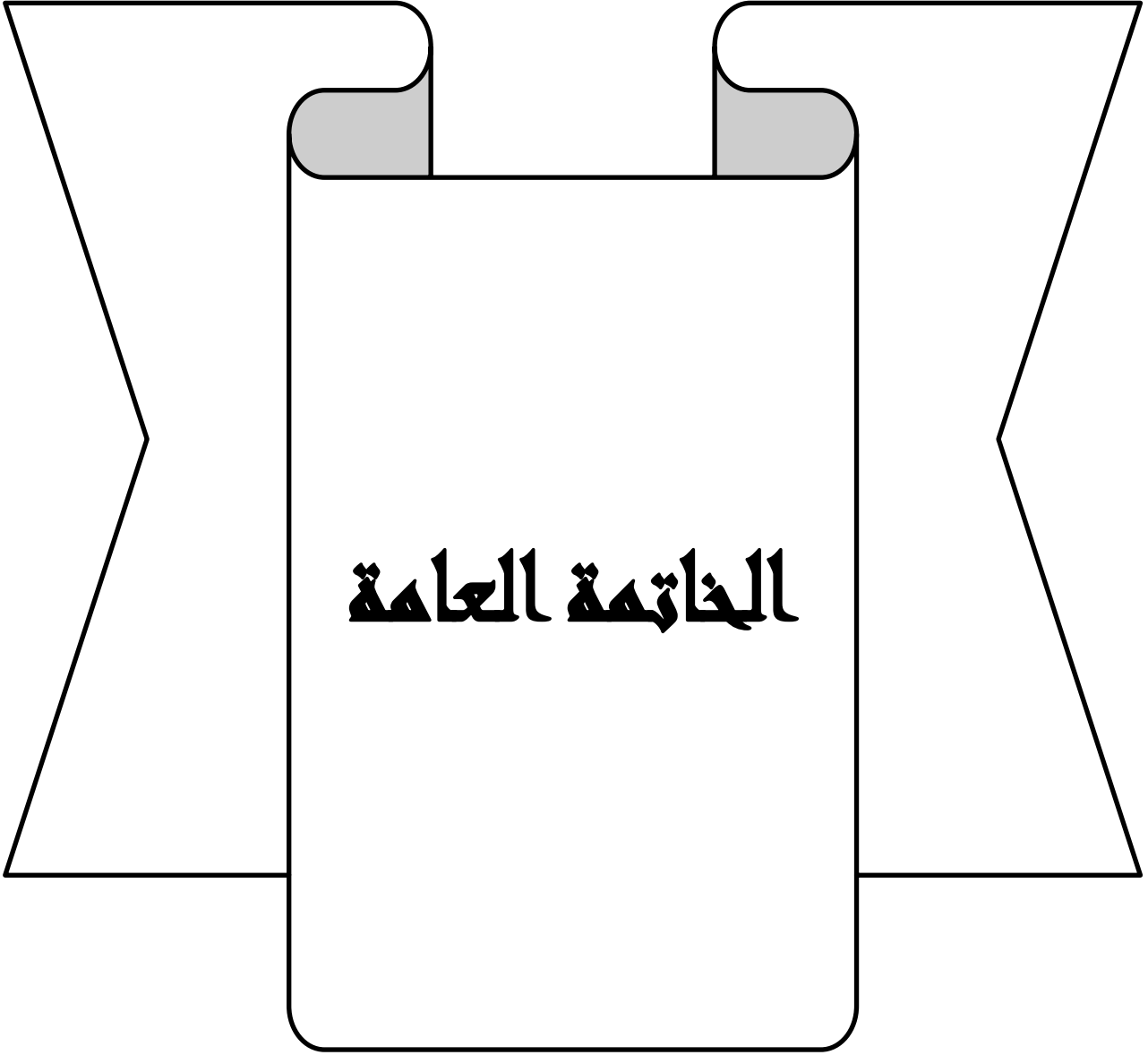
كما يهدف هذا المخطط إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي¹:

- حماية ومرفقة المؤسسة السياحية الصغيرة والمتوسطة؛
- ضمان وتجنب توقف المشاريع السياحية وإفلاسها؛
- جذب وحماية كبار المستثمرين الوطنيين والأجانب.
- تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي باللجوء إلى الحوافز الضريبية والمالية؛
- تسهيل التمويل البنكي للنشاطات السياحية، وخاصة الاستثمار في إطار بنك الاستثمار (في قيد الدراسة على مستوى الحكومة).

¹ - نفس المرجع، ص 79.

خلاصة الفصل.

رغم امتلاك الجزائر لإمكانيات ومقومات سياحية، قد تجعل منها مقصدا سياحيا عالميا، إلا أن القطاع السياحي في الجزائر لم يرتقي بعد إلى المستوى الذي يكفل بلوغ الأهداف المرجوة منه، لذلك لابد من السهر على حسن تنفيذ ومتابعة المخططات والاستراتيجيات الوطنية في مجال السياحة وخاصة المخطط التنموي sdat 2025 والذي يناقش مسائل تطوير وعصرنة القطاع السياحي لترقيته وجعله محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي وبديلا حقيقيا للمحروقات.



الخاتمة العامة:

من خلال هذا البحث يتضح أن السياحة في العصر الحالي هي صناعة متكاملة تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية لكثير من البلدان التي اهتمت بتنميتها، على عكس الجزائر و التي بالرغم من إدراجها للاستثمارات السياحية في الخطة الوطنية للتنمية، فإنها لم تحض بنفس القدر من الاهتمام مع القطاعات الأخرى، و يعود ذلك لطبيعة النموذج المنتهج و المتمثل في الاعتماد الصناعة البترولية، و بهذا بقي القطاع السياحي بعيدا كل البعد عن مثيله في الدول الأخرى، و هو ما انعكس سلبا كذلك على مساهمة القطاع في إيرادات الدولة و في خلق مناصب الشغل.

لقد تفتنت الجزائر في السنوات الأخيرة إلى أهمية السياحة وأدركت أنها ضرورة حتمية، فظهرت بعض المبادرات من السلطات العمومية للنهوض بالقطاع السياحي و تنميته . و قد تبنت السلطات العمومية لغرض النهوض بالسياحة في العشرية الأخيرة خطة امتدت إلى غاية 2010م، و ذلك مرورا بمرحلتين، إذ تعتبر المرحلة الأولى و الممتدة من 2001م إلى غاية 2005م مرحلة التحضير و التشجيع والتحكم في العقار السياحي، أما المرحلة الثانية من 2006م إلى 2010م فهي تعتبر مرحلة تقييم الإنجاز و البناء الفعلي لقطاع السياحة، و هي الخطة التي تعززت ببعض التعديلات لتقدم خطة أشمل عرفت ببرنامج التنمية لآفاق 2013م. كما ألحقت السلطات المسؤولة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025م و الذي يشكل الإطار المرجعي للسياسة السياحية، فموجبه تم تحديد الآفاق و وسائل بلوغها لجعل الجزائر بلد استقطاب للسياحة الدولية و جعل قطاع السياحة مساهما فعالا في عملية التنمية الاقتصادية، ما سيساعد على تحقيق تخفيض الاتكال على قطاع المحروقات و تنويع قاعدة الصادرات الجزائرية خارج هذا القطاع مستقبلا؛ ذلك أن الجزائر تتوفر على إمكانيات سياحية عظيمة إلا أن عدم الاهتمام بها خلال المسار التنموي حال دون الاستفادة منها و التعرف على مكوناتها محليا و دوليا، و إن تطور قطاع السياحة غاية من الممكن إدراكها ، فهي القطاع الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو القطاع الذي يمكن أن يسهم في تطوير القطاعات الأخرى، و المسألة تكمن في إعطاء السياحة مكانتها اللائقة بها في الجزائر. فالطريق المؤدية إليها لا تزال في بدايتها، و مع ذلك فالوصول إلى الهدف ليس مستحيلا إذا تكاثفت الجهود واستمرت على أن تسند المهمة إلى ذوي الكفاءات و الإرادة الجادة لتجسيدها انطلاقا من الإمكانيات المادية و البشرية و القيم الحضارية التي تزخر بها.

ومن خلال دراستنا تبينا لنا صحة الفرضية الأولى المتمثلة في اعتبار القطاع السياحي بديل للقطاع المحروقات لأن القطاع السياحة يمكن أن يكون بديلا للقطاع المحروقات من خلال تطويره وتنميته وجعله مورد من موارد الاقتصاد.

أما الفرضية الثانية المتمثلة في وجود بعض البدائل التمويلية وهي الزراعة التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة والصناعات الغذائية وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات تساهم أيضا في تمويل الاقتصاد من خلال ما تدره من عائدات حتى ولو كانت ضئيلة ولكنها ليست ببدائل تمويلية في الوقت الحالي وهذا ما يثبت خطأ هذه الفرضية.

ضعف البنى تمثل أحد التحديات التي تواجه السياحة الجزائرية ولهذا يجب الاعتناء بها لأنها تعد ضرورة ملحة للقيام بأي نشاط سياحي ، من شبكة طرقات ووسائل اتصال فعالة و خدمات ذات كفاءة، و ماء وكهرباء وصرف صحي و توفير الأمن ، فلا بد أيضا من توفير تسهيلات في الإقامة والإطعام و الشرب و خدمات النقل السياحي و غيرها، و متطلبات النشاط السياحي ذات النوعية الجيدة والأسعار التنافسية مقارنة بالمناطق الأخرى، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

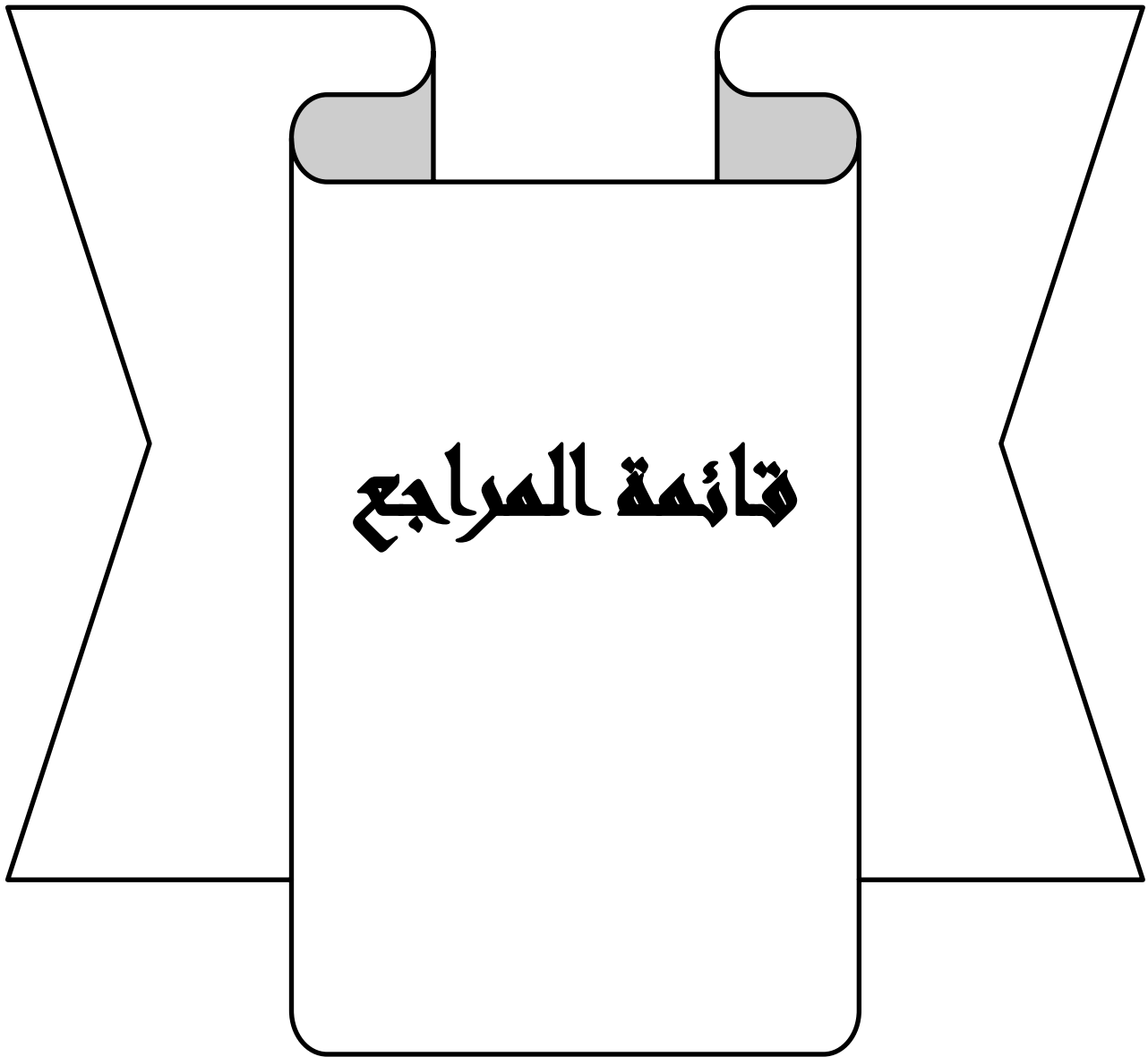
النتائج :

- تعتبر السياحة اليوم صناعة متكاملة تتميز باتساع أنشطتها و تعدد أنواعها، و ما يميزها أيضا أنها كنشاط اقتصادي تؤثر على الكثير من قضايا التنمية خاصة الاقتصادية منها في العديد من الدول التي تهتم بها؛
- يتميز القطاع السياحي بالعديد من الخصائص و من بينها خاصيتي المرونة و الحساسية تجاه جميع أنواع المتغيرات (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، دينية ثقافية، أمنية... الخ) سواء في البلدان المستقبلة أو المصدرة للسياح، و تتمثل أهم هذه المتغيرات في مستوى أسعار الخدمات السياحية و الدخل المتاح للأفراد، مدى توفر العرض السياحي و مستوى الخدمات السياحية، المستوى الثقافي و الأمني، و كذا عدد و هيكل السكان، حرية التجارة في الخدمات و مختلف السياسات خاصة الاقتصادية منها المتبعة في البلدان المصدرة و المستقبل للسياح؛
- رغم التحسن المسجل في الطلب السياحي الوافد إلى الجزائر، لكنه يبقى ضعيفا مقارنة بالطلب المحقق في دول أقل إمكانات من الجزائر و مقارنة بحجم الطلب السياحي العالمي ككل؛
- يعاني قطاع السياحة في الجزائر من عدة نقائص و ضعف في برامج التنمية السياحية و ذلك ما عكسه ضعف مساهمة هذا القطاع في قضايا التنمية في الجزائر و الاتجاه المتزايد للجزائريين على السياحة في الخارج؛

- يعود ضعف الطلب السياحي الوافد إلى الجزائر لضعف العرض السياحي الجزائري و الخدمات المكملة له وغلاء الأسعار، بالإضافة إلى ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد؛
- هناك اهتمام كبير من طرف السلطات المسؤولة في الجزائر بتحسين و ترقية قطاع السياحة من أجل زيادة مساهمته في التنمية الإقتصادية .

التوصيات :

- إنعاش التسويق السياحي و تنظيمه بما في ذلك برامج التوعية الرسمية، و العمل على إدخال وسائل الاتصال و الإعلام الحديثة كالانترنت في العملية من أجل تحسين صورة الجزائر في الخارج و الترويج لها؛
- تنمية الصناعات الصغيرة و الحرفية ذات الطابع التراثي و تلك المرتبطة بشكل أساسي بدعم الصناعة السياحية، و تحديد المواقع المخصصة و الصالحة للاستثمار السياحي و العمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع بالأخص؛
- الاعتناء بالبنى التحتية من شبكة طرقات ووسائل اتصال فعالة و خدمات ذات كفاءة، و ماء وكهرباء وخدمات النقل السياحي و غيرها؛
- توسيع برامج التنمية السياحية الحالية و أهدافها و العمل على حسن تطبيقها ، مع التركيز على تنمية سوق سياحية داخلية ترضي رغبات السياح الجزائريين؛
- اعتبار التدريب و التكوين السياحي و نشر الوعي الثقافي و السياحي في أوساط المواطنين عناصر لازمة لعملية التنمية السياحية، و العمل على إنشاء المزيد من مراكز التدريب و التعليم السياحي الفندقية؛
- مراجعة الأسعار المطبقة للخدمات السياحة و من أهمها الأسعار المطبقة في الفنادق و أسعار النقل خاصة فيما يتعلق بالنقل الجوي و البحري؛
- تكثيف التواجد الأمني بالمناطق السياحية، مع تقليل الإجراءات الأمنية في التعامل مع السائح، والتركيز في خطط التسويق السياحي على عنصر التحسن الأمني المسجل؛
- تكثيف العمل لاستقطاب السائح العربي و التوجه نحو السوق العربية و تفعيل السياحة العربية البينية؛
- العمل على السيطرة على العوامل و المتغيرات المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر على الطلب السياحي بأنواعها، و التأثير عليها وفقا للاتجاه الذي يمكن من تنمية عدد السياح الداخلين للجزائر و التقليل من عدد الجزائريين المتوجهين للخارج.



- أ) كتب:
- كتب باللغة العربية:
- 1) أحمد فوزي ملوخية، التنمية السياحي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.
 - 2) أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، دار كنوز، مصر، 2007.
 - 3) إسماعيل محمد علي، مبادئ السياحة والسفر، مؤسسة الوراق، الأردن، 2000.
 - 4) الحمدان سهيل، الإدارة الحديثة للمؤسسات السياحية والفندقية، دار الرضا للنشر، الأردن، 2001.
 - 5) حمزة عبد الحليم درادكه، وآخرون، مبادئ السياحة، دار الإعصار العلمي، الأردن، 2016.
 - 6) حميد عبد النبي الطائي، أصول صناعة السياحة، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2006.
 - 7) خربوطلي صلاح الدين، الاقتصاد السياحي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، سوريا، 2000.
 - 8) شمسين نديم، مبادئ في السياحة، الجمعية الجغرافية السورية، سوريا، 2000.
 - 9) فؤاد رشيد سمارة، تسويق الخدمات السياحية، دار المستقبل الأردن، 2001.
 - 10) فوزية غربي، " الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر"، بيت النهضة للنشر، لبنان، 2010.
 - 11) ماهر عبد الخالق السيبي، مبادئ السياحة، مجموعة النيل العربية، مصر، 2001.
 - 12) ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة، دار الزهران، الأردن، 1997.
 - 13) ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة، دار الزهران، الأردن، 2008.
 - 14) محمد الصيرفي، التخطيط السياحي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.
 - 15) محمد عبيدات، التسويق السياحي، دار وائل لنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
 - 16) محمد عطا عمر، أثر الأعمال الإرهابية على السياحة، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية، سوريا، 2015.
 - 17) مروان سكر، مختارات من الاقتصاد السياحي، دار المجداوي، الأردن، 1999.
 - 18) وفاء زكي، دور السياحة في التنمية السياحية، المكتبة الجامعية الحديثة، مصر، 2006.
 - 19) يسرى محمد أبو العلا، "مبادئ الاقتصاد البترولي"، دار النهضة العربية، مصر، 1996.

• كتب باللغة الاجنبية:

- 1) Ahmed tessa. **Economie Touristique et Aménagement du territoire**. OPU. Alger.
- 2) STEPHEN WILIAMS ، **TOURISM GEOGRAPLY** ، ROUTLEDG ، FIRST EDITION ، UNITED STATES ، 2003.
- 3) YVESTINARD ، **LE TOURISME ECONOMIE ET MANAGEMENT** ، M CGRAW-HILL ، 1992 ، France.

(ب) مذكرات:

- 1) حمود بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.
- 2) حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تنمية الاقتصاد الوطني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2015.
- 3) رنجي أيمن، الخدمات السياحة وأثرها على السلوك المستهلك - دراسة حالة مجموعة من الفنادق الجزائرية-، مذكرة ماجستير، فرع الإدارة التسويقية، جامعة بومرداس، 2009.
- 4) زغبني نبيل، "أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوربي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة الجزائر، 2012.
- 5) عوينات عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحة SDAT 2025، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر(3)، 2013.
- 6) كوش خالد، أهمية السياحة في ظل التطورات الاقتصادية(حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، 2004، جامعة الجزائر.
- 7) موري سمية، "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010.

8) يحي سعيدي، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية/ حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2013.

9) يحيوي هادية، السياحة والتنمية بالجزائر، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة باتنة، الجزائر، 2011).

ج) مداخلات:

1) بن رجم محمد خميسي، واقع السياحة الجزائرية، الإمكانيات والمعوقات، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي بعنوان: المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر، يومي 09، 08 أكتوبر 2015، جامعة قلمة.

2) بن عبد العزيز سفيان، "مساهمة عوائد الصادرات النفطية في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي تحت عنوان: انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة "المخاطر والحلول"، يومي 07 و08 أكتوبر 2015، جامعة المدية.

3) بوعزيز ناصر، عادل سعدو، مجلات وآليات تنمية القطاع السياحي في الجزائر في ظل مخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي بعنوان: المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر، يومي 08، 09 نوفمبر 2015، جامعة قلمة.

4) الماحي ثريا، إستراتيجية المنافسة والإبداع في مؤسسات الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والمأمول، مداخلة أقيمت في المنتدى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، الشلف، نوفمبر 2010.

5) ودان بو عبدا لله "تأثير تغيير أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري" مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي تحت عنوان: انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة "المخاطر والحلول" يومي 07 و08 أكتوبر 2015 جامعة المدية.

د) المجالات:

1) عبد الرزاق مولاي لخضر، وآخرون، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، . المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد4، جوان 2016.

2) محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرياح، الجزائر، العدد 10، 2012.

- (3) الهاشمي بن واضح، مساهمة قطاع خدمة الهاتف النقال في الناتج المحلي الاجمالي، 2003-2014، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 14 / 2015.
- هـ) المواقع الالكترونية:
- (1) بنك الجزائر، على الخط ، www.bank-of-algeria.dz
- (2) المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية sdat 2025 تشخيص وفحص السياحة الجزائرية وزارة التهيئة الإقليمية البيئية والسياحية، جانفي 2008.
- (3) www.condor.dz
- (4) www.iris-sat.dz
- (5) وزارة السياحة والصناعة التقليدية.
- 6) http://www.ministeretransports.gov.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=52&Itemid=73&lang=ar
- 7) الديوان الوطني للإحصائيات، WWW.ONS.DZ
- 8) http://www.bank-ofalgeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm
- 9) www.amf.org.ae/ar/jointrep

ملخص:

على اعتبار أن السياحة أحد الأنشطة الهامة التي تقوم عليها اقتصاديات كثير من الدول فقد قمنا بتسليط الضوء في هذا البحث لمعرفة مدى قدرة القطاع السياحي على إعطاء حركة نمووية للاقتصاد الوطني الجزائري و بذلك تمحورت الإشكالية تتمحور حول المكانة التي يحتلها هذا القطاع في الصادرات من السلع والخدمات الجزائرية و معرفة نسبة الميزان السياحي و دوره في ميزان المدفوعات بصفة عامة سواء بالإيجاب أو السلب، كما قمنا بإلقاء الضوء على مساهمة القطاع السياحي في حل مشكلة البطالة و مدى قدرته على استيعاب اليد العاملة و التي تؤدي بدورها إلى تحسين المستوى معيشي للأفراد. كما تهدف الدراسة إلى معرفة المعوقات التي تواجه القطاع السياحي بالجزائر و آفاق السياحة بالجزائر و ذلك بوضعها للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لعام 2025.

الكلمات المفتاحية: السياحة، التنمية السياحية، الإيرادات سياحية.

Résumé:

Le tourisme est considéré comme l'une des activités les plus importantes pour l'économie de nombreux pays, notamment dans le cadre de la décadence des ressources fossiles. Nous avons tenté dans cette modeste recherche de déterminer l'aptitude du secteur touristique à donner un nouveau souffle au développement de l'économie algérienne, notre problématique était centré sur la mesure de la place occupée par ce secteur dans les exportations de biens et services algériens et de déterminer la proportion de la balance du tourisme ainsi que le rôle que ce dernier pourra accomplir en matière de balance commerciale et de balance des paiements.

Nous avons cherché à mettre en lumière la contribution du secteur du tourisme ainsi que son aptitude à résoudre les problèmes de chômage en absorbant le surplus de main d'oeuvre, qui entraînent à leur tour l'amélioration du niveau de vie des individus.

Notre étude cherche à montrer les obstacles auxquels est confronté le secteur du tourisme en Algérie ainsi que les perspectives pour le développement de ce secteur, en le mettant à la ligne de mire d'un plan d'aménagement approprié d'ici 2025.

Mots clés : Tourisme, Développement du tourisme, Recettes touristiques.

ملخص:

على اعتبار أن السياحة أحد الأنشطة الهامة التي تقوم عليها اقتصاديات كثير من الدول فقد قمنا بتسليط الضوء في هذا البحث لمعرفة مدى قدرة القطاع السياحي على إعطاء حركة نمووية للاقتصاد الوطني الجزائري و بذلك تمحورت الإشكالية تتمحور حول المكانة التي يحتلها هذا القطاع في الصادرات من السلع والخدمات

الجزائرية و معرفة نسبة الميزان السياحي و دوره في ميزان المدفوعات بصفة عامة سواء بالإيجاب أو السلب، كما قمنا بإلقاء الضوء على مساهمة القطاع السياحي في حل مشكلة البطالة و مدى قدرته على استيعاب اليد العاملة و التي تؤدي بدورها إلى تحسين المستوى معيشي للأفراد.

كما تهدف الدراسة إلى معرفة المعوقات التي تواجه القطاع السياحي بالجزائر و آفاق السياحة بالجزائر و ذلك بوضعها للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لعام 2025.

الكلمات المفتاحية: السياحة، التنمية السياحية، الإيرادات سياحية.

Résumé:

Le tourisme est considéré comme l'une des activités les plus importantes pour l'économie de nombreux pays, notamment dans le cadre de la décadence des ressources fossiles. Nous avons tenté dans cette modeste recherche de déterminer l'aptitude du secteur touristique à donner un nouveau souffle au développement de l'économie algérienne, notre problématique était centré sur la mesure de la place occupée par ce secteur dans les exportations de biens et services algériens et de déterminer la proportion de la balance du tourisme ainsi que le rôle que ce dernier pourra accomplir en matière de balance commerciale et de balance des paiements.

Nous avons cherché à mettre en lumière la contribution du secteur du tourisme ainsi que son aptitude à résoudre les problèmes de chômage en absorbant le surplus de main d'oeuvre, qui entraînent à leur tour l'amélioration du niveau de vie des individus.

Notre étude cherche à montrer les obstacles auxquels est confronté le secteur du tourisme en Algérie ainsi que les perspectives pour le développement de ce secteur, en le mettant à la ligne de mire d'un plan d'aménagement approprié d'ici 2025.

Mots clés : Tourisme, Développement du tourisme, Recettes touristiques.